معهـد أبحـاث السياسـات الإقتصادية الفلسـطيني (ماس)

قطاع الخدمات الفلسطيني
ودوره في عملية التنمية الاقتصادية

محمود الجعفري
باسم مكحول
دارين لافي
نصر عطياني

كانون الأول 2003

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

قطاع الخدمـــــــات الفلسطيني
ودوره في عملية التنمية الاقتصادية

محمود الجعفري
باسم مكحول
دارين لافي
نصر عطياني

كانون الأول 2003

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) هو مؤسسة وطنية فلسطينية مستقلة غير ربحية للبحوث التطبيقية ذات النوعية المتميزة في مجال القضايا والسياسات الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية.

أهداف المعهد:

- ✧ إنتاج البحوث التطبيقية وتعزيز استخدامها في عملية رسم السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وبلورة التشريعات والقوانين الملائمة.
- ✧ تقديم الدعم الفني لصانعي القرار الفلسطيني على المستويين الحكومي والخاص، لتعزيز القدرة الوطنية على اتخاذ القرار السليم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
- ✧ تقديم المشورة الفنية المتخصصة للسلطة التشريعية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لمساعدتها على أداء دورها في مجالي التشريع والرقابة.
- ✧ توفير منبر للحوار الوطني الديمقراطي حول السياسات والقوانين والقضايا الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني الفلسطيني في عملية صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي، وتعميق الوعي الشعبي بحقوق وواجبات المواطنة في المشاركة والمساءلة.
- ✧ توفير المعلومات حول الأداء والتطورات الاقتصادية والاجتماعية، ونشرها على أوسع نطاق لتعزيز الوعي المجتمعي، وتفعيل آليات الرقابة العامة على الأداء.
- ✧ تعزيز البنية المؤسسية للمعهد، وتطوير القدرة البحثية الفلسطينية في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتوثيق العلاقات المهنية مع المجتمع العلمي والبحثي، ومع بقية مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.
- ✧ رعاية وتدريب الكوادر الفلسطينية الشابة، وضمها إلى الفرق البحثية، وتشجيعها على الانخراط في الأبحاث التطبيقية الخاصة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ جذب واستقطاب الكفاءات العلمية والبحثية الفلسطينية المهاجرة للمساهمة في تنفيذ ومراجعة وتقييم الأبحاث.
- ✧ تطوير العلاقات المهنية، وتنفيذ مشاريع بحثيه مشتركة مع المؤسسات البحثية المماثلة المرموقة العربية والإقليمية والدولية، بما يسهم في تبادل الخبرات وتطوير القدرات العلمية والبحثية للمعهد.

مجلس الأمناء:

اسماعيل الزبري (الرئيس)، أحمد قريع، ادمون عصفور، أنيس فوزي قاسم، حسن ابو لبدة (أمين السر)، ريما خلف، سامر خوري، سلام فياض، طاهر كنعان، كمال حسونة (أمين الصندوق)، ماهر المصري، منيب المصري، نبيل قسيس، هاني أبو دية (نائب الرئيس)، هبة هندوسة، غانية ملحيس (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2003 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص.ب. 19111، القدس و ص.ب. 2426، رام الله
تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: MAS@p-ol.com
الصفحة الإلكترونية: http://www.palecon.org

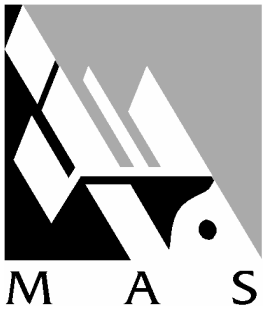

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

قطاع الخدمـــــات الفلسطيني
ودوره في عملية التنمية الاقتصادية

محمود الجعفري
باسم مكحول
دارين لافي
نصر عطياني

كانون الأول 2003

قطاع الخدمـــــــات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية

الباحثون: محمود الجعفري، زميل باحث في ماس، واستاذ الاقتصاد، جامعة القدس، القدس
باسم مكحول، زميل باحث في ماس، وأستاذ مشارك، جامعة النجاح الوطنية، نابلس
دارين لافي، مساعد باحث في ماس
نصر عطياني، باحث مساعد في ماس

التحرير اللغوي: عبد الرحمن ابو شمالة (عربي)
كارن مان (انجليزي)

ترجمة الملخص: سمير محمود

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم توفير التمويل الأساسي لهذه الدراسة من قبل مركز بحوث التنمية الدولية–كندا IDRC والتمويل التكميلي من قبل مؤسسة فورد.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
كانون الأول، 2003
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

تقديـــــــم

تحظى هذه الدراسة بشرف الريادة في تناول قطاع الخدمات الفلسطيني بشكل شمولي، وبصفتها تلك فإنها تحاول إلقاء الضوء على واقع قطاع الخدمات الفلسطيني وهيكله وخصائصه.

فتشير بداية إلى تزايد أهميته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل، حيث أسهم العام 2000 بنحو 52,2% من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، واستوعب حوالي 61% من إجمالي العمالة الفلسطينية.

وتظهر الدراسة أن تنامي دور قطاع الخدمات الفلسطيني لم ينجم عن نمو طبيعي يواكب تطور قطاعات الإنتاج السلعي الفلسطيني، وإنما بسبب تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع الاقتصاد الاسرائيلي، سواء لجهة استيراد السلع الإسرائيلية النهائية، أو لجهة تصدير العمالة الفلسطينية للعمل في الاقتصاد الإسرائيلي، ما أسفر عن تشوه هيكل هذا القطاع، حيث لم تنمُ فروع الخدمات الإنتاجية كالخدمات التسويقية (خدمات الفرز والتدريج والتعبئة والتخزين والتدريب والمواصفات) أو خدمات البنية التحتية (المصرفية والتأمين) أو الخدمات الهندسية وخدمات التصميم والخدمات القانونية والمحاسبية، وإنما نمت الفروع الخاصة بخدمات التوزيع وتجارة الجملة والتجزئة، وخدمات الاصلاح والصيانة، كما نما تصدير العمالة الفلسطينية الى إسرائيل ودول الخليج العربية، فشكلت تعويضاتها نحو 95% من إجمالي الصادرات الخدمية، وأسهمت بحوالي 60% من إجمالي قيمة التجارة الخدمية (صادرات+واردات).

وتوضح الدراسة كذلك أنه لم يطرأ تحول جوهري على بنية قطاع الخدمات الفلسطينية خلال مرحلة الحكم الذاتي الانتقالي، بل تكرست تشوهاته وازدادت عمقاً،

شأنها في ذلك شأن التشوهات الهيكلية في عموم الاقتصاد الفلسطيني، حيث لم تنتهج السلطة الوطنية الفلسطينية استراتيجية لإصلاح التشوهات الهيكلية الموروثة عن الاحتلال الإسرائيلي، عبر تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني بقطاعاته المختلفة، لتقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وإقامة علاقات أقل اختلالاً معه. وفاقم من تلك التشوهات أيضاً، النمو المتسارع في القطاع العام الفلسطيني دون أن يطرأ تحسن جوهري على الخدمات الاجتماعية الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية. وكذلك تسارع نمو الجهاز المصرفي وقدرته على اجتذاب المدخرات الشخصية، دون أن يترافق ذلك مع نمو في حجم التسهيلات الائتمانية، التي بقيت عند حدود 23,6% من إجمالي الودائع، ولم يحظ الاقتراض التنموي سوى بـــ 23,4% من إجمالي التسهيلات، فيما تسرب نحو 60% من تلك الودائع للاستثمار في الأسواق الخارجية. ناهيك عن عدم تمكن سوق الأوراق المالية الفلسطينية من حشد الموارد وتوجيهها نحو الاستثمار الإنتاجي.

وتتعرض الدراسة، كذلك، إلى انعكاسات العدوان الإسرائيلي والحصار المتواصل منذ أيلول 2000 على قطاع الخدمات الفلسطيني، فتشير إلى الأضرار الكبيرة التي لحقت بقطاعات السياحة والفنادق والمطاعم، والتراجع الكبير في الطلب على الخدمات الإيجارية والعقارية والمهنية والاستشارية، كما تشير إلى الأعطال التي لحقت بخدمات النقل والتوزيع والتخزين والارتفاع الكبير في كلفتها.

وفي الخاتمة تتقدم الدراسة بمجموعة من المقترحات والتوصيات للنهوض بأداء قطاع الخدمات الفلسطيني، وتطالب بداية بإصلاح هيكلي لهذا القطاع يواكب عملية الإصلاح الهيكلي في بنية الاقتصاد الفلسطيني، وتتقدم بمجموعة من المقترحات التفصيلية لتنمية وتطوير الفروع الخدمية المختلفة.

وبصفتي مديرة للمعهد لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والتقدير للزملاء الباحثين الدكتور محمود الجعفري رئيس وحدة أبحاث التجارة، والدكتور باسم مكحول

رئيس وحدة أبحاث العمل والصناعة، وللباحثين المساعدين نصر عطياني ودارين لافي الذين أنجزوا هذه الدراسة المهمة، في ظروف استثنائية بالغة الصعوبة. وأتوجه كذلك بالشكر والتقدير لفرق الدعم الإداري والفني في المعهد الذين ساعدوا في إنجاز هذه الدراسة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير للوحدة الاقتصادية الخاصة بالشعب الفلسطيني بأمانة الأونكتاد التي قامت بمراجعة الدراسة، وكذلك للزملاء الدكتور محمد نصر، والدكتور نصر عبد الكريم اللذين قاما بتقييمها، فقد كان للملاحظات النقدية البناءة دور مهم في إثراء الدراسة وتطويرها.

والشكر موصول للأكاديميين والباحثين والخبراء من ممثلي السلطتين التنفيذية والتشريعية والقطاع الخاصة بفروعه المختلفة، الذين شاركوا في ورشة العمل، وكان لملاحظاتهم وتوصياتهم دور مهم في تطوير صيغتها النهائية.

والمعهد مدين بالشكر والعرفان، أيضاً، لمركز بحوث التنمية الدولية/كندا، ولمؤسسة فورد لتوفير التمويل لإنجازها.

د.غـــانية ملحيس
مديـــــرة المعهد

قواعد النشر في
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس

يعنى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بنشر إنتاجه من البحوث التي ينفذها الباحثون المتفرغون وغير المتفرغين وفقا لخطط وبرامج أبحاثه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتبع المعهد سلسلة من القواعد والإجراءات لضمان مستوى جودة أبحاثه، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. يشترط في أي بحث يتم إقرار إنتاجه أن ينفذه باحث رئيسي متخصص في مجال البحث، أو أن ينفذ تحت إشرافه، وان لا يكون قد سبق إنتاجه أو تقديمه في أي مكان آخر.
2. تقر الهيئة العلمية للمعهد المؤلفة من الباحثين الرئيسيين المقترح التفصيلي للدراسة للتأكد من وضوح الأهداف ودقتها، وسلامة المنهجية العلمية، وإجراءات البحث والبرنامج الزمني لإنجازه.
3. تتابع الهيئة العلمية عمل الباحث أو فريق البحث عبر تقارير دورية عن تقدم العمل.
4. تراجع الهيئة العلمية المسودة الأولى وتبدي ملاحظاتها بشأن التعديلات الموضوعية التي يتوجب إدخالها لإعداد المسودة الثانية.
5. يتم إرسال المسودة الثانية مع الإطار المرجعي إلى محكمين أو ثلاثة من الأكاديميين والخبراء المتخصصين في مجال البحث، لتقييمه، وتحديد مدى صلاحيته للنشر، وفي حالة ورود تقييمات إيجابية (اثنين على الأقل) يقوم الباحث بتعديل البحث بالاسترشاد بالملاحظات الموضوعية للمراجعين.

6. يتم عرض البحث المعدل في ورشة عمل يدعى إليها نخبة من الباحثين والأكاديميين، والخبراء المتخصصين وممثلي المؤسسات ذات العلاقة بموضوع البحث في القطاعين الرسمي والأهلي ووسائل الإعلام، ويتم تكليف أحد الخبراء المختصين بالتعقيب على البحث، وبعد ذلك، يفتح باب النقاش للمشاركين.
7. يتولى الباحث إجراء التعديلات النهائية على البحث بالاسترشاد بنتائج ورشة العمل، ويتم تسليم الصيغة النهائية للهيئة العلمية التي تتولى بدورها التأكد من قيام الباحث بإدخال التعديلات الضرورية، ثم يتم إحالة البحث إلى مدقق لغوي.
8. تتم ترجمة الأبحاث المعدة باللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية حيث تنشر باللغتين بشكل مشترك. فيما يتم إرفاق ملخص تنفيذي باللغة الإنجليزية للأبحاث المعدة باللغة العربية.
9. يحتفظ المعهد بحقوق نشر أبحاثه، ولا يجوز للباحث إعادة نشر أي جزء إلا بعد الحصول على إذن خطي من إدارة المعهد.

المحتويـــــــــات

1- مقدمة **19**

1-1 أهداف الدراسة 2

1-2 الخلفية النظرية لاقتصاد الخدمات 3

1-3 دور قطاع الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني 6

1-3-1 مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي *8*

1-3-2 دور قطاع الخدمات في التوظيف *9*

1-3-3 التكوين الرأسمالي لقطاع الخدمات *11*

1-3-4 دور قطاع الخدمات في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات *12*

1-3-5 العوامل المحددة لإنتاج واستخدام الخدمات *14*

1-3-6 تأثير إجراءات الإغلاق والحصار الإسرائيلي على قطاع الخدمات الفلسطيني *15*

2- القطاعات الخدمية الفلسطينية **19**

2-1 خدمات التجارة الداخلية 19

2-1-1 تطور خدمات التجارة الداخلية *19*

2-1-2 المشكلات التي تواجه قطاع التجارة الداخلية *26*

2-2 خدمات النقل 27

2-2-1 قطاع النقل المنظم *29*

2-2-2 قطاع النقل غير المنظم *29*

2-2-3 قطاع التخزين *32*

2-3 البريد والاتصالات 33

2-4 الخدمات الاجتماعية 36

2-4-1 التعليم *37*

2-4-2 الخدمات الصحية *43*

2-4-3 الخدمات المهنية *48*

2-4-4 الخدمات الشخصية *53*

2-4-5 الأنشطة العقارية والإيجارية *57*

2-4-6 أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى *59*

2-5 خدمات القطاع العام 61
2-6 قطاع الوساطة المالية 65
2-6-1 الجهاز المصرفي في المناطق الفلسطينية 66
2-6-2 مقترحات لتحسين أداء الجهاز المصرفي 77
2-7 سلطة النقد الفلسطينية 79
2-8 شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري 81
2-9 سوق فلسطين للأوراق المالية 82
2-10 شركات التأمين 84

3- تقييم الأداء في المنشآت الخدمية 90
3-1 الأجور وإنتاجية الأجر 91
3-2 نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج الكلي 93
3-3 معيار متوسط إنتاجية العامل الواحد من الإنتاج 94
3-4 معيار متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة (الإنتاجية) 95
3-5 معيار كثافة رأس المال (رأس المال/العمل) 96

4- المشاكل والتحديات التي تعترض تنمية الأنشطة الخدمية 100
4-1 ضعف خدمات البنية التحتية 100
4-2 القيود المتعلقة بالاستثمار 102
4-3 القيود المتعلقة بالأطر المؤسسية والتشريعية 102

5- الخلاصة والتوصيات 105
5-1 الخلاصة 105
5-2 التوصيات 110

المراجـــــــع 116
الملحق الاحصائي 115

ملخص

هذه هي الدراسة الشاملة الأولى حول قطاع الخدمات الفلسطيني، وقد حاولت تسليط الأضواء على واقع هذا القطاع ودوره في عملية التنمية الاقتصادية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والتشغيل، والاستثمار، والتجارة. كما تناولت الدراسة العوائق التي تعترض إنتاج وتطوير الخدمات المحلية الفلسطينية وسبل التغلب عليها. وراعى التحليل الذي انتهجته الدراسة البعدين النظري والتطبيقي المتعلقين بقطاع الخدمات من حيث تبويبها حسب وظائفها على النحو التالي: خدمات التوزيع، والخدمات الإنتاجية، والخدمات الاجتماعية، والخدمات الفردية والشخصية، والخدمات السياحية، وخدمات الوساطة المالية والخدمات المرتبطة بالتصليح والصيانة، وخدمات القطاع العام. ويعتمد هذا التبويب لتمييز الاقتصادات المتقدمة عن اقتصادات الدول النامية. فبينما تتركز الخدمات الإنتاجية في الاقتصادات المتقدمة، فإن خدمات تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الصيانة تعتبر من أهم الخدمات التي تتخصص بها الاقتصادات النامية. وقد اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة 1995–2001، ثم تمت مراجعة بيانات العام 2002 التي صدرت بعد إنجاز الدراسة كي يتسنى استخدام مؤشراتها حيث أمكن ذلك.

وقد ارتفعت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 46.7% في منتصف السبعينيات إلى 52.2% خلال الفترة 1995–2001. كما ساهم قطاع الخدمات في استيعاب 61% من القوى العاملة الفلسطينية العام 2000. وقد لوحظ توسع كبير في إنتاج خدمات قطاع التجارة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي ساهم بحوالي 52% من القيمة المضافة للقطاعات الخدمية، فيما ساهم قطاع النقل بما نسبته 13.2%، يلي ذلك قطاع الأنشطة العقارية والإيجارية، إذ ساهم بحوالي 6.8%. أما قطاع الوساطة المالية فقد ساهم بـــ 16.3%. كما تبين أن قطاع التجارة الداخلية استحوذ على حوالي 61.5% من مجموع المشتغلين في القطاعات الخدمية، تلاه قطاعات الصحة

والعمل الاجتماعي، والتعليم، والنقل (المنظم وغير المنظم) إذ ساهمت هذه القطاعات بحوالي 8.7% و7.9% و9.4% على التوالي.

وتشير المعطيات إلى أن جودة الخدمات التي يقدمها القطاع العام والمتمثلة في التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية قد تراجعت، ولعل ما يؤشر على ذلك أيضاً أنه على الرغم من ازدياد أعداد المعلمين والطلاب، فإن نسبة الإنفاق الجاري على التعليم قد انخفضت من 20.3% العام 1995 إلى 17.5% العام 2002، كما أن الإنفاق على الصحة قد تراجع من 14% العام 1995 إلى 10% العام 2002، إلا أن ذلك قد يعود إلى تلقي وزارة الصحة عوناً عينياً مباشراً خلال السنوات 2000–2002، أما وزارة الشؤون الاجتماعية فحصتها من النفقات الجارية لم تتجاوز 5.4% خلال الفترة 1995–2002.

أما قطاع الوساطة المالية، فتتشكل مؤسساته من البنوك العاملة في المناطق الفلسطينية، ومؤسسات الإقراض، والصرافين، وسلطة النقد الفلسطينية. وقد بلغ رأسمال البنوك العاملة في المناطق الفلسطينية حوالي 250 مليون دولار العام 2000، ثم انخفض ليصل إلى 197.7 مليون دولار مع نهاية حزيران العام 2003. أما عن ودائع البنوك فقد ارتفعت بمقدار 111% خلال الفترة 1996– حزيران 2003. وقد تبين أن البنوك قد وظفت العام 1996 حوالي 68% من مجمل ودائعها على شكل أرصدة لدى البنوك في الخارج، وانخفضت تلك النسبة إلى 55% نهاية حزيران من سنة 2003، أما التسهيلات الائتمانية فقد ارتفعت من 423.9 مليون دولار سنة 1996 إلى 1220 مليون دولار سنة 2001، وبمعدل نمو سنوي يقدر بـــ 21% خلال تلك الفترة. إلا أنها انخفضت العام 2001 بنسبة 9% مقارنة بالعام 2000. وعند النظر إلى نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع (التي وصل أعلى معدل لها 38% العام 2000 خلال الفترة 1996–2003)، نجدها نسبة متدنية مقارنة بالدول المحيطة، ما يشير إلى تواضع دور البنوك في تمويل الأنشطة الاقتصادية في المناطق الفلسطينية.

يعاني قطاع الخدمات الفلسطيني من العديد من القيود والعوائق التالية:

- ✧ القيود الصارمة التي تفرضها إسرائيل على حركة السلع والأشخاص ووسائل النقل بين المناطق الفلسطينية تحت ذرائع أمنية.
- ✧ ضعف خدمات البنية التحتية من الكهرباء والاتصالات والمواصلات التي يعتمد عليها في إنتاج المزيد من الخدمات.
- ✧ القيود المتعلقة بالأطر التشريعية والمؤسسية.
- ✧ القيود المتعلقة بتمويل الاستثمارات في القطاع الخاص، وتتمثل تلك القيود فيما يلي:
  - عدم توفر الضمانات اللازمة للحصول على التمويل.
  - ارتفاع سعر الفائدة.
  - انتهاج البنوك سياسة محافظة ترتب عليها نقص في التمويل المتاح.

كما واجه الجهاز المصرفي مجموعة من المشكلات، يمكن تلخيصها بما يلي:

1. انتشار خدمات مصرفية عالية الخطورة مثل السحب على المكشوف في الحسابات الجارية، واستخدام الشيكات تحت التحصيل كأداة ضمان.
2. ارتفاع الأرصدة لدى بنوك في الخارج إلى الودائع 59%، وذلك للعديد من الأسباب أهمها، غياب عملة وطنية، الأمر الذي ينجم عنه تحويل فوائض البنوك إلى خارج المناطق الفلسطينية، وإيداعها في بنوك خارجية، والضعف في مستوى مهنة المحاسبة والتدقيق الخارجي في البنوك العاملة في فلسطين.

من ناحية ثانية عانت شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري من محدودية قدرتها على تمويل المساكن بسبب السياسة الائتمانية المتحفظة لدى البنوك التي تتعامل معها الشركة، ومحدودية الأراضي والعقارات المفروزة والمسجلة في دوائر الطابو، ما يحد من القدرة على تقديم الرهونات المطلوبة، إضافة إلى عدم الاستقرار في الوضع السياسي والاقتصادي.

أما سوق فلسطين للأوراق المالية فقد واجهتها العديد من المشكلات والعوائق، بعضها يتعلق بضعف حجم التداول ومحدودية دوره في حشد الموارد المالية للاستثمار، فقد انخفض التداول بنسبة 81.7% في العام 2002 مقارنة مع مستواه في العام 2000، وتراجعت القيمة السوقية للشركات المدرجة من مليار دولار العام 2000 إلى 600 مليون دولار العام 2002، كما تعاني السوق من مشكلة غياب قانون ينظم عملها، وغياب هيئة رقابة مستقلة، وضعف إجراءات الإفصاح المالي، وضعف دور شركات الوساطة.

على صعيد آخر، تواجه شركات التأمين مشكلات جوهرية تنعكس سلبياً على مستوى الخدمات، ومن أبرزها:

- ✧ المنافسة غير النزيهة بين شركات التأمين.
- ✧ عدم الالتزام بتعليمات مراقب التأمين لتقييم الشركات الخاصة التي تقوم بتأمينها شركات التأمين.
- ✧ التأخير في تزويد مكتب مراقب الشركات بالكشوف والمعلومات والقوائم المالية الدقيقة اللازمة.
- ✧ ضعف أداء الأجهزة الحكومية التي تتمثل في غياب دور الشرطة في مراقبة السيارات غير المؤمنة، والتي تزيد نسبتها على 70% من عدد السيارات.
- ✧ ضعف ثقافة التأمين.
- ✧ ميل المحامين إلى المبالغة في طلب التعويضات.

وقد نجم عن المعوقات المفروضة على القطاعات الخدمية الفلسطينية العديد من الآثار التي يمكن عرضها على النحو التالي:

1. آثار بعيدة المدى لها علاقة بهيكلية الاقتصاد، ومنها:
   - ✧ تعميق التشوهات في الاقتصاد الفلسطيني.

- ✧ تراجع ملحوظ في الاستثمارات المحلية في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، وخدمات البنية التحتية والنقل والسياحة والصحة.
- ✧ هروب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى الخارج بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- ✧ ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني.
- ✧ ارتفاع النفقات الجارية على حساب النفقات الرأسمالية والتطويرية، إذ شكلت فاتورة الأجور والرواتب حوالي 60% من إجمالي النفقات الجارية للسلطة الفلسطينية.
- ✧ ضعف الأداء الحكومي وغياب المساءلة والمحاسبة.

2. آثار قصيرة المدى (آنية): وهذه الآثار يمكن أن تزول بزوال المؤثرات الخارجية، وبخاصة تلك المتعلقة بممارسات الاحتلال الإسرائيلي، ومنها:

- ✧ تعطل دور السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وما يترتب على ذلك من مخالفة الأنظمة والقوانين (كمخالفة أنظمة وقوانين السير وأنظمة البناء)، والتلاعب في الأسعار، وازدياد مشكلة الشيكات الراجعة، وهذا يهدد بضياع الحقوق، وانتشار الفوضى في قطاع النقل، وما يتعلق بالتأمين والترخيص والسيارات المسروقة.
- ✧ تأخير تنفيذ الالتزامات والطلبيات في مواعيدها بسبب إجراءات الإغلاق والحصار.
- ✧ ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- ✧ زيادة مساحة القطاع غير المنظم في الخدمات كثيفة العمل.
- ✧ تدني جودة العملية التعليمية.
- ✧ انحسار دور القطاع العام في تقديم الخدمات الأساسية، وبخاصة الخدمات الصحية بسبب ارتفاع تكاليفها.

لقد أظهرت البيانات الخاصة بالعام 2002 تراجعاً أكبر في أداء القطاع الخدمي بسبب الانعكاسات التراكمية للعدوان الإسرائيلي المتواصل منذ أيلول /سبتمبر

2000، وبسبب تكرار الاجتياحات الإسرائيلية وإعادة الاحتلال الإسرائيلي لمناطق الحكم الذاتي، فقد تكبد قطاع الخدمات خسائر كبيرة، يمكن بيان أهمها بما يلي:

1. تدهور كبير في أداء قطاع السياحة الفلسطيني، حيث أشارت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انخفاض عدد الفنادق العاملة من 108 فنادق في الربع الأول من العام 2001 إلى 70 فندقاً في الربع الأول من العام 2002. كما ارتفعت نسبة البطالة في أنشطة الفنادق والمطاعم إلى 80%، حيث انخفض عدد العاملين في هذا القطاع من 8401 عاملاً العام 2000، إلى حوالي 2500 عامل في سبتمبر 2002. وقد قدرت الخسائر المالية في هذا القطاع بحوالي 628 مليون دولار. كما انخفضت الاستثمارات في هذا القطاع، وتراجعت تعويضات العاملين فيه من 12 مليون دولار في العام 2000 إلى 3.4 في العام 2002، أما بالنسبة للقيمة المضافة في هذا القطاع، فقد انخفضت بنسبة 30% خلال تلك الفترة.
2. أما قطاع النقل والمواصلات، فقد انخفضت نسبة العاملين فيه بحوالي 40%، وبخاصة العاملين على تسيير الشاحنات والحافلات. كما قدرت خسائر البريد والاتصالات بحوالي 92 مليون دولار، فقد انخفضت قيمة الإنتاج بنسبة 70% في العام 2002 مقارنة بما كان عليه الوضع في العام 2000. كما تراجعت تعويضات العاملين من 10 ملايين دولار في العام 2000 إلى 3 ملايين دولار في العام 2002، كما انخفضت المؤسسات العاملة في هذا القطاع بنسبة 22%، إلا أن التراجع الكبير كان في القيمة المضافة التي بلغت نسبته 74% خلال تلك الأعوام.
3. كما بلغت خسائر قطاع تجارة الجملة والتجزئة حوالي 250 مليون دولار، وقد تزامن ذلك مع انخفاض عدد العاملين في قطاع التجارة الداخلية بنسبة 7% في سنة 2002 مقارنة بما كان عليه الوضع سنة 2000، وانخفضت تعويضات العاملين في قطاعي تجارة الجملة وبيع وصيانة المركبات وبيع الوقود بنسبة 34%، كما انخفضت القيمة المضافة لتلك القطاعات بنسبة 15% خلال الفترة 2001–2002، ويمكن القول إن قطاع التجارة الداخلية هو من بين القطاعات الأكثر تأثراً بالإجراءات الإسرائيلية في العام 2002 مقارنة مع القطاعات الأخرى.

4. أما قطاع التعليم، فقد تعرض لخسائر كبيرة مباشرة وغير مباشرة، جراء العدوان الإسرائيلي، فقد أدى العدوان والإغلاق والحصار للأراضي الفلسطينية، وما ترتب عليها من منع وصول المدرسين وطلبة المدارس والجامعات إلى مدارسهم وجامعاتهم إلى عرقلة العملية التعليمية وتعطلها لفترات طويلة متواصلة. ومن ناحية أخرى، بلغ عدد المدارس التي تعرضت للقصف منذ بداية الانتفاضة وحتى 29 أيلول من العام 2002 (185) مدرسة، إضافة إلى 60 مدرسة تعرضت لعمليات اقتحام، و11 مدرسة تم تحويلها إلى ثكنات عسكرية، و7 مدارس تم إغلاقها بأوامر عسكرية، و850 مدرسة تم تعطيل الدراسة فيها لفترات طويلة جراء العدوان الإسرائيلي.
5. كما تعرض قطاع الصحة لأضرار كبيرة نجمت عن الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة والمتكررة، فقد بلغ عدد المرات التي أعتدي فيها على سيارات الإسعاف خلال انتفاضة الأقصى 240 مرة، تم خلالها تدمير 34 سيارة إسعاف، فيما بلغ عدد المرات التي تم فيها الاعتداء على المستشفيات والمراكز الصحية حوالي 215 مرة، كما أن الاعتداءات الإسرائيلية استهدفت الأطقم الطبية من الأطباء والممرضين والممرضات وسائقي سيارات الإسعاف وغيرهم، فسقط منهم منذ بداية الانتفاضة وحتى 29 أيلول من العام 2002 (18) شهيداً وعشرات الجرحى.

توصيات ومقترحات للتطوير

أولا: مقترحات لتطوير القطاعات الخدمية التقليدية

إن تحقيق نمو اقتصادي حقيقي يعتمد على العوامل الداخلية الكامنة في الاقتصاد القومي التي تتمثل فيما يلي:

- ✧ تطوير رأس المال البشري وتعزيز دور القيم والمفاهيم الخلاقة في المجتمع التي تنظر إلى التعليم العالي استثماراً لإنتاج خدمات كثيفة المعلومات.
- ✧ تشجيع الإنتاج من الخدمات ذات القيمة المضافة العالية.
- ✧ تعزيز دور القطاع العام في إنتاج خدمات البنية التحتية من الكهرباء والمياه والاتصالات.
- ✧ تطوير قطاعات الإنتاج السلعي وزيادة منافستها محلياً وخارجياً، ما يؤدي إلى تطوير قطاعات الخدمات المرتبطة بالتسويق الداخلي والخارجي.
- ✧ تعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص في إنتاج الخدمات الإنتاجية والمهنية كالخدمات الهندسية، والخدمات العقارية، والتشييد، والتصميم، والخدمات المهنية، والقانونية، والمالية والمصرفية، وخدمات النقل والسياحة.
- ✧ إصدار التشريعات والأنظمة واللوائح التي تستهدف حفظ وتطوير صناعة الخدمات.
- ✧ تطوير القدرة الاستيعابية لسوق العمل.
- ✧ تنشيط التدفقات من الصرف الأجنبي بالعملات الصعبة إلى الاقتصاد القومي، وجذب الاستثمارات الخارجية للاستثمار.

ثانيا: مقترحات لتطوير الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي

يتطلب تحسين أداء البنوك جهوداً مشتركة للجهات ذات العلاقة بالقطاع المصرفي، وبخاصة سلطة النقد، وسلطة الأراضي، والجهاز القضائي، والمجلس التشريعي من أجل العمل على:

- ✧ استكمال وتطوير الإطار القانوني اللازم لتعزيز دور البنوك في تمويل عملية التنمية وسن القوانين الضرورية، مثل قانون رهن الأموال المنقولة، وإدخال سندات البلدية، وسندات الشركات، والتمويل التأجيري، كآليات للتمويل المتوسط والطويل الأجل.
- ✧ تفعيل السلطة القضائية وتعزيز استقلاليتها.
- ✧ إنشاء محاكم تجارية فعّالة.

- تقوية تبادل المعلومات مع المصارف.
- تعزيز الدور المهني الرقابي لسلطة النقد.
- تطوير آليات لتطوير الإقراض طويل الأجل.
- تطوير الآليات لتمويل المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- تفعيل دور سلطة الأراضي الفلسطينية لاستكمال تسجيل الأراضي والممتلكات.

ثالثا: مقترحات لتطوير قطاع الوساطة المالية وشركات التأمين

- الإسراع في إصدار قانون التأمين الفلسطيني والتشريعات الأخرى ذات العلاقة.
- اعتماد سياسة ترخيص لشركات التأمين والوكلاء على أساس جدواها الاقتصادية ومدى حاجة السوق الفلسطينية.
- توخي الشفافية في طرح عطاءات التأمين للمشاريع الحكومية والممتلكات العامة.
- اتباع سياسة المعاملة بالمثل عند ترخيص الشركات الأجنبية.
- تفعيل دور مراقب شركات التأمين.
- تشديد الرقابة على المركبات غير المؤمنة وتوخي الدقة في إعداد تقارير الحوادث.
- حث وزارة العمل على مراقبة المنشآت والتأكد من قيامها بتأمين موظفيها حسب القانون.

1- مقدمة

يلعب قطاع الخدمات دوراً مركزياً في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء. ويعتبر توفير الخدمات شرطاً أساسياً لتعزيز القدرة التنافسية للقطاعات السلعية، وتشتمل تلك الخدمات على خدمات البنى التحتية الأساسية مثل الاتصالات، والنقل، والخدمات العامة (كهرباء ومياه)، والخدمات الصحية والتعليمية، والخدمات الإنتاجية مثل الخدمات المصرفية والخدمات المهنية. كما يتوقف تعزيز القدرة التنافسية على مدى كفاءة القطاعين العام والخاص في توفير تلك الخدمات بأسعار معقولة، وعلى مستوى التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج تلك الخدمات [UNCTAD، 1993; 1994، 1995].

ولقد زاد الاهتمام بدور قطاع الخدمات منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وبخاصة ما يتعلق منها بمدى مساهمتها في التوظيف والناتج المحلي الإجمالي والصادرات السلعية وارتفاع إنتاجية العمل. ويعزى النمو الحقيقي في الخدمات إلى ارتفاع مرونة الطلب الدخلية على الخدمات النهائية، مثل الخدمات الترفيهية، والسياحة والسفر، وخدمات الرعاية الصحية. وكما هو الحال في الإنتاج السلعي، فإن إنتاج الخدمات النهائية، سواء أكانت رئيسة أم غير رئيسة، يعتمد على مدى توفر الخدمات الوسيطة اللازمة لإنتاج الخدمات النهائية [UNCTAD، 1993].

وقد أدى التطور في القطاعين الزراعي والصناعي إلى زيادة الطلب على العديد من الخدمات التي تعرف بالخدمات الإنتاجية التي خلقت العديد من فرص العمل، وبخاصة لخريجي كليات تكنولوجيا المعلومات. ولم يزدهر إنتاج واستخدام الخدمات

الإنتاجية إلا عند توفر خدمات البنى التحتية مثل خدمات المياه، والاتصالات، والكهرباء، إذ تتضمن العلاقة التبادلية بين قطاعات الإنتاج السلعي والإنتاج الخدمي بأن كلاً منهما يعتمد على مدى توفر البنى التحتية كالكهرباء، والمياه، والاتصالات، وشبكات الطرق، إضافة إلى الخدمات المصرفية والخدمات التسويقية والخدمات المهنية المساندة، فإن توفير تلك الخدمات يشكل عاملا محفزاً للمستثمرين للاستثمار وإقامة المشاريع لإنتاج السلع والخدمات. وقد كانت الخدمات الإنتاجية من أهم مصادر القيمة المضافة للإنتاج السلعي والخدمي على حد سواء، والتي أخذت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي تزداد تدريجياً من سنة إلى أخرى. فقد ارتفعت مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من 40% خلال السبعينيات من القرن الماضي لتصل إلى أكثر من 60% عند منتصف التسعينياتUnited Nation، National Accounts Statistics.

ولا تقل أهمية الخدمات في الاقتصادات النامية عن مثيلتها في الاقتصادات المتقدمة. وبينما تعاني العديد من الدول النامية من عجز مستمر ومتزايد في الميزان التجاري السلعي، فإنها تحقق فائضاً في الميزان التجاري الخدمي. إلا أن التركيب الهيكلي للخدمات في الاقتصادات النامية يمتاز بمحدوديته، أي أنه ينحصر دورها في تقديم خدمات لا تعتمد على رأس المال كما هو الحال في التجارة الداخلية، كما أنها لا تصنف ضمن الخدمات كثيفة العمل كتلك الخدمات التي تستخدم في الإنتاج السلعي. ولذلك، فإن أهمية قطاع الخدمات في الاقتصادات النامية تبرز من خلال مساهمته في خلق فرص العمل واستيعاب الفائض من العمالة على الرغم من انخفاض الإنتاجية. كما أن العديد من الدول النامية تقوم بتصدير الأيدي العاملة، وبخاصة المدربة منها إلى أقطار أخرى، سواء أكانت نامية أم متقدمة للحصول على أجور أعلى بكثير من تلك السائدة في السوق. إلا أن أهم الشروط الكافية لحركة العمالة من بلد إلى آخر يعتمد على فجوة الأجور بين البلد المصدر والبلد المستخدم للعمالة حتى يستفيد البلد المصدر من تعويضات العاملين. ولذلك، فإن حركة العمالة والأشخاص تعتبر من أهم المصادر المولدة للدخل سواء أكان من خلال حركة العمالة (إنتاج) خارج البلد، أو حركة الأشخاص الأجانب (داخل البلد) في إطار السياحة.

كما تبدو العلاقة تبادلية بين اتجاهات النمو في القطاعات الإنتاجية السلعية والقطاعات الخدمية، فضعف الإنتاج أو العرض في القطاعين الزراعي والصناعي أدى إلى ضعف الطلب على الخدمات التسويقية مثل خدمات الفرز والتدريج والتعبئة والتخزين والتبريد والمواصفات، وخدمات البنى التحتية مثل النقل والاتصالات، كما أن عدم توفر الكوادر المدربة والقادرة على نقل المعرفة وتكييف التكنولوجيا جعل العديد من الاقتصادات النامية تعتمد على العديد من الخدمات المستوردة. بالمقابل، فان بطء الاستثمار في الخدمات التسويقية أدى إلى تراجع الإنتاج من السلع الزراعية والصناعية بسبب عدم قدرة المنتجين على الوصول إلى أسواق التصدير من جهة، وعدم القدرة على منافسة السلع المستوردة في الأسواق المحلية من جهة أخرى [UNCTAD, 1990 & EL- Jafari, 1991,1994]

1-1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أهمية قطاع الخدمات بالنسبة لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، واستيعاب القوى العاملة، وتشجيع الاستثمار، وتقليل العجز في الميزان التجاري. وبصورة عامة، فإن هذه الدراسة ستتناول ما يلي:

1. تحليل أبرز المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالأنشطة الخدمية الفلسطينية التي تتضمن عدد المشتغلين، وعدد المؤسسات، والإنتاج، والقيمة المضافة، والتكوين الرأسمالي، وتعويضات العاملين.
2. دراسة المشكلات والعوائق التي تعترض تطوير القطاعات الخدمية المحلية.
3. متطلبات تنمية وتطوير القطاعات الخدمية.

ولإنجاز أهداف الدراسة، فقد استخدمت البيانات الثانوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة 1995-2001، وقد تم جمع البيانات المتعلقة بعدد المؤسسات، وعدد العاملين، والتكوين الرأسمالي، والقيمة المضافة، للأنشطة الخدمية الفلسطينية التي يتوفر عنها بيانات للفترة المذكورة في كل من:

- مسح التجارة الداخلية.
- مسح النقل: القطاع غير المنظم.
- إحصاءات النقل والمواصلات والاتصالات في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- مسح القوى العاملة: النتائج الأساسية.
- مسح الخدمات، المالية والتأمين.

كما تم الإستعانة بالبيانات التي توفرها سلطة النقد الفلسطينية من خلال النشرة الاحصائية.

2-1 الخلفية النظرية لاقتصاد الخدمات

يعود النمو في قطاع الخدمات إلى الزيادة المتسارعة في الطلب على الخدمات اللازمة للإنتاج والتسويق في القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة، والصناعة، والبناء. أما أهم الأسباب التي تقف وراء زيادة الطلب على الخدمات، فهي:

1. التوسع في الطلب على الخدمات الوسيطة و/أو الخدمات الإنتاجية التي يعتمد عليها في الإنتاج والتسويق، وذلك نتيجة للتطور التكنولوجي، وبخاصة في الخدمات التي يعتمد إنتاجها نسبياً على رأس المال أكثر من اعتمادها على العمل.
2. أدى ارتفاع مستوى المعيشة إلى زيادة الطلب على الخدمات النهائية، وزيادة الطلب على السلع المنتجة للخدمات النهائية.
3. جاء التوسع في إنتاج الخدمات نتيجة لتوسع القطاعات الأخرى في استخدام رأس المال على حساب العمالة لمواءمة العمليات الإنتاجية مع المستوى التكنولوجي

المتطور، ونتج عن ذلك تحول أعداد كبيرة من العاملين في تلك القطاعات للالتحاق بوظائف رسمية (وظائف بأجر) أو إقامة مشاريع، سواء بشكل رسمي أم غير رسمي لإنتاج خدمات محددة.

4. أدى التوسع في القطاع الصناعي في العديد من الاقتصادات المتقدمة والنامية على حساب القطاع الزراعي إلى إنتاج خدمات متطورة، بحيث أصبح إنتاج تلك السلع والخدمات أساساً لإنتاج خدمات أخرى، بحيث يصبح تأهيل وتطوير خدمات البنى التحتية أمراً لازماً للتوسع في إنتاج الخدمات غير الرئيسية بجودة عالية.

وقد أدى ارتفاع الطلب على الخدمات من جهة، والتوسع في إنتاجها من جهة أخرى، إلى زيادة درجة التشابك والتداخل بين القطاعات الاقتصادية من جهة، وبينها وبين قطاع الخدمات من جهة أخرى. فازداد الاعتماد على قطاع الخدمات في توليد الدخل، كما ازدادت الإنتاجية المتوسطة للعامل، وبخاصة عندما جرى التوسع في إنتاج خدمات كثيفة رأس المال على حساب خدمات كثيفة العمل [UNCTAD, 1990;1993]. ويمكن تبويب الخدمات حسب وظائفها على النحو التالي:

1. خدمات التوزيع، وتشتمل على خدمات النقل، وتجارة الجملة، وتجارة التجزئة.
2. الخدمات الإنتاجية، وتشتمل على الخدمات المصرفية والتأمين، والخدمات المعمارية والهندسية، وخدمات التصميم، والخدمات القانونية والمحاسبية، وأية خدمات أخرى متعلقة بإدارة الأعمال.
3. الخدمات الاجتماعية وتشتمل على ما يلي:
   - الخدمات الصحية: وتتعلق بالخدمات التي يقدمها الأطباء والمستشفيات وأطباء الأسنان والصيدليات.
   - خدمات التعليم.
4. الخدمات الفردية والشخصية، وتشتمل على ما يلي:
   - الخدمات السياحية التي تقدمها المطاعم، والفنادق والخدمات الترفيهية الأخرى.
   - الخدمات المرتبطة بخدمات التصليح والصيانة.
5. خدمات القطاع العام.

6. خدمات الوساطة المالية.

ويعتمد هذا التبويب لتمييز الاقتصادات المتقدمة عن اقتصادات الدول النامية. فبينما تتركز الخدمات الإنتاجية في الاقتصادات المتقدمة، فإن خدمات تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الصيانة والإصلاح تعتبر من أهم الخدمات التي تتخصص بها الاقتصادات النامية، وقد اعتمد هذا التصنيف وفقاً للمعايير التي تعتمدها منظمة الأونكتاد التي قامت بإجراء العديد من الدراسات حول الخدمات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء (UNCTAD،1993،1990_). ووفقا لهذا التبويب، فإنه يمكن التمييز بين الخدمات كثيفة العمل والخدمات كثيفة رأس المال والخدمات كثيفة المعلومات.

ويتوقف إنتاج تلك الخدمات على ما يلي:

- مدى توفير خدمات البنية التحتية التي تتمثل في الكهرباء، والاتصالات، والمياه، والنقل وغيرها، فهناك تلازم وثيق بين توفر خدمات البنية التحتية بكفاءة عالية من حيث السعر والجودة، حيث يعد هذا التلازم مطلباً مسبقاً لتحقيق تنمية اقتصادية.
- ويعتمد توفير مثل تلك الخدمات على حجم الاستثمار بشقيه العام والخاص لإنتاج مثل تلك الخدمات (UNCTAD،1989). وإذا كان إنتاج وتوفير خدمات البنية التحتية يعتمد على الاستثمار العام في العديد من الدول، فإن قيام بعضها بمنح دور للقطاع الخاص يعكس أهمية الاستمرار في توفير وتطوير مثل تلك الخدمات لتلبية الطلب المباشر.
- وتصنف تلك الخدمات كمدخلات أساسية لإنتاج السلع والخدمات، وهذا يعني أن إنتاج مثل تلك الخدمات يجب أن يأتي استجابة للطلب عليها لاستهلاكها مباشرة أو لاستخدامها كمدخلات لإنتاج السلع والخدمات.
- مدى توفر التشريعات والأنظمة الكافية واللازمة لتشجيع الاستثمار في إنتاج وتوفير مثل تلك الخدمات.
- إن توفير مثل تلك التشريعات يستلزم تنظيم إنتاج مثل تلك الخدمات، سواء من القطاع العام أو الخاص من جهة، أم عبر منتج أو عدة منتجين من جهة أخرى. كما

تبرز أهمية التشريعات من حصر توفير مثل تلك الخدمات عبر منتجين محليين أو عبر مزودين من الخارج، أو عبر إقامة المشاريع المشتركة بين أكثر من منتج، سواء أكان أحدهما داخلياً والآخر خارجياً، وذلك في ظل التحرير الجاري لإنتاج الخدمات بعد أن كان يعتبر إنتاج وتوفير مثل تلك الخدمات يقع في إطار السيادة.

- توفير العناصر البشرية المدربة والمتعلمة التي يعتمد عليها في استيعاب وتبني التكنولوجيا المتقدمة لإنتاج خدمات البنية التحتية أو مخرجاتها من الخدمات الأخرى، وبخاصة التي تصنف كخدمات كثيفة رأس المال، أو خدمات كثيفة المعلومات، أما خدمات كثيفة العمل، وبخاصة خدمات التجارة الداخلية، فإن إنتاجها وتوفيرها يعتبر داعماً ومكملاً لتزويد المستهلك بخدمات وسلع أخرى.
- العلاقة التبادلية بين القطاعات الإنتاجية السلعية والخدمية مثل الزراعة، والصناعة، والإنشاءات، والسياحة، والخدمات الإنتاجية، وخدمات التوزيع، والخدمات الشخصية، والخدمات الصحية وخدمات التعليم.

وتعتمد العلاقة التبادلية على علاقات التشابك والتداخل بين الأسواق المحلية والأسواق الخارجية، فبينما تتوقف قدرة السلع المنتجة محلياً على المنافسة في أسواق التصدير على جودة تلك السلع وأسعارها، وتعتمد جودة السلع بالإضافة إلى أساليب ومكونات إنتاجها على الخدمات التي يتطلب توفيرها واستخدامها في إنتاج السلع وتوزيعها، ولذلك، فإن أية زيادة في الحصة السوقية ونمو المبيعات، وانخفاض الإنتاجية للسلع المنتجة، سيؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات، والذي بدوره سيشجع المنتجين على التوسع في إنتاج الخدمات اللازمة لتسهيل التصدير والاستيراد.

1-3 دور قطاع الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني

على الرغم من أن النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني واستيعاب القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة يعزى إلى النمو السريع والمتزايد في قطاع الخدمات، فإن الدراسات السابقة ركزت على القطاعات الإنتاجية

السلعية، وعلى القضايا المتعلقة بالقطاعين الزراعي، والصناعي، وتلك المرتبطة بالاقتصاد الكلي والمالية والتجارة السلعية [ماس، 2001c;2002c]. أما بالنسبة للأنشطة الخدمية الأخرى، فقد تم تناولها ضمن دراسات مفصلة حول تنمية القطاعات الاقتصادية الفلسطينية [UNCTAD, 1996،1995]، في حين استحوذ القطاع السياحي على مجمل الأبحاث التي أعدت حول الخدمات [ماس، 1997 ;UNCTAD،1995.]. وستركز هذه الدراسة على اقتصاد الخدمات الفلسطيني بصورة مباشرة، وذلك بالاعتماد على النظرية الاقتصادية لتفسير أهمية قطاع الخدمات بالنسبة للاقتصادات الصغيرة، وتقييم أدائها. وكان النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وارتفاع معدلات التوظيف في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العقود الثلاثة الماضية من القرن الماضي يعزى بالدرجة الأولى إلى النمو في قطاع الخدمات، إلا أن عوامل النمو في قطاع الخدمات لم تكن ذاتية، بل كانت خارجية تتمثل في تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل ودول الخليج العربي. وبينما كانت تعويضات العاملين تشكل أكثر من 95% من الصادرات الخدمية، فإن قيمتها قد أسهمت بحوالي 60% من حجم التجارة الخدمية (الصادرات والواردات) [ماس،a 2000، b 2000 ، و c 2000، و2001c ، و2002a].

فمنذ العام 1967، توقف أداء الاقتصاد الفلسطيني مباشرة على المتغيرات الاقتصادية الإسرائيلية، وقد ترتب على ذلك إضعاف الروابط الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية. كما تراجعت أهمية القطاعين الزراعي والصناعي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي. بالمقابل، ازدادت أهمية الخدمات، إلا أن نمو هذا القطاع لم يعكس نمواً في الطلب على الخدمات الوسيطة والإنتاجية مثل خدمات التسويق والنقل والخدمات المالية، بل تركز في خدمات التوزيع، وبخاصة تجارتي الجملة والتجزئة، بحيث لم يكن النمو متوازناً ومتزامناً في القطاعات الخدمية الأخرى التي سيتم تناولها بالتفصيل. بالمقابل، فقد ازداد الاعتماد على إسرائيل في تلبية الطلب على السلع (زراعية وصناعية)، والخدمات سواء أكانت خدمات أساسية (كهرباء واتصالات) والنقل أم خدمات غير أساسية مثل تكنولوجيا المعلومات، وقد أفرزت تلك العلاقة

التوسع في مجال خدمات البيع والتوزيع لتجارة الجملة والتجزئة التي تعتبر من الخدمات التي تعتمد عليها عمليات الاستيراد من الخارج.

كما شهدت القطاعات الخدمية الأخرى بطالة مقنعة، فبينما ازداد استيعاب الخدمات العامة والاجتماعية للعاملين، فإن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي كانت تتراجع تدريجياً. بالمقابل، فقد تقلص دور الخدمات الإنتاجية مثل الخدمات المصرفية نتيجة للقيود والإجراءات الإسرائيلية التي فرضتها إسرائيل على تلك الخدمات والقيود غير المباشرة التي فرضتها على الإنتاج والاستثمار في قطاعات الزراعة والصناعة والإنشاءات. فقد فرض العديد من القيود والعوائق، وبخاصة ما يتعلق منها بعدم السماح بإنشاء الورش الصناعية (الإنتاج) وعدم الوصول إلى الأسواق العالمية، الأمر الذي انعكس على عدم الاستثمار في إنتاج الخدمات الإنتاجية [ماس، 2002c].

1-3-1 مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي

تشير البيانات المتوفرة حول الحسابات القومية الفلسطينية إلى أن مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي كانت تزداد من سنة إلى أخرى خلال العقود الثلاثة الماضية. فقد ارتفعت تلك النسبة من 46.7% في منتصف السبعينيات من القرن الماضي لتصل إلى حوالي 52.2% خلال الفترة 1995-2000. ويعزى ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى تراجع مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، كما تزامن ذلك مع زيادة أهمية قطاع البناء والإنشاءات [Israeli Central Bureau of Statistics، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية،1995-1999]. وتشير البيانات المتوفرة في جدول 1 والمتمثلة في شكل 1، إلى أنه في الوقت الذي كانت فيه مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي تتذبذب من سنة إلى أخرى، وبخاصة خلال الفترة 1988-1994 فإنها امتازت بالاستقرار خلال الفترة 1995-2000. فمنذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، كانت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي

الإجمالي، تزداد ببطء شديد نتيجة زيادة عدد العاملين في القطاع العام الفلسطيني، وبخاصة في مجالات التعليم والصحة والإدارة العامة.

وقد أدت سياسات الاستقطاب الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني إلى تراجع القدرة التنافسية للعديد من المنتجات الزراعية والصناعية الفلسطينية، بحيث أصبح يتم استيرادها من إسرائيل بدلاً من إنتاجها محلياً. كما انعكس تراجع أهمية القطاعين الزراعي والصناعي على نوعية الخدمات المنتجة واللازمة للإنتاج والتسويق، فلم تتوفر الخدمات المالية والمصرفية حتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي، كما لم يكن من السهل الحصول على التراخيص والتصاريح لإقامة المنشآت الصناعية، واستيراد المواد الخام والتوسع في استخدام عوامل الإنتاج الزراعي مثل الأرض والمياه[ماس، 2002d].

كما حرمت الأسواق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من العمل بكفاءة بسبب ارتهان أدائها للسوق الإسرائيلية، بحيث أصبح يتحدد مستوى الأسعار في الأسواق الفلسطينية وفقاً لظروف الطلب والعرض في إسرائيل. ولذلك، فإنه في ظل تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل (انتقال العمالة من مناطق الأجور والإنتاجية المنخفضة إلى مناطق الأجور والإنتاجية العالية) وتدفق السلع من مناطق ذات الأسعار والتكلفة المنخفضة إلى مناطق ذات الأسعار المرتفعة، أن انحصر إنتاج الخدمات في تجارة الجملة والتجزئة والنقل والشحن.

1-3-2 دور قطاع الخدمات في التوظيف

امتازت القدرة الاستيعابية للعمالة في قطاع الخدمات بالتذبذب خلال الفترة 1969-1987، ومنذ العام 1988، ازدادت مساهمة قطاع الخدمات في التوظيف، فبعد أن كان المعدل السنوي للقدرة الاستيعابية لقطاع الخدمات يعادل 38.9% خلال الفترة 1969-1987، ارتفع إلى حوالي 50% العام 1990. ويعزى ذلك إلى توجه العديد من العاملين في القطاعين الزراعي والصناعي والعاملين في إسرائيل إلى الالتحاق

بالخدمات المساندة والداعمة لعملية الاستيراد من إسرائيل مثل خدمات تجارة الجملة والتجزئة والنقل، والذي تزامن مع بدء قيام إسرائيل بفرض العديد من القيود والإجراءات على دخول العمال الفلسطينيين للعمل في قطاعاتها الاقتصادية وبخاصة قطاع البناء. أما خلال الفترة 1997–2000، فقد وصلت مساهمة قطاع الخدمات في استيعاب القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أكثر من 61% العام 2000، بمعدل نمو سنوي قدره 5%، ويعزى ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في التوظيف خلال تلك السنوات إلى قيام القطاع العام باستيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة تفوق حاجته، ما أدى إلى تفشي ظاهرة البطالة المقنعة.

كما ازدادت مساهمة قطاع الخدمات في التوظيف نتيجة لزيادة الاستيراد من إسرائيل أو عبرها للعديد من السلع النهائية، نتيجة قيام إسرائيل بتحرير تجارتها الخارجية منذ منتصف التسعينيات. وقد تزامن ذلك مع توقف العديد من المنشآت الصناعية عن العمل، ليتحول أصحاب تلك المنشآت إلى مستوردين وتجار جملة. كما انضم العديد من العاملين في تلك المنشآت والعمال الذين توقفوا عن العمل في إسرائيل إلى تجار التجزئة بصفة منظمة وغير منظمة.

شكل 1: المساهمة النسبية لقطاع الخدمات الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف خلال الفترة 1968–2000 (%)

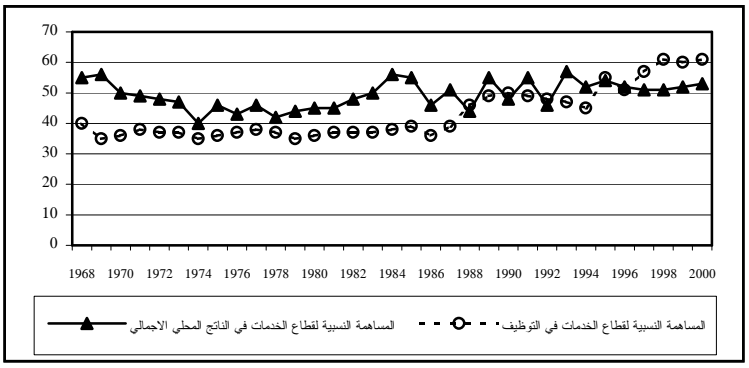

المصدر: [Israeli Central Bureau of Statistics، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الحسابات القومية الفلسطينية للفترة 1995–2000].

1-3-3 التكوين الرأسمالي لقطاع الخدمات

منذ العام 1994، بدأت دائرة الإحصاء الفلسطينية، أو الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فيما بعد، بنشر بيانات تفصيلية عن التكوين الرأسمالي الثابت في القطاعات الخدمية، وتعكس البيانات المتوفرة أن الاستثمار في قطاع الخدمات كان منخفضاً للغاية، وبخاصة في سنة 1994، فلم تتجاوز مساهمة الأنشطة الخدمية أكبر من 2.5% من التكوين الرأسمالي الثابت. ثم تضاعفت تلك النسبة لتصل إلى حوالي 10% في العام 1999، وبلغت في العام 2000 ما نسبته 9%. وقد ارتفعت قيمة التكوين الرأسمالي في قطاع الخدمات من 42 مليون دولار بالأسعار الجارية العام 1994 لتصل إلى أكثر من 180 مليون دولار بحلول العام 2000. وعلى الرغم من أن معدل الزيادة في قيمة التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة بين 1994 و2000 قد بلغت 329%، فإن مساهمته في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت كانت منخفضة، سيما وأن نسبة عالية من التكوين الرأسمالي الثابت تتركز في قطاع البناء والإنشاءات، ويستلزم ذلك إدارة العديد من الأنشطة الخدمية مثل خدمات التخزين المرتبطة بتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق وغيرها.

شكل 2: المساهمة النسبية لقطاع الخدمات الفلسطيني في التكوين الرأسمالي الإجمالي خلال الفترة 1994–2000 (%)

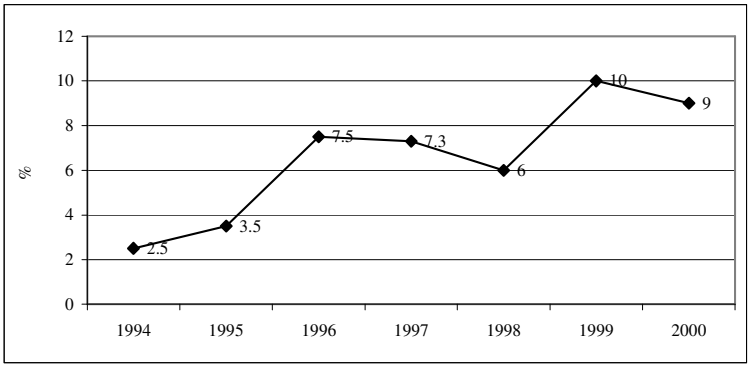

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الحسابات القومية الفلسطينية للفترة 1994-2000.

1-3-4 دور قطاع الخدمات في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات

يعتبر تطوير القدرة التنافسية للخدمات المنتجة محلياً شرطاً أساسياً ولازماً لتسهيل تدفق تلك الخدمات عبر الحدود إلى أسواق التصدير، أو الحد من استيرادها إلى الأسواق المحلية، وتعتمد القدرة التنافسية للخدمات على العديد من العوامل أهمها:

- ✧ الارتباط والتشابك والتداخل بين الأنشطة الخدمية المختلفة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- ✧ وفرة عوامل الإنتاج، وبخاصة العمل ورأس المال، ويتضمن عنصر العمل الخبرة والقدرات الإدارية وغيرها من المهارات، وينعكس ذلك في الغالب على زيادة الإنتاجية وزيادة العائد على الاستثمار.
- ✧ توفير التسهيلات التي تقدمها المؤسسات الداعمة والمساندة للمصدرين والمستوردين مثل خدمات الاتصالات، حيث يؤدي ذلك إلى نمو المبيعات المحلية، ونمو الصادرات، وزيادة الحصة السوقية في كل من الأسواق المحلية وأسواق التصدير [الطراونة، 2002].

وفي الحالة الفلسطينية، فإن قطاع الخدمات لا يتمتع بالعديد من المزايا المذكورة أعلاه، ولذلك، فليس من الغريب أن نجد أن الواردات الخدمية تعادل ستة أضعاف الصادرات الخدمية. كما أن التركيب الهيكلي للصادرات الخدمية ما زال محدوداً ويتكون من عدد من الخدمات الرئيسية مثل بعض خدمات التأمين، والسياحة والسفر، والنقل، أما الواردات فتتكون من عدد كبير من الخدمات الرئيسية كالنقل، والسياحة والسفر، والتأمين، والاتصالات، والتعليم العالي، والخدمات الصحية، وخدمات البنى التحتية، والخدمات غير الرئيسية [لمزيد من التفصيل، انظر ماس، 2002c].

وعلى الرغم من محدودية الصادرات الخدمية الفلسطينية مقارنة مع الواردات الخدمية الفلسطينية، فإن الميزان التجاري الخدمي يلعب دوراً أساسياً في تخفيض العجز في الحساب الجاري. ويبين جدول 2 ما يلي:

- بينما تضاعف العجز في الميزان التجاري السلعي أكثر من 20 مرة خلال الفترة 1970–2000، فإن الفائض في الميزان التجاري الخدمي الذي استمر خلال الفترة 1970–1982، تحول إلى عجز دائم منذ العام 1983، وكان يتذبذب حجمه خلال الفترة 1983–2000، ووصل أعلى مستوى له في العام 1990، إذ بلغ 285 مليون دولار.
- وصل العجز في الميزان التجاري (السلعي والخدمي) إلى أعلى مستوى له العام 1999 خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث بلغ 1753 مليون دولار، بحيث أصبحت الخدمات تشكل عبئاً متزايداً على الميزان التجاري، أما في العام 2000 فقد عاد للانخفاض حتى وصل إلى 1468 مليون دولار، فقد وصلت نسبة الانخفاض في تلك السنة 16.3% مقارنة مع مستواها في العام 1999.
- كانت تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والخارج تستخدم في تغطية أكثر من 50% من العجز في الميزان التجاري (السلعي والخدمي)، بحيث كانت تتم تغطية النسبة الباقية من العجز من خلال تحويلات الدول المانحة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك مساعدات وكالة الغوث الدولية.

شكل 3: العجز في الميزان التجاري (السلعي والخدمي) وميزان المدفوعات الفلسطيني خلال الفترة 1968-2000 (مليون دولار) بالأسعار الجارية

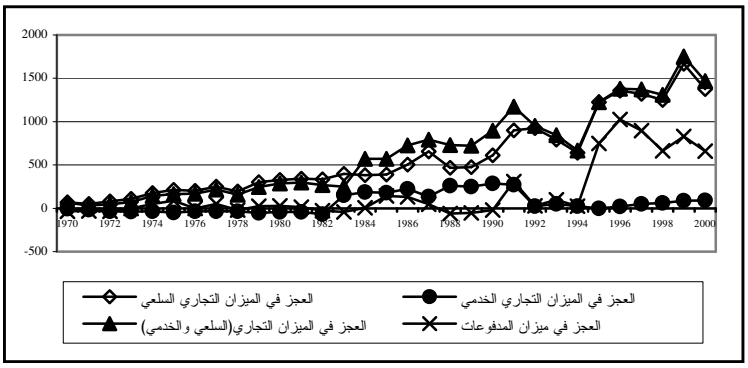

المصدر: [Israeli Central Bureau of Statistics، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الحسابات القومية الفلسطينية للفترة 1995-2000].

1-3-5 العوامل المحددة لإنتاج واستخدام الخدمات

كان للإجراءات والقيود والممارسات الإسرائيلية خلال العقود الثلاثة الماضية تجاه الاقتصاد الفلسطيني تأثيرها المباشر على القطاعات الإنتاجية كالزراعة، والصناعة، والبناء، وعلى الأنشطة الخدمية، وبخاصة الخدمات الإنتاجية مثل التأمين، والنقل وغيرهما. كما أدى تحكم إسرائيل بالموازنة الخاصة بالمناطق الفلسطينية المحتلة والتي كانت تديرها الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى عدم الاستثمار في خدمات البنى التحتية كالصحة والتعليم والاتصالات [UNCTAD, 2000]. كما كان للقيود التي فرضتها إسرائيل على التجارة السلعية تأثيرها المباشر على الخدمات التجارية المساندة، فلم يتم الاستثمار في قطاع النقل الخارجي، وخدمات التسويق، والتبريد، والفرز، والتخزين.

ويمكن استعراض أهم المحددات لإنتاج واستخدام الخدمات في المناطق الفلسطينية كما يلي:

- كان لانخفاض الاستثمار في الخدمات الإنتاجية وخدمات التوزيع نتيجة لتراجع الاستثمارات في القطاعين الزراعي والصناعي، وعدم توفر الخدمات المصرفية

وخدمات التأمين أن حَجَم القطاع الخاص عن التوجه نحو الإنتاج في القطاعات السلعية. وبناء على ذلك، يمكن القول إن العلاقة بين إنتاج وتزويد الخدمات الإنتاجية وخدمات التوزيع من جهة، والإنتاج الزراعي والصناعي من جهة أخرى هي علاقة تبادلية.

- أدى تقييد وتحكم إسرائيل في التجارة السلعية الفلسطينية وحركة الأشخاص ووسائل النقل والشحن على المعابر إلى عدم الاستثمار والتوسع في إنتاج الخدمات الداعمة والمساندة لتدفق السلع وحركة الأشخاص من وإلى المناطق الفلسطينية.
- إن اتساع واستمرار العجز في الميزان التجاري السلعي مع إسرائيل أدى إلى زيادة استيراد العديد من الخدمات منها كخدمات الشحن والنقل والتأمين اللازمة لتسهيل تدفق السلع المستوردة من إسرائيل. وقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب على خدمات تجارتي الجملة والتجزئة لتسهيل تسويق السلع المستوردة من إسرائيل في السوق المحلية.
- أدى تحكم إسرائيل في إنتاج وتزويد خدمات البنية التحتية في المناطق الفلسطينية كالمياه والكهرباء والاتصالات إلى زيادة الاعتماد عليها في الحصول على تلك الخدمات من جهة، والحد من إنتاج الخدمات غير الرئيسة من جهة أخرى.
- يعود التوسع في إنتاج خدمات تجارة الجملة والتجزئة وخدمات النقل الداخلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة لعلاقات التشابك والتداخل بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، والتي انحصرت في تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، والاعتماد على الاستيراد من إسرائيل من جهة، فيما تطلب نقل العمالة الفلسطينية يومياً إلى إسرائيل التوسع في خدمات النقل والتوسع في تجارتي الجملة والتجزئة من جهة أخرى. ويمكن القول إن تلك المحددات في معظمها هي محددات خارجية إسرائيلية، سواء أكانت مباشرة أوغير مباشرة.

1-3-6 تأثير إجراءات الإغلاق والحصار الإسرائيلي على قطاع الخدمات الفلسطيني

كان لإجراءات الإغلاق والحصار التي فرضتها إسرائيل على المناطق الفلسطينية منذ تشرين أول/أكتوبر 2000 آثارها المدمرة على الاقتصاد الفلسطيني. فقد كانت آثار تلك الإجراءات تتراكم يومياً ويتعمق تأثيرها مع الزمن. فكانت حدة

الإجراءات في العام 2002 أكثر عمقاً من تلك التي حدثت في العام 2001 [ماس، 2001c;2002c]. وبينما تمثلت الإجراءات في العام 2001 في فصل المناطق الفلسطينية عن إسرائيل من جهة، وفصل مناطق السلطة الفلسطينية عن بعضها البعض من جهة أخرى، فإن الإجراءات في العام 2002 قد تمثلت في إعادة احتلال إسرائيل لمناطق السلطة الفلسطينية، وعزل المحافظات الفلسطينية عن بعضها البعض، وفرض إجراءات منع التجول لفترات طويلة، وذلك بغرض فرض المزيد من القيود على إنتاج وتصدير السلع والخدمات مع الاستمرار في فتح قناة الاستيراد للسلع النهائية من إسرائيل إلى كل محافظة فلسطينية.

وقد صدر العديد من التقارير التي حاولت تقدير قيمة الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني منذ أكتوبر 2000– سبتمبر 2002، وقد استعرضت تلك الدراسات المشكلات والإجراءات التي واجهها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وكل قطاع على حدة بشكل خاص، وعلى الرغم من اختلاف الأساليب والطرق التي استخدمت في تقدير الخسائر، فإن هناك اتفاقاً بين تلك التقارير والدراسات،[2] وقد صدرت العديد من التقارير التي حاولت تقدير نتيجة الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني منذ التقرير 2000 إلى أيلول 2002، وقد استعرضت تلك الدراسات المشكلات والإجراءات التي واجهها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وكل قطاع على حدة بشكل خاص. وقد لوحظ أن هناك اتفاقاً بين تلك التقارير والدراسات حول المظاهر العامة لتلك الخسائر، إلا أن هناك تبايناً بينهما حول حجم وقيمة تلك الخسائر، وذلك بسبب اختلاف الأساليب والطرق التي استخدمت في عملية التقدير.

ويمكن عرض النتائج المباشرة لإجراءات الإغلاق والحصار على النحو التالي:

[2] لمزيد من التفاصيل، انظر تقارير المنسق العام للأمم المتحدة United Nations 2000-2002، وكذلك التقارير الرسمية التي صدرت عن الوزارات والدوائر المختلفة حول الخسائر، كتلك التي صدرت عن كل من: وزارات السياحة والنقل والمواصلات والزراعة وغيرها، وكذلك التقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

- تلف كميات كبيرة من البضائع، وبخاصة الزراعية والغذائية بسبب عدم قدرة تجار الجملة على مواجهة الاختناقات التسويقية نتيجة لعدم توفر خدمات التخزين والتبريد.
- عدم توفر السيولة المالية للعديد من تجار الجملة بسبب عدم وفاء تجار التجزئة بالتزاماتهم تجاه تسويق البضاعة للمستهلكين.
- ارتفاع تكاليف النقل للبضائع المستوردة، وقد دفع ذلك العديد من تجار الجملة والمستوردين على استئجار شاحنات من القدس وشاحنات إسرائيلية لاستيراد السلع من إسرائيل. كما ازدادت تكاليف الشحن والنقل بسبب كثرة محطات التحميل والتوزيع للبضائع عند الحواجز.
- ارتفاع معدلات الاهتلاك لوسائل النقل الفلسطينية العمومية من التاكسيات والحافلات والشاحنات لاستخدامها للطرق الالتفافية (الفلسطينية) غير المعبدة وغير الصالحة للنقل.
- عدم قدرة تجار الجملة والتجزئة على الوفاء بالتزاماتهم تجاه استيراد المواد الخام، فقد تسببت إجراءات الإغلاق بتأخير وصول السلع المستوردة عبر إسرائيل.
- زيادة تكاليف التخزين للبضاعة المستوردة، حيث قام العديد من تجار الجملة باستئجار مخازن جديدة في المناطق التي لا تتعرض لإجراءات الإغلاق والحصار التي أصبح يطلق عليها المناطق الرمادية، مثل الرام والعيزرية حول القدس، وبيتا وحوارة حول نابلس.
- انقطاع العديد من المواطنين عن التحاقهم بأعمالهم، وبخاصة في القطاع العام على الرغم من استمرار تحمل السلطة دفع رواتبهم، ودون أن يقابل ذلك أية إنتاجية تذكر، وقد وصل معدل أيام العمل الشهرية في العديد من المؤسسات إلى 10 أيام.
- كشفت إجراءات الإغلاق والحصار عن عدم قدرة العديد من الشركات المستوردة للبضائع الأجنبية والشركات الموزعة للمنتجات المحلية على إعداد الاستراتيجيات المناسبة للتسويق، ما أدى إلى خسارة تلك الشركات لأسواقها لصالح البضاعة الإسرائيلية.

- أدى الانخفاض الحاد في الصادرات السلعية من جهة، وانخفاض الاستيراد من جهة أخرى إلى انخفاض عدد تجار الجملة والتجزئة وانخفاض عدد وقيمة الصفقات والمبيعات.
- انخفاض الطلب على خدمات وسائل النقل من الشاحنات والسيارات والحافلات نتيجة لانخفاض الاستيراد من إسرائيل والتراجع الحاد في حركة العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل.
- ارتفاع معدلات البطالة في القطاع الخاص، وذلك لانخفاض الطلب على الخدمات الرئيسية وغير الرئيسية المساندة للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والبناء. فقد تراجع حجم الطلب على الخدمات الإيجارية والعقارية والخدمات المهنية والاستشارية وخدمات التصليح وبيع الوقود.
- توقف العمل كليا في أنشطة الخدمات السياحية من المطاعم والفنادق وشركات السياحة والسفر، كما تم تجميد العديد من الاستثمارات في القطاع السياحي بعد أن خسر المستثمرون عوائد الاستثمارات في العديد من المرافق السياحية التي تمت إتاحتها خلال الفترة 1998–2000.

وسيتركز التحليل لاحقاً على عرض المؤشرات الرئيسة للأنشطة الخدمية في القطاعين العام والخاص خلال الفترة 1995–2001، وسيتم مقارنة التغيرات في أداء الأنشطة الخدمية العام 2001 مع السنوات السابقة، وبخاصة العامين 1999 و2000، وذلك لتقدير آثار إجراءات الإغلاق والحصار على أداء الأنشطة الخدمية خلال تلك السنة.

2- القطاعات الخدمية الفلسطينية

يتركز التحليل في هذا الفصل على الخدمات التي ينتجها القطاع الخاص كخدمات مساندة للقطاعات الإنتاجية، التي تصنف كمدخلات يعتمد عليها في تسهيل تدفق السلع المنتجة محلياً المستهلك النهائي، سواء في الأسواق المحلية أم أسواق التصدير أم تسهيل تدفق الواردات إلى الأسواق المحلية مثل خدمات التوزيع كتجارة الجملة والتجزئة. كما سيتناول هذا الفصل خدمات القطاع العام، وبخاصة الصحة والتعليم.

وبالاعتماد على البيانات المتوفرة من سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن الخدمات التي ينتجها القطاع الخاص للفترة 1995-2001، فسيتم استعراض تطور تلك الخدمات خلال تلك الفترة، حيث خضعت عملية إنتاج واستخدام تلك الخدمات للعديد من المحددات والإجراءات الإسرائيلية التي سبق ذكرها.

2-1 خدمات التجارة الداخلية

نستعرض في هذا الجزء من الدراسة تطور خدمات التجارة الداخلية من خلال عرض أبرز المؤشرات المتعلقة بهذه الأنشطة الخدمية. ويتبع ذلك عرض لأهم المشكلات التي تحد من تطور نوعية وحجم هذه الأنشطة الخدمية.

2-1-1 تطور خدمات التجارة الداخلية

تتركز خدمات التجارة الداخلية، والتي تتمثل بخدمات تجارتي الجملة والتجزئة وبيع وصيانة المركبات وبيع الوقود، في تسويق السلع الزراعية والصناعية المنتجة محلياً والمستوردة من الخارج، وبخاصة من إسرائيل. ويقوم العديد من المنتجين بدور تجار الجملة عبر نقل منتجاتهم إلى الأسواق المركزية. ويتم تسويق أكثر من 70% من

الإنتاج الزراعي الفلسطيني عبر تلك الأسواق. والمحور الأساسي للأسواق المركزية هو إتاحة المنافذ للمنتجات الزراعية لتوزيعها على تجار التجزئة، وتحديد قيمة تلك السلع وفقاً لظروف العرض والطلب في أسواق الجملة والتجزئة.

وقد شكل عدد المشتغلين في تجارة الجملة والتجزئة وبيع وصيانة المركبات وبيع الوقود 62.5% من العاملين في الأنشطة الخدمية خلال الفترة 1995–2000، وجدول 3 يبين ذلك. وقد شكل العاملون في تجارة التجزئة 42.9% من مجموع المشتغلين في الأنشطة الخدمية خلال الفترة 1995–2000، وتعكس تلك المؤشرات أهمية تجارة التجزئة بالنسبة للأنشطة الخدمية الفلسطينية، حيث تستوعب تجارة التجزئة أكثر من 25% من العاملين في قطاع الخدمات، وذلك لأن الدخول إلى سوق التجزئة يعتبر سهلاً للغاية، حيث لا يتطلب ذلك مهارات عالية من جهة، ومن جهة أخرى فإن أكثر من 53.8% من العاملين في تجارة التجزئة يعتمدون على أنفسهم في تمويل المشاريع، وبينما تشكل نسبة العاملين في تجارة التجزئة ممن لا يحملون مؤهلات علمية 47%، فإن نسبة العاملين في تجارة التجزئة ممن يحملون درجة الدبلوم والبكالوريوس لا تزيد على 15%، وذلك لعدم حصولهم على عمل في مجال تخصصهم (حسين، 2000). وتتركز تجارة التجزئة في بيع المواد الغذائية، والمشروبات، والأدوات المنزلية، ومواد البناء، والملابس، والمنسوجات. وقد تزامن ارتفاع عدد المشتغلين في تجارة التجزئة مع تزايد الاستيراد من إسرائيل، وبخاصة خلال الفترة 1995–2000، حيث ارتفع العدد بحوالي 21.6%.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن عدد المشتغلين في قطاع التجارة الداخلية ارتفع بنسبة 8.5% في العام 2001 مقارنة بالعام السابق، وقد كان الارتفاع في عدد المشتغلين ملحوظاً في تجارة التجزئة، إذ بلغ 11.9%. ويعزى ارتفاع عدد المشتغلين في التجارة الداخلية، وبخاصة في تجارة التجزئة في عامي 2000 و2001 إلى توجه العديد من العمال الفلسطينيين الذين توقفوا عن العمل في إسرائيل للعمل في تجارة التجزئة نتيجة للقيود التي فرضت على حركتهم ومنعتهم من التوجه إلى أماكن عملهم

في إسرائيل خلال هذين العامين، إضافة إلى ذلك، فإن قطاع تجارة التجزئة لا يتطلب عمالة ماهرة أو/واستثمارات كبيرة، كما هو الحال في القطاعات الأخرى مثل الصناعة، إذ أن خلق وظيفة في هذا القطاع يتطلب توفير حوالي 30 ألف دولار [ماس، 2002d]كما أن البدء بمشروع في هذا القطاع يتطلب أقل من 5000 دولار،[3] أو يتطلب تمويلاً ذاتياً دون الحاجة للحصول على قرض من البنوك.

ويساهم قطاع تجارة التجزئة في حل مشكلة البطالة من خلال ما يسمى "بالمشاريع العائلية" أو"مشاريع التوظيف الذاتي" التي توفر فرص عمل لأفراد العائلة، وتساهم في رفع مستوى دخولهم. وتتسم المشاريع الصغيرة بقدرتها على البقاء والتأقلم في ظل الظروف الصعبة. إذ يرى ليبتون الذي عرف علاقات الإنتاج في المشاريع الصغيرة بالفطرة الممتدة (extended fungibility) بأنها قدرة المشروع الأسري على التأقلم مع التغيرات في ظروف الإنتاج، ولا يكون ذلك عن طريق تعديل سلوكها الإنتاجي فحسب، وإنما عن طريق تغيير قرارات الاستهلاك وإعادة الإنتاج. وفي دراسة حول مشاريع الأعمال الصغيرة الفلسطينية في الضفة الغربية (ماس، 1999)، فقد تم إجراء مسح لعينة من مؤسسات الأعمال الصغيرة جداً التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها عن تسعة أشخاص، بما فيهم المالك، وقد تبين من هذه الدراسة أن تلك المنشآت تمتلك قدرة على البقاء والصمود في أكثر الظروف صعوبة، وقد لوحظ أن عدد هذه المنشآت قد ازداد في ظل تلك الظروف، وانخفض في أوقات تحسن الوضع الاقتصادي وفتح السوق الإسرائيلية أمام العمالة الفلسطينية.

كما تبين أن هذه المنشآت تعتمد في التشغيل على العمل العائلي بشكل أساسي، وتبين أن 74% من العاملين في تلك المنشآت هم من أفراد العائلة. وأن 54% منها اعتمدت على التمويل الذاتي. وبالإضافة إلى عدم اعتمادها على العمالة الماهرة والمتعلمة وذات الكفاءة العالية، فإنها لا تتطلب استثمارات كبيرة. ومن جهة أخرى، فإن السلوك الإنتاجي لهذه المنشآت لا يبنى على الافتراضات الكلاسيكية– الجديدة في تعظيم

[3] تم تحديد ذلك بناء على قيمة الحد الأدنى للإنتاجية السنوية للعامل في تجارة التجزئة وهذا ما ستتم مناقشته لاحقاً.

الربح، وعلى التغييرات في تعظيم الدخل أو حصة السوق، ولكنها تستهدف البقاء والاستمرار في تأدية أعمالها، إذ تعمل المنشآت الصغيرة في فلسطين وفق منطق الكفاف أو البقاء.

وفيما يتعلق بعدد المؤسسات العاملة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة وبيع وصيانة المركبات وبيع الوقود في الأراضي الفلسطينية، فقد ارتفع العام 2000 بحوالي 11.7%. وقد نجم ذلك عن ارتفاع عدد المؤسسات العاملة في قطاع تجارة التجزئة، في حين لم تحدث تغيرات ملحوظة على عدد المؤسسات العاملة في تجارة الجملة وبيع وصيانة المركبات وبيع الوقود خلال الفترة المذكورة، (لمزيد من التفاصيل، انظر جدول 7).

ومن الملاحظ أن معظم المؤسسات العاملة في الأنشطة الخدمية تتركز في قطاع تجارة التجزئة، إذ شكل عدد المؤسسات العاملة في هذا القطاع حوالي 66% من عدد المؤسسات العاملة في الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995–2000. وتعطى هذه الأرقام مؤشراً على أهمية تجارة التجزئة في استيعاب العمالة ضمن مشاريع التوظيف التي تستهدف توفير الوظائف للعاطلين عن العمل بشكل كلي أو جزئي.

أما قيمة الإنتاج السنوي، بالأسعار الجارية، في تجارتي الجملة والتجزئة وبيع وصيانة المركبات وبيع الوقود، فقد امتازت بالتذبذب من سنة إلى أخرى. وقد انعكس ذلك على تراجع أهمية الإنتاج في قطاع التجارة الداخلية بفروعها الثلاثة (تجارة الجملة والتجزئة، وبيع وصيانة المركبات، وبيع الوقود) بالنسبة لقيمة الإنتاج الكلي للأنشطة الخدمية، (ولمزيد من التفاصيل، انظر جدول 4).

إلا أن قيمة الإنتاج في تجارة التجزئة قد شهدت ارتفاعاً متزايداً خلال الفترة 1994–2000، فارتفعت من 269.7 مليون دولار العام 1994 مليون دولار إلى 350.5 مليون دولار العام 2000 الذي ساهم بحوالي 24.7% من الإنتاج الكلي

للقطاعات الخدمية، وبحوالي 47.8% من الإنتاج في قطاع التجارة الداخلية للفترة ذاتها. بالمقابل، فقد شهد الإنتاج في قطاع تجارة الجملة تراجعاً بصورة ملحوظة خلال الفترة، إذ تراجع بحوالي 16.2%، وقد ساهم هذا القطاع بحوالي 15.9% من الإنتاج الكلي للأنشطة الخدمية خلال الفترة 1995–2000. كما انخفض الإنتاج في قطاع بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود بحوالي 36.4%، وبلغت مساهمة هذا القطاع في الإنتاج الكلي للأنشطة الخدمية حوالي 9.2%، في حين ساهم بحوالي 19.3% من قيمة الإنتاج لقطاع التجارة الداخلية خلال الفترة 1994–2000.

وعلى الرغم من أن عدد المشتغلين في قطاع التجارة الداخلية في العام 2001 قد وصل إلى 82488 بزيادة قدرها 8% عما كان عليه الوضع في العام 2000، فإن ذلك لم يعكس ارتفاعاً في قيمة الإنتاج، بل انخفضت قيمته بحوالي 19.9% عما كان عليه في العام الذي سبقه، وذلك لاعتماد هذا القطاع على العمل العائلي في التشغيل، كما سبق وذكرنا، إضافة إلى اتسام العاملين فيه بتدني مستوى كفاءتهم. وقد حدث التراجع بصورة خاصة في تجارتي الجملة والتجزئة، كما تراجعت مساهمة الإنتاج للتجارة الداخلية في الإنتاج الكلي لقطاع الخدمات في ذلك العام، بحيث بلغت 45.9%، بعد أن كانت تزيد على 50% خلال الفترة 1994–2000. ويعزى ذلك إلى انخفاض متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج، إذ تراجعت بنحو27% في تجارة الجملة، وبحوالي 33.7% في تجارة التجزئة عما كانت عليه في العام السابق(جدول 4). ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع عدد المشتغلين في قطاع التجارة الداخلية يعكس ارتفاعاً في العرض من تلك الخدمات، دون أن يتزامن مع ذلك أي تحسن في نوعية الخدمات، أو أية زيادة في الطلب عليها. وقد أدى الانخفاض في عدد المؤسسات العاملة في التجارة الداخلية العام 2001 مقارنة مع عددها في الأعوام السابقة إلى انخفاض التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت، وبالتالي انخفاض قيمة الإنتاج لهذا القطاع.

وتشير البيانات إلى أن تجارة الجملة والتجزئة وبيع وصيانة المركبات لا تعتبر من الأنشطة الخدمية كثيفة رأس المال، إذ لم يشكل التكوين الرأسمالي الإجمالي

لتلك الأنشطة أكثر من 17.5% من مجمل التكوين الرأسمالي للقطاعات الخدمية خلال الفترة 1995–2000 مقارنة مع استحواذها على أكثر من 60% من العمالة المستخدمة في القطاعات الخدمية خلال تلك الفترة. كما أن التكوين الرأسمالي ينحصر في الغالب في المباني ووسائل النقل والآلات المستخدمة والتي كانت تتذبذب قيمتها من سنة إلى أخرى.

أما في العام 2001، فقد تراجع التكوين الرأسمالي الإجمالي بنسبة 63.3% مقارنة مع مستواه في العام السابق، وقد جاء ذلك نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية في المناطق الفلسطينية خلال ذلك العام، حيث تكبد عدد كبير من المؤسسات العاملة في قطاعي تجارة الجملة والتجزئة وقطاع صيانة المركبات وبيع الوقود خسائر كبيرة، اضطرت معها إلى التوقف عن العمل، ففي ذلك العام توقفت عن العمل 895 مؤسسة تعمل في مجال بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود، و609 مؤسسات من المؤسسات العاملة في قطاع تجارة الجملة، و1007 مؤسسات كانت تعمل في تجارة التجزئة، (لمزيد من التفصيل، انظر جدول 7).

وعلى الرغم من أن مساهمة التكوين الرأسمالي في تجارة التجزئة لا تزيد على 10.3% من مجمل التكوين الرأسمالي الكلي في القطاعات الخدمية خلال الفترة 1995–2000، فإنه شكل ما نسبته 56.9% من التكوين الرأسمالي الكلي لقطاع التجارة الداخلية خلال تلك الفترة. أما تجارة الجملة، فقد شكلت 4.9% من إجمالي التكوين الرأسمالي للقطاعات الخدمية خلال الفترة 1995–2000، وبلغت مساهمتها 27.3% من التكوين الرأسمالي لقطاع التجارة الداخلية خلال الفترة نفسها. وقد كانت مساهمة أنشطة بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود في التكوين الرأسمالي للقطاعات الخدمية (2.3%)، وفي التكوين الرأسمالي لقطاع التجارة الداخلية (15.6%) هي الأدنى مقارنة بتجارتي الجملة وتجارة التجزئة خلال تلك الفترة.

ولا تشكل تعويضات العاملين في قطاع تجارة الجملة والتجزئة وبيع وصيانة المركبات وبيع الوقود أكثر من 29.9% من مجمل تعويضات العاملين في القطاعات الخدمية. وتشير البيانات إلى أن تعويضات العاملين ارتفعت بحوالي 45.5% خلال الفترة 1994–2000، فيما تراجعت تعويضات العاملين في العام 2001 في هذا القطاع

بحوالي 18.7% عما كانت عليه في العام السابق. ويلاحظ أن التراجع في تعويضات العاملين في تجارة التجزئة كان أكبر منه قياساً مع بقية القطاعات التي تندرج ضمن قطاع التجارة الداخلية، وذلك على الرغم من أن عدد العاملين في تجارة التجزئة ارتفع بشكل اكبر في ذلك العام لاعتماده على العمل العائلي في التشغيل بصورة أساسية، (لمزيد من التفصيل، انظر جدول 6).

اتسمت القيمة المضافة لقطاع التجارة الداخلية بالتذبذب خلال الفترة 1994-2000، ويعزى ذلك إلى التذبذب الذي حدث في قيمة الإنتاج خلال تلك الفترة. ويساهم قطاع التجارة الداخلية بفروعه الثلاثة بحوالي 53.3% من القيمة المضافة للقطاعات الخدمية خلال الفترة المذكورة. وفيما يتعلق بالقيمة المضافة لقطاع تجارة التجزئة، فقد تزايدت بصورة ملحوظة خلال الفترة 1994-2000، إذ ارتفعت بحوالي 37.8%. وبلغت مساهمة هذا القطاع حوالي 45.7% من القيمة المضافة لقطاع التجارة الداخلية خلال الفترة 1994-2000، وحوالي 26% من القيمة المضافة للقطاعات الخدمية خلال الفترة 1995-2000. وقد تذبذبت القيمة المضافة لقطاع تجارة الجملة من سنة إلى أخرى خلال تلك الفترة، فقد تراجعت في العام 2000 بحوالي 17.2% عما كانت عليه في العام 1994. أما بالنسبة لقطاع بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود، فقد ساهم بحوالي 10.3% من القيمة المضافة للقطاعات الخدمية خلال الفترة قيد البحث، وبحوالي 20.2% من القيمة المضافة لقطاع التجارة الداخلية خلال الفترة نفسها. ويلاحظ أن القيمة المضافة لهذا القطاع انخفضت بنسبة 42.4% في العام 2000 مقارنة بالعام 1994، (لمزيد من التفاصيل، انظر جدول 8).

أما في العام 2001 فقد تراجعت القيمة المضافة لقطاع التجارة الداخلية بصورة ملحوظة، وبلغت نسبة الانخفاض حوالي 30.8% عما كانت عليه العام 2000، ويعزى هذا التراجع إلى الركود الذي أصاب بقية الأنشطة الاقتصادية خلال ذلك العام، والذي يعتمد عليها هذا القطاع في نموه وتطوره، وذلك بسبب القيود والإجراءات المشددة التي فرضتها إسرائيل على المناطق الفلسطينية.

2-1-2 المشكلات التي تواجه قطاع التجارة الداخلية

يعاني قطاع التجارة الداخلية من العديد من المشكلات، يمكن إبرازها على النحو التالي:

1. انخفاض الطلب الداخلي في المحافظات الفلسطينية على خدمات تجارتي الجملة والتجزئة وبيع الوقود والصيانة، وذلك نتيجة لإجراءات الإغلاق والحصار التي فرضتها إسرائيل على المناطق الفلسطينية منذ أكتوبر 2000 من جهة، وانخفاض الدخل الفردي من جهة أخرى، الأمر الذي انعكس مباشرة على انخفاض الطلب المحلي على المنتجات الزراعية والصناعية التي يعتمد تسويقها على خدمات تجارتي الجملة والتجزئة.
2. ارتفاع تكاليف خدمات تجارتي الجملة والتجزئة بسبب إجراءات الإغلاق والحصار الإسرائيلية المفروضة على المناطق الفلسطينية نتيجة لسلوك العديد من الطرق الالتفافية من جهة، أو الاعتماد على نقل البضائع المستوردة من إسرائيل أو عبرها على سيارات تحمل لوحات صفراء إسرائيلية من جهة أخرى، الأمر الذي زاد من ارتفاع كلفة النقل لتلك البضائع من جهة وارتفاع كلفة تخليص البضائع من المطارات والموانئ الإسرائيلية بسبب إجراءات الفحص والتفتيش المعقدة من جهة أخرى، وقد انعكس ذلك على ارتفاع تكلفة السلع والخدمات في أسواق التجزئة المحلية، إضافة إلى ارتفاع كلفة خدمات تجارتي الجملة والتجزئة.
3. تعاني التجارة الداخلية من التضخم المستورد الناشئ عن قيام التجار بالاستيراد المباشر بالعملة الصعبة (الدولار واليورو)، حيث يقومون بإعادة بيعها في الأسواق المحلية بالشيكل الإسرائيلي الذي كان سعر صرفه بالنسبة للعملات ينخفض باستمرار في السنوات الأخيرة، الأمر الذي كبد التجار خسائر فادحة. إن استمرار ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالسياسة النقدية الإسرائيلية، وفي ظل غياب عملة وسياسة نقدية فلسطينية، سيبقى قطاع التجارة الداخلية الفلسطينية حساساً لأية تغيرات في السياسة النقدية الإسرائيلية.
4. عدم قيام الجهات المعنية في الوزارات المختلفة بدور فاعل على صعيد إجراءات الرقابة والفحص المتعلقة بجودة ونوعية السلع، الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة

التلاعب بالأسعار في أسواق الجملة والتجزئة، بحيث أصبح السوق عاجزاً عن تحديد كلفة السلع والخدمات، وذلك نظراً لعدم ربط السعر بالجودة، كما أدى انتشار ظاهرة العمل غير المنظم على نطاق أوسع مما كانت عليه قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في أكتوبر 2000، إلى تزايد عدد البسطات التي لا يتطلب توفيرها استثمارات كبيرة مقارنة عما عليه الحال في محلات بيع الجملة والتجزئة، الأمر الذي أدى إلى تزايد المنافسة بين هذه القنوات التسويقية.

2-2 خدمات النقل

ما زال النقل البري الوسيلة الوحيدة والمتاحة للسفر والتجارة داخل المناطق الفلسطينية من جهة، وبينها وبين الأقطار المجاورة من جهة أخرى. وعلى الرغم من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بالبدء بتأهيل الطرق والاستثمار في مشاريع البنية التحتية داخل المناطق الفلسطينية، فإن نقص الموارد المالية الفلسطينية من جهة، والإجراءات الإسرائيلية من جهة أخرى، شكل عائقاً أمام استكمال عملية بناء وتطوير وتوسيع شبكة الطرق والمواصلات بين المناطق الفلسطينية [UNCTAD، 2000].

وقد أدت الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في التفتيش الأمني، ومنع استخدام الطرق الرئيسية، وتدمير تلك الطرق، واشتراط الحصول على التصاريح اللازمة من الجانب الإسرائيلي للسماح للفلسطينيين بالتنقل بين المناطق الفلسطينية، إلى ارتفاع تكاليف السفر والشحن والنقل.

وقد ترك للقطاع الخاص مهمة الاستثمار في إنشاء شركات النقل والشحن وتخليص البضائع. وتشتمل شركات النقل على شركات الباصات داخل المحافظات الفلسطينية وفيما بينها، وكذلك شركات النقل السياحي، وإن كانت محدودة وتتركز في القدس، وعلى سيارات التاكسي العمومي، وكذلك الشاحنات التي يمتلكها الأفراد والعائلات. وقد فرضت إسرائيل قيوداً مشددة على منح الرخص لسائقي النقل العمومي من باصات وتاكسيات وشاحنات وغيرها. ومنذ العام 1995، وفي أعقاب تسلم السلطة

الفلسطينية صلاحيات النقل والمواصلات، ألغيت العديد من القيود المتعلقة بمنح الرخص للسائقين، بل قامت بمنح أرقام إضافية من خلال طرح المزيد من سيارات النقل العمومي من باصات وتاكسيات وشاحنات. كما وفرت البنوك العاملة في المناطق الفلسطينية التسهيلات الكافية لتمويل شراء وسائل نقل جديدة لتلبية الطلب المتزايد على خدمات النقل. بالمقابل، فقد ساهمت سياسة السلطة الوطنية الفلسطينية التي تمثلت في التوسع في منح التراخيص لوسائل النقل العمومي من تاكسيات، ووسائل النقل الصغيرة، في تمويل الموازنة الجارية من رسوم الترخيص، والتي شكلت في العامين 1999 و2000 أكثر من 15% من الضرائب المباشرة.

بالمقابل، فقد أدت إجراءات الإغلاق الإسرائيلية بين المدن الفلسطينية من جهة، وبينها وبين مدينة القدس من جهة أخرى إلى تراجع عدد الباصات العاملة في المناطق الفلسطينية، وإلى توقف بعضها عن العمل. أما بالنسبة لشركات النقل السياحي، التي تتخذ من مدينة القدس مقراً لها، فقد ازداد عددها من 12 شركة في سنة 1995 إلى 20 شركة في العام 2000، كما وصل عدد الباصات إلى 150 حافلة منها 120 حافلة كبيرة. أما سيارات التاكسي ووسائل النقل الصغيرة، فقد ارتفع عددها من 1700 العام 1987 إلى 2030 العام 1994، ليتضاعف عددها إلى 8101 في العام 2000.

بالمقابل فقد زاد عدد الباصات من 430 باصاً سنة 1970 إلى 670 باصاً في العام 1988، ثم ارتفع ذلك العدد إلى 900 باص في العام 1994، ثم عاد لينخفض في العام 2000 ليصل إلى 550 باصاً. [الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح النقل المنظم، ومسح النقل والمواصلات، أعداد مختلفة]. يغزى سبب التزايد المستمر في أعداد سيارات التاكسي مقابل الباصات إلى مرونة الحركة التي تتمتع بها سيارات التاكسي التي لا تتمتع بها الباصات التي تلزم بالعمل على خطوط محددة، وقد خسرت العديد من شركات الباصات العديد من الامتيازات نتيجة لحرمانها من العمل على خطوطها نتيجة لإجراءات الإغلاق والحصار الإسرائيلية التي فرضت منذ بداية التسعينيات على خطوط الباصات العاملة بين المدن الفلسطينية من جهة وبين مدينة القدس من جهة أخرى.

2-2-1 قطاع النقل المنظم

يستعرض هذا الجزء أبرز المؤشرات الاقتصادية الخاصة بقطاع النقل المنظم خلال الفترة 1995-2001. وقد بلغ عدد المشتغلين في هذا القطاع 1575 عاملاً العام 1995، ويتذبذب من عام لآخر، حيث بلغ 1259 عاملاً في العام 2001. وتشير البيانات إلى أن 23% من المؤسسات العاملة في هذا القطاع أغلقت خلال العام 2001، ويعزى ذلك إلى تردي الوضع الاقتصادي في المناطق الفلسطينية، بفعل الإجراءات الإسرائيلية التي سبق الإشارة إليها، والتي أدت إلى تعطيل حركة التنقل وتوقف الحركة السياحية بين المناطق الفلسطينية.

كما أن قيمة الإنتاج تتذبذب من عام لآخر، فقد بلغ الإنتاج 30.4 مليون دولار العام 1995، وتراجع في العام 2001، ليصل إلى 13.2 مليون دولار. كما أن توقف عدد كبير من السيارات والحافلات عن العمل بصورة جزئية أو كلية، أدى إلى تراجع التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت من 5.3 مليون دولار العام 1999، إلى 8.9 مليون دولار سنة 2001 (لمزيد من التفاصيل، انظر جدول 6).

وقد أدى انخفاض الدخول وانخفاض عدد المشتغلين في قطاع النقل المنظم في العامين 2000 و2001 إلى تراجع تعويضات العاملين من 9.7 مليون دولار العام 2000، وفي العام 2001 بلغت 3.8 مليون دولار (جدول 6).

أما القيمة المضافة، فقد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الفترة 1995-1999، إلا أنها تراجعت العام 2000 بحوالي 23% مقارنة بالعام السابق، وبصورة أكبر في العام 2001، إذ انخفضت بنسبة 71.9% مقارنة بالعام 2000.

2-2-2 قطاع النقل غير المنظم

يعتبر قطاع النقل من أهم القطاعات الخدمية التي توفر فرص التوظيف الذاتي بشكل رسمي وغير رسمي، إذ أن نسبة بسيطة من النشاط الاقتصادي تحسب ضمن الاقتصاد المنظم، وهناك العديد من الأنشطة في قطاع النقل لا يتم تسجيلها أو إدراجها ضمن النشاط الاقتصادي المنظم بسبب التداخل في ملكية وسائل النقل بين الأفراد والعائلات، والاستخدام الرسمي للسائقين بالأجرة، أو قيام المالك أو أحد أفراد العائلة بالعمل نفسه بشكل كلي أو جزئي، حيث أنها تدرج في قطاع النقل غير المنظم.

وفيما يتعلق بالتشغيل، فإن هذا القطاع يساهم بحوالي 6.8% من العاملين في الأنشطة الخدمية خلال الفترة 1996–2001. وقد انخفض عدد العاملين في هذا القطاع من 11 ألف عامل العام 1999 إلى 10.4 آلاف عامل العام 2001.

وقد ساهم هذا القطاع بحوالي 12.2% من قيمة الإنتاج الكلي لقطاع الخدمات خلال الفترة 1996–2001، وقد تذبذبت قيمة الإنتاج من سنة إلى أخرى خلال تلك الفترة، إذ تراجعت من 184.3 مليون دولار العام 1999 إلى 163.8 مليون دولار العام 2001.

وقد ازداد الاستثمار في قطاع النقل غير المنظم خلال العامين 1995 و1996إذ بلغ في العام 1996 حوالي 20.9 مليون دولار، وارتفع إلى 46.1 مليون دولار في العام 1997 (بحوالي 120.6%)، وذلك نتيجة للتوسع في منح التراخيص وتقديم التسهيلات وتبسيط الإجراءات في امتلاك سيارات النقل العمومي من جهة، وقيام الجهاز المصرفي بتوفير التسهيلات المالية لتمويل استيراد سيارات النقل العمومي من تاكسيات الأجرة، والباصات الصغيرة، وباصات النقل السياحي من جهة أخرى. إلا أنه أخذ بالتراجع منذ العام 1998، فانخفض من 33.4 مليون دولار في تلك السنة لتصل قيمة الاستثمار فيه 18.9 مليون دولار العام 2000.

وعلى الرغم من الارتفاع الكبير الذي شهدته تعويضات العاملين في قطاع النقل غير المنظم خلال الفترة 1996–1999، فإنها تراجعت العام 2000 لتبلغ 11.2

مليون دولار، واستمرت في التراجع بصورة أكبر في العام 2001 بشكل أكبر لتصل إلى 4 ملايين دولار.

وعلى الرغم من انخفاض قيمة الإنتاج لهذا القطاع خلال العامين 2000 و2001، فإن القيمة المضافة ارتفعت العام 2001 بحوالي 24% عما كانت عليه في العام 1999، وبحوالي 11% العام 2001. ويعزى السبب في ارتفاع القيمة المضافة إلى انخفاض قيمة تكاليف التشغيل الوسيطة وتكاليف الصيانة، وإلى تزايد عدد المركبات التي تعمل في قطاع النقل غير المنظم التي استمرت في العمل على نقل الركاب عبر استخدام طرق التفافية ذات مسافات أطول من الطرق الرئيسية، والتي ضاعفت من أجرة السفر التي يتحملها الركاب على أقل تقدير، مقارنة بما كان عليه الحال في سنة 2000، إذ فرضت إسرائيل العديد من القيود على استخدام الطرق الرئيسية، كما أن ارتفاع القيمة المضافة في الأجل القصير جاء نتيجة لعدم الالتزام بالعديد من الأنظمة المتعلقة بالترخيص والتأمين والصيانة.

2-2-2-1 الآثار المباشرة للإجراءات الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى على قطاع النقل

تشير تقديرات الخسائر الخاصة بقطاع النقل، إلى أن خسائر المركبات العمومية بلغت حوالي 384 مليون دولار، والباصات قدرت بحوالي 110 ملايين دولار، والشاحنات والمركبات العمومية قدرت بحوالي مليار دولار، وذلك لتبلغ الخسائر 1494 مليون دولار في هذا القطاع، وذلك منذ أيلول من العام 2000 وحتى أيلول من العام 2002 [تقارير وزارة النقل والمواصلات، 2001، 2002].

أما المشاكل التي يعاني منها قطاع النقل والمواصلات في المناطق الفلسطينية، فيمكن عرضها على النحو الآتي:

أ. ارتفاع تكاليف النقل بصورة كبيرة،والتي تتمثل في ارتفاع أسعار المحروقات، وارتفاع كلفة التأمين وقطع غيار السيارات، وتكاليف الصيانة بسبب ارتفاع معدلات اهتلاك السيارات.

ب. انتشار ظاهرة السيارات التي تعمل بطريقة غير قانونية وبدون ترخيص أو تأمين، وتشتمل السيارات غير القانونية على أربعة أنواع من السيارات:

- ✧ السيارات المسروقة والمدهونة باللون الأصفر أو البرتقالي والتي تعمل كتاكسي.
- ✧ السيارات المشطوبة.
- ✧ السيارات الخاصة التي تحمل لوحات مزورة.
- ✧ سيارات كانت قانونية ولكنها غير مرخصة و/أو غير مؤمنة.

وهذه السيارات لا تتحمل أياً من تكاليف الترخيص والتأمين، ما أثر سلبياً على خدمات النقل المنظم.

2-2-3 قطاع التخزين

تبلغ مساهمة هذا القطاع في التشغيل 0.82% من العاملين في الأنشطة الخدمية خلال الفترة 1995-2001. وعلى الرغم من ذلك، فان البيانات المتوفرة تشير إلى حدوث تزايد في عدد العاملين في هذا القطاع خلال الفترة 1995-1999، ففي حين بلغ هذا العدد 655 عاملاً العام 1995، ارتفع إلى 1000 عامل العام 1999، إلا أنه تراجع في العام 2000 ليصل إلى 977 عاملاً، وتراجع عدد المشتغلين بحوالي 29.5% سنة 2001 عما كان عليه في سنة 2000.

وفيما تذبذبت قيمة الإنتاج لقطاع التخزين من سنة لأخرى، إذ تراوحت ما بين 15.8 مليون دولار العام 1995، ووصلت إلى 6.9 مليون دولار سنة 2001.

أما بالنسبة للاستثمار في هذا القطاع، فقد ارتفع بنسبة 66.7% العام 1999 عما كان عليه العام 1995، ووصل إلى أدنى مستوى له في العام 2001، إذ بلغ 0.12 مليون دولار. كما انخفض عدد المؤسسات العاملة في قطاع خدمات التخزين من 229 مؤسسة العام 2000 إلى 186 مؤسسة العام 2001.

وقد أدى تدهور الوضع الاقتصادي، وتراجع الدخول، وتوقف عدد كبير من المستغلين في هذا القطاع عن العمل خلال العامين 2000 و2001، إلى تراجع تعويضات العاملين، حيث انخفضت من 6.3 مليون دولار العام 1999 إلى 1.7 مليون دولار العام 2001.

أما القيمة المضافة لقطاع التخزين فقد تذبذبت من سنة لأخرى، حيث بلغت 11.5 مليون دولار العام 1995، ووصلت إلى 4.7 مليون دولار العام 2001.

3-2 البريد والاتصالات

خلال الفترة 1968-1996، كانت شبكة الاتصالات في المناطق الفلسطينية جزءاً من شبكة الاتصالات الإسرائيلية. وقد أدى تحكم إسرائيل بشبكة الاتصالات في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو الحال بالنسبة للمرافق الأخرى، إلى فرض العديد من القيود على أدائها، الأمر الذي نجم عنه تراجع مستوى الجودة والكفاءة في الخدمات من جهة، وانخفاض حجم الخدمات المعروضة لجمهور المستفيدين من جهة أخرى. وكانت إدارة الاتصالات تخضع مباشرة للحكم العسكري الإسرائيلي، من خلال سيطرتها على شركة بيزك المسؤولة عن تقديم خدمات الاتصالات في المناطق الفلسطينية، وذلك حتى العام 1997، عندما باشرت شركة الاتصالات الفلسطينية بمزاولة نشاطها وتقديم خدمات الاتصالات في العام نفسه، على أن تقدم خدمات الاتصالات المحلية والوطنية والدولية من خلال المقاسم الإسرائيلية، أما الاتصال مع الدول العربية والإسلامية التي لا تقيم علاقات مع إسرائيل، فأصبح يتم من خلال تمرير

المكالمة عبر شركة بيزك وشركة الاتصالات الأردنية لتصل إلى الجهة المقصودة والعكس بالعكس. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع كلفة المكالمات المستوردة إلى المناطق الفلسطينية من جهة، وانخفاض إيرادات شركة الاتصالات من جهة أخرى [ماس،2001c;2002 c].

وقد أنشئت شركة الاتصالات الفلسطينية بتاريخ 1995/8/28 برأسمال قدره 35 مليون دينار أردني، وفي العام 1996 تسلمت شركة الاتصالات الفلسطينية قطاع الاتصالات من السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد استمر ارتباط شبكات الهاتف الفلسطينية مع شبكات الاتصال الإسرائيلية في مجال تقديم الخدمات وتقاسم الجباية وفقاً للأسعار التي تحددها شركة بيزك الإسرائيلية [شركة الاتصالات الفلسطينية، تقارير سنوية]، وقد أسند لشركة الاتصالات الفلسطينية العديد من المهام أهمها:

- ✧ إقامة محطات الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما فيها شبكات الهاتف، وتوفير خدمات الاتصالات على اختلاف أنواعها، والعمل في مجال صيانة أجهزة الاتصالات.
- ✧ بيع وتأجير خدمات الاتصالات بصورة دائمة لقاء رسوم مؤقتة تحددها الشركة وفقاً لمعطيات السوق وبموجب ما تقرره السلطة.

وفي حزيران 1999، تأسست شركة جوال الفلسطينية كشركة احتكارية. وقد منح لها هذا الامتياز لخمس سنوات من قبل وزارة الاتصالات الفلسطينية إلى أن يصل عدد مشتركيها إلى 120 ألفاً والذي زاد على 130 ألفاً العام 2001، وقد دخلت جوال السوق الفلسطينية في جو من المنافسة الحادة مع شركات الهاتف الخلوي الإسرائيلية. وكما هو الحال بالنسبة للهاتف الثابت، فقد ارتبطت شركة جوال الفلسطينية مع شركات الاتصال الإسرائيلية من خلال شركة أورنج بصورة قانونية وفق اتفاق رسمي بتمرير الحركة بينها وبين شركة جوال الفلسطينية.

وما زالت شركة جوال الفلسطينية تواجه منافسة غير متكافئة مع الشركات الإسرائيلية، بيلفون وسيلكوم وأورنج وميرس، وبخاصة أن تلك الشركات قد استكملت توسعة شبكاتها وتطوير الأجهزة والتكنولوجيا المستخدمة في إدارتها، وهو ما يعني قدرة تلك الشركات على تقديم خدمات عالية الجودة وبأسعار منخفضة. وما زالت شركة جوال الفلسطينية غير قادرة على تطوير الشبكة التي أصبحت تحمل عدداً أكبر من المشتركين ربما يفوق السعة الممكنة لها [شركة الاتصالات الفلسطينية، تقارير سنوية، وماس،c 2002].

وعلى الرغم من تضاعف عدد العاملين في مجال البريد والاتصالات من 43 عاملاً العام 1996 إلى 2,375 عاملاً العام 2000، فقد تراجع هذا العدد العام 2001 ليصل إلى 2213 عاملاً. ولم يشكل عدد المشتغلين في قطاع البريد والاتصالات أكثر من 1% من مجموع العاملين في القطاعات الخدمية. ويعزى ذلك إلى أن خدمات الاتصالات تصنف على أنها خدمات كثيفة رأس المال، فقد ارتفع التكوين الرأسمالي الإجمالي في هذا القطاع من 50 مليون دولار العام 1996 إلى أكثر من 95 مليون دولار العام 1999، إلا أنه تراجع إلى 48.7 مليون دولار العام 2000، وقد بلغت المساهمة النسبية لقطاع البريد والاتصالات أكثر من 50% من التكوين الرأسمالي الإجمالي للقطاعات الخدمية في المناطق الفلسطينية العام 1999، وفي العام التالي تراجعت هذه النسبة لتصل إلى 45%. أما في العام 2001، فقد انخفض التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت بحوالي 81% عن مستواه الذي كان عليه في العام 2000، إذ وصل إلى 9.3 مليون دولار.

وعلى الرغم من زيادة قيمة الإنتاج لقطاع البريد والاتصالات من 36.9 مليون دولار العام 1997 إلى 136.4 مليون دولار العام 2001، فإن ذلك لم يشكل أكثر من 7% من قيمة الإنتاج الكلي للقطاعات الخدمية خلال الفترة 1997–2001. أما بالنسبة للقيمة المضافة لإنتاج خدمات البريد والاتصالات فقد وصلت إلى حوالي 88.1 مليون دولار العام 2000، وارتفعت العام 2001 لتصل إلى 123.6 مليون دولار، وهذا يشكل ارتفاعاً نسبته 40.3% عما كانت عليه في العام السابق. وقد ساهمت

بحوالي 6.2% من إجمالي القيمة المضافة لأنشطة الخدمات خلال تلك الفترة. ويمثل الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي والقيمة المضافة قيمة المواد الوسيطة وتكاليف مستلزمات الإنتاج الأخرى المستخدمة في إنتاج خدمات البريد والاتصالات، حيث بلغت قيمة المواد الوسيطة المستخدمة في صناعة البريد والاتصالات 42 مليون دولار العام 2000، فيما بلغت العام 2001 حوالي 12.8 مليون دولار [شركة الاتصالات الفلسطينية، تقارير سنوية].

وقد تركز استثمار شركة الاتصالات على زيادة عدد المقاسم الرئيسية والفرعية خلال الفترة 1996–2000، فبينما ارتفع عدد المقاسم الرئيسية من 14 إلى 52 مقسماً خلال تلك الفترة ازداد عدد المقاسم الفرعية من أربعة مقاسم في العام 1996 إلى حوالي 80 مقسماً العام 2000. انعكس ذلك على زيادة السعة الإجمالية للمقاسم إلى 475 ألف خط بعد أن كانت لا تزيد على 83 ألف خط العام 1995 [شركة الاتصالات الفلسطينية، تقارير سنوية].

أما بالنسبة لتعويضات العاملين في هذا القطاع، فقد ارتفعت من 5.9 مليون دولار العام 1997 إلى 21.4 مليون دولار العام 2001. وقد شكلت حوالي 5.9% من تعويضات العاملين في القطاعات الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1997–2001 (جدول 6).

2–4 الخدمات الاجتماعية

تشتمل الخدمات الاجتماعية على خدمات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية التي يقوم على إنتاجها القطاعان العام والخاص. ويعتمد على تلك الخدمات في تنمية وتأهيل الكوادر البشرية التي ترتكز عليها التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن توفير تلك الخدمات يقع ضمن مسؤولية القطاعين الحكومي والخاص، وبخاصة

خدمات التعليم والصحة، فإن التركيز هنا سيكون على الخدمات التي يوفرها القطاع الخاص مع الإشارة إلى مسؤولية القطاع العام في تحمل عبء توفير تلك الخدمات.

2-4-1 التعليم

تتولى جهات مسؤولية تقديم الخدمات التعليمية في الأراضي الفلسطينية وهي: القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، ووكالة الغوث الدولية (الأونروا). وقد شهد قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية نمواً ملحوظاً في بعض مؤشراته الكمية خلال الفترة 1994-2002، فازداد عدد المؤسسات التعليمية التي يشرف عليها القطاع الحكومي من 1084 مدرسة وروضة أطفال في العام الدراسي 1995/1994 إلى 1432 مدرسة وروضة أطفال في العام الدراسي 2002/2001، حيث بلغت نسبة الارتفاع 32%، وقد كانت نسبة الارتفاع في أعداد الطلبة الملتحقين في نظام التعليم الإلزامي في تلك المؤسسات أكبر من نسبة الارتفاع في أعداد المؤسسات التعليمية، إذ بلغت نسبة الارتفاع في أعداد الطلبة 47% في العام الدراسي 2001/2000 عما كانت عليه في العام 1995/1994، إلا أن نسبة الارتفاع في أعداد المعلمين خلال الفترة نفسها بلغت 72%، علماً أن هذا النمو في المؤشرات الكمية لم يرافقه زيادة في الإنفاق العام الجاري على قطاع التعليم تتناسب والارتفاع في تلك المؤشرات من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإنفاق الاستثماري يأتي بالكامل من الجهات المانحة، إذ لا ترصد له مخصصات من الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ويوضع تحت بند النفقات التطويرية، وهذا النوع المهم من الإنفاق يرتبط في كثير من الأحيان بأجندة التمويل.

أما بالنسبة للخدمات التعليمية التي تقدمها وكالة الغوث الدولية (الأونروا)، فإن التطور في مؤشراتها الكمية كان أبطأ من تلك التي حدثت في القطاعين العام والخاص، إذ بلغت نسبة الارتفاع في عدد الطلبة 44% خلال الفترة 1995/1994-2001/2000في حين بلغت نسبة الارتفاع في عدد المعلمين خلال الفترة نفسها 40.3%، وارتفع عدد المدارس بنسبة 1.9% العام 2002/2001 عما كانت عليه في

العام 1995/1994، ويشار إلى أن تلك الخدمات مقتصرة على المخيمات المنتشرة في الأراضي الفلسطينية وعلى المرحلة الأساسية فقط.

ولتعويض النقص في عدد الصفوف والقاعات الدراسية وفي عدد المعلمين في المدارس الحكومية ومدارس الوكالة، فقد اضطرت العديد من تلك المدارس إلى العمل بنظام الفترتين الصباحي والمسائي، وما زال استبدال المعلمين ممن يحملون مؤهلات علمية من الكليات المتوسطة بمعلمين يحملون مؤهلات جامعية أعلى محدوداً، وذلك بسبب قيود الإنفاق على التعليم العام، وعدم القدرة على مواجهة الزيادة المستمرة في أعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس من سنة إلى أخرى. وتعكس هذه المؤشرات قيوداً على التوسع في خدمات التعليم العام، والحد من خلق فرص عمل للخريجين، والارتقاء بجودة النظام التعليمي الإلزامي.

وفيما يتعلق بالخدمات التعليمية التي يقدمها القطاع الخاص، فإنه من الملاحظ أنها شهدت ارتفاعاً في أعداد الطلبة الملتحقين في المؤسسات التعليمية التابعة لهذا القطاع، إذ بلغت نسبة الارتفاع 71.9% في العام الدراسي 2001/2000 عما كانت عليه في العام 1995/1994. أما أعداد المعلمين فقد ارتفعت بنسبة أعلى من نسبة الارتفاع في أعداد الطلبة، حيث بلغت 95.8% خلال الفترة نفسها. أما بالنسبة لعدد المدارس ورياض الأطفال فقد بلغت نسبة الارتفاع فيها 81.3% خلال الفترة 2002/2001-1995/1994. أما عدد المشتغلين في قطاع التعليم الذي يشرف عليه القطاع الخاص فقد امتاز بالثبات، حيث تراوح عددهم ما بين 9-10 آلاف خلال الفترة 1995-2001، وقد شكل هؤلاء حوالي 7.9% من مجموع العاملين في قطاع الخدمات.

وتبين مؤشرات الإنتاج والتكوين الرأسمالي وتعويضات العاملين والقيمة المضافة، تراجعاً مستمراً من سنة إلى أخرى. فبينما انخفضت قيمة الإنتاج الكلي للتعليم الخاص من 77.6 مليون دولار العام 1995 إلى 71.7 مليون دولار سنة 2001.

أما التكوين الرأسمالي الإجمالي لقطاع التعليم الذي يشرف عليه القطاع الخاص فقد تذبذب من سنة إلى أخرى، فانخفض من 4.1 مليون دولار العام 1995 إلى 1.3 مليون دولار سنة 2001.

ونتيجة للانخفاض المستمر في قيمة الشيكل الإسرائيلي بالنسبة للعملات الصعبة كالدولار الأمريكي، فإن تعويضات العاملين بالدولار الأمريكي قد انخفضت بنسبة 52.5%، فقد تراجعت من 54.5 مليون دولار العام 1995 إلى حوالي 25.9 مليون دولار العام 2000، حيث يحصل العاملون على رواتبهم بالشيكل الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة تعويضات العاملين بالدولار الأمريكي نتيجة للانخفاض المستمر في قيمة الشيكل الإسرائيلي. إلا أنها ارتفعت في العام التالي بحوالي 56.4% عما كانت عليه في العام 2000 لتصل بذلك إلى 40.5 مليون دولار. كما أظهرت نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج الكلي للتعليم الخاص اتجاهاً ثابتاً خلال الفترة 1995–2000، فقد وصلت إلى أعلى معدل لها (84%) العام 1997، وإلى أدنى مستوى لها (67.8%) العام 2000، إلا أنها ارتفعت العام 2001 لتصل إلى 81.6%. كما تبين المؤشرات أن قيمة المواد الوسيطة والتشغيلية للتعليم الخاص بقيت ثابتة في العام 2000 عما كانت عليه في العام 1995، إذ بلغت 13.5 مليون دولار.

إن التوسع في التعليم الخاص لم يؤد إلى تخفيف العبء المتزايد على التعليم الرسمي (الحكومي)، بل زادت الكثافة الصفية ومعدل الطلبة لكل معلم، فقد بلغت الكثافة الصفية في المؤسسات التعليمية التابعة للقطاعات الثلاثة حوالي 30.9 طالب/صف خلال الفترة 1995/1994–2001/2000، أما بالنسبة لمعدل الطلبة لكل معلم فقد بلغت في المتوسط 30.2 طالب/معلم خلال الفترة نفسها [ماس، المالكي وآخرون، محررون، 2001]. إلا أن المؤشرات الكمية وحدها غير كافية للحكم على أداء ونوعية الخدمات التعليمية في الأراضي الفلسطينية، فبالإضافة إلى المؤشرات المتعلقة بأداء المؤسسات التعليمية التي يشرف عليها القطاع الخاص والمشار إليها سابقاً، فإنه لا بد من الأخذ

بعين الاعتبار معيارين أساسيين، وهما: (1) الإنتاجية والأجور. (2) والإنفاق العام على التعليم.

فيما يتعلق بالمعيار الأول، فإنه يعبر عن مدى كفاءة الأداء في المؤسسات التعليمية التي يشرف عليها القطاع الخاص، إذ أن البيانات المتاحة تتعلق بالقطاع الخاص فقط. أما بالنسبة للمعيار الثاني، فهو يتعلق بتقييم أداء المؤسسات التعليمية التي يشرف عليها القطاع الحكومي من منظور الإنفاق العام، وسيتم التطرق إلى ذلك لاحقاً.

2-4-1-1 التعليم العالي غير الرسمي

وصل عدد الجامعات الفلسطينية إلى إحدى عشرة جامعة في بداية العام الدراسي 2002/2001. وقد أنشئت ثمانٍ منها قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1994. فيما تم تحويل ثلاث كليات جامعية إلى جامعات. كما بلغ عدد الكليات المتوسطة 26 كلية متوسطة، فيما بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات الفلسطينية خلال العام الدراسي 1995/1994 حوالي 27183 طالباً وطالبة، وقد ارتفع هذا العدد إلى حوالي 92798 طالباً وطالبة في العام الدراسي 2003/2002، بزيادة قدرها 241.4%. كما أن عدد الطلبة المسجلين في الكليات المتوسطة لم يتجاوز 4 آلاف طالباً وطالبة. وعلى الرغم من تضاعف عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات الفلسطينية خلال الفترة 2003/2002-1995/1994، فإن عدد العاملين في الجامعات الفلسطينية من أعضاء هيئة تدريس وإداريين وموظفي خدمات لم يرتفع إلا بنسبة 12%، حيث زاد عدد الأكاديميين العاملين في التدريس بدوام كامل من 1564 أكاديمياً في العام 1995/1994 إلى 2067 أكاديمياً في العام 2002/2001، بزيادة قدرها 32%.

أما بالنسبة لعدد الخريجين، فقد تضاعف ثلاث مرات خلال الفترة 2002/2001-1995/1994 فارتفع عدد الخريجين الجامعيين من 2586 في العام الدراسي 1995/1994 إلى حوالي 8564 في العام الدراسي 2002/2001. وتصنف الجامعات الفلسطينية على أنها مؤسسات عامة وغير ربحية وغير حكومية يشرف على

كل واحدة منها مجلس أمناء. بالمقابل، فإن الكليات المتوسطة والفنية تشرف عليها جهات رسمية مثل وزارة التعليم العالي ووكالة الغوث الدولية.

ويعاني التعليم العالي الفلسطيني من العديد من المشكلات أهمها:

- ✧ العجز المستمر والمتزايد في الموازنات الجارية للجامعات الفلسطينية. وقد انعكس ذلك على تراجع النفقات التشغيلية على البرامج، ما أدى إلى تدني جودة بعض البرامج، وقد وصلت الموازنة الجارية للجامعات حوالي 80 مليون دولار، تغطي حوالي 55% منها الرسوم والأقساط الجامعية [ماس،2002 b].
- ✧ عدم الانسجام بين تخصصات الخريجين وبين احتياجات سوق العمل، فبينما تستحوذ كليات الآداب والعلوم الإنسانية على أكثر من 70% من الطلبة الملتحقين بالجامعات، فإن النسبة الباقية تتوزع على كليات العلوم التطبيقية والهندسة والعلوم الصحية (عروان والناطور، 2002).

2-4-1-2 الآثار المباشرة للإجراءات الإسرائيلية على قطاع التعليم خلال انتفاضة الأقصى

تعرض قطاع التعليم لخسائر كبيرة مباشرة وغير مباشرة، جراء العدوان الإسرائيلي الذي استهدف كافة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية بشكل عام، وقطاع التعليم بشكل خاص. فقد أدت إجراءات الإغلاق والحصار للأراضي الفلسطينية بصورة متواصلة، وما ترتب عليها من منع طلبة المدارس والجامعات من الالتحاق بمدارسهم وجامعاتهم ومنع العاملين في سلك التربية والتعليم العالي من الوصول إلى أماكن عملهم، إلى شل الحركة التعليمية وتعطلها فترات طويلة متواصلة، وكان أطولها الفترة ما بين 28/ آذار إلى 1/أيار من العام 2002، إذ أعاد الجيش الإسرائيلي خلالها عملية احتلال كافة المناطق التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وفرض عليها إجراءات منع التجول، وقد استمرت هذه العملية التي أطلق عليها "السور الواقي" "ثلاثين يوماً في بعض المحافظات وأربعين يوماً في المحافظات الأخرى، وتشير أحد التقارير الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي[4] انه ترتب على تلك الإجراءات أن منع حوالي 50%

[4] تقرير صادر عن وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني 2002/11/19.

من طلبة المدارس الفلسطينيين من الوصول إلى مدارسهم ثلاثة أسابيع متواصلة، كما أغلقت 1289 مدرسة أبوابها خلال تلك الفترة، وأن حوالي 45000 طالب وطالبة من طلبة الثانوية العامة لم يتمكنوا من الالتحاق بقاعاتهم ومواصلة التقدم لامتحان الثانوية العامة، إضافة إلى ذلك، فإن 35000 من العاملين في سلك التربية والتعليم لم يتمكنوا من الوصول إلى أماكن عملهم في المحافظات الفلسطينية المختلفة، وقد ترتبت على ذلك زيادة كلفة التعليم، حيث قامت العديد من المدارس بالاستعانة بمدرسين بالمياومة أو بعمل جزئي لسد النقص في عدد المدرسين الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بأعمالهم نتيجة للاعتقال، أو صعوبة الوصول للعمل، وهذا ما يفسر السبب وراء تزايد قيمة الإنتاج الكلي وتعويضات العاملين على الرغم من عدم حدوث زيادة في الاستثمارات، وتحديداً خلال العام 2001، وعلى الرغم، كذلك، من زيادة النفقات التشغيلية.

ومن جهة أخرى، فقد أدت الاعتداءات الإسرائيلية على المؤسسات التعليمية من المدارس والجامعات ورياض الأطفال في مختلف المحافظات الفلسطينية، خلال عمليات القصف العشوائي والاقتحام، إلى إلحاق أضرار مادية جسيمة بها قدرها التقرير بحوالي 2.5 مليون دولار، حيث بلغ عدد المدارس التي تعرضت للقصف منذ بداية الانتفاضة وحتى 29/ أيلول من العام 2002 (185) مدرسة، إضافة إلى تعرض 60 مدرسة لعمليات اقتحام، وتم تحويل 11 مدرسة إلى ثكنات عسكرية، و7 مدارس تم إغلاقها بأوامر عسكرية، و850 مدرسة تم تعطيل الدراسة فيها جراء العدوان الإسرائيلي خلال تلك الفترة [www.pnic.gov.ps].

كما استهدفت القوات الإسرائيلية طلبة المدارس والمدرسين، حيث بلغ عدد الشهداء من الطلبة منذ 28/أيلول من العام 2000 وحتى 9/تشرين الثاني من العام 2002 (277) شهيداً، وبلغ عدد الشهداء من المدرسين 16 شهيداً. وسقط 2759 جريحا، منهم 2722 جريحاً من الطلبة، و32 جريحاً من المدرسين، فيما تم اعتقال 194 طالباً و101 مدرساً خلال تلك الفترة [تقرير صادر عن وزارة التربية والتعليم العالي، 2002].

2-4-2 الخدمات الصحية

يعتمد توفير الخدمات الصحية على القطاعين الحكومي والخاص على الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث الدولية. وبينما تنحصر الخدمات التي يقدمها القطاع الحكومي من خلال المستشفيات والعيادات الحكومية، فإن القطاع الخاص يقوم بتوفير الخدمات الصحية عبر العديد من القنوات مثل المستشفيات الخاصة، ومجمعات العيادات الخارجية، وعيادات الأطباء، بما فيها أطباء الأسنان، والصيدليات والمختبرات. وقد تضاعف عدد الأطباء المسجلين لدى نقابة الأطباء من 1994 في بداية التسعينيات ليصل إلى أكثر من 3840 طبيباً العام 2002 يعمل منهم 900 طبيب في المستشفيات الحكومية، ويتوزع الباقي على المستشفيات الخاصة والعيادات الخارجية. وقد انعكس ذلك على زيادة نسبة عدد الأطباء المسجلين ليصل إلى حوالي 90 طبيباً لكل 100 ألف من السكان في بداية التسعينيات، وارتفع إلى حوالي 128 لكل 100 ألف من السكان في نهاية كل العام خلال التسعينات. وعلى الرغم من أهمية الزيادة في تلك النسبة خلال التسعينيات من القرن الماضي، فإن تلك النسبة ما زالت منخفضة مقارنة بما عليه الوضع في الأردن (159)، ومصر (202)، ولبنان (191)، وإسرائيل (959). ويعكس ذلك مدى انخفاض الطلب على الخدمات الصحية، مقارنة بما عليه الوضع في الأقطار المجاورة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الطلب المحلي على الخدمات الصحية في الخارج، وبخاصة في الأردن ومصر وإسرائيل قد أظهر اتجاهاً متزايداً بسبب عدم توفر العديد من الخدمات العلاجية المتخصصة في المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة [ماس، المالكي وآخرون،2001، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الصحية، أعداد متنوعة].

أما المختبرات الطبية المرخصة، فقد تضاعف عددها من 200 مختبر في بداية التسعينيات ليصل إلى أكثر من 600 مختبر في العام 2000، وتقوم هذه المختبرات بتوفير الخدمات بالإضافة للعديد من المختبرات غير الرسمية والمختبرات الموجودة في المستشفيات. كما وصل عدد الصيدليات في المناطق الفلسطينية إلى 885 صيدلية في العام 1999، بينما لم يكن يتجاوز 300 صيدلية في بداية التسعينيات،

وتوفر تلك الصيدليات حوالي 1645 فرصة عمل. وتشكل تعويضات العاملين أكثر من 25% من مجمل الإنتاج، وتصنف الصيدليات ضمن تجارة التجزئة التي توفر فرص عمل لأصحابها وأفراد الأسرة الذين يعملون بدون أجر، حيث يحصلون على دخولهم نتيجة لأدائهم وتشغيلهم للصيدليات ويشكل نسبة العاملين في الصيدليات بأجر حوالي 40% [الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الصحية، أعداد متنوعة].

ولا تعكس الزيادة في عدد الأسرة في المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من 2303 أسرِّة العام 1995 إلى حوالي 3850 سريراً في العام 2000، حدوث تطور جوهري في نوعية الخدمات الصحية المتوفرة على الرغم من التزايد في عدد الأطباء وعدد الأسرة، فلم يرافق ذلك زيادة في الإنفاق على الأجهزة والمعدات اللازمة للارتقاء بالخدمات الصحية. وقد أدى هذا الوضع إلى قيام القطاع الخاص بأخذ زمام المبادرة لتوفير الخدمات الصحية والعلاجية من خلال إقامة المستشفيات الخاصة والمراكز الصحية التخصصية. وقد نشأ عن ذلك ارتفاع كلفة الإنفاق على الخدمات الصحية، التي زادت نسبتها على 10% من الناتج المحلي الإجمالي [ماس، المالكي وآخرون، 2002].

وفيما يلي عرض لأبرز المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالقطاع الصحي والعمل الاجتماعي الذي يشرف عليه القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2001:

- عدد المشتغلين: اتسم عدد المشتغلين في هذا القطاع بالتذبذب من سنة لأخرى، حيث بلغ 11702 عاملاً العام 1995، وتراجع في العام 2001، حيث بلغ 10172 عاملاً، ويعزى ارتفاع عدد العاملين في هذا القطاع في العام 2001 إلى الطلب الكبير على الخدمات الصحية الذي تزامن مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في نهاية أيلول من العام 2000، حيث سقط آلاف الشهداء وعشرات الآلاف من

الجرحى. وقد شكل العاملون في هذا القطاع حوالي 8.6% من عدد العاملين في الأنشطة الخدمية خلال الفترة 1995-2001.

- ✧ الإنتاج: تشير البيانات إلى أن قيمة الإنتاج لهذا القطاع تزايدت بصورة تدريجية خلال الفترة 1995-1999، إذ ارتفعت من 95.1 مليون دولار العام 1995 إلى 118.6 مليون دولار العام 1999، إلا أنها انخفضت في العامين 2000 و2001 لتصل إلى 73.9 مليون دولار سنة 2001. وقد بلغت مساهمتها في الإنتاج الكلي للأنشطة الخدمية 6.5% خلال تلك الفترة.
- ✧ التكوين الرأسمالي: بعد أن ارتفع التكوين الرأسمالي الثابت لهذا القطاع من 7.4 مليون دولار العام 1995 إلى 9.6 مليون دولار العام 1999، تراجع بشكل حاد في العام 2001 ليصل إلى 0.9 مليون دولار. وبلغت مساهمته في التكوين الرأسمالي للأنشطة الخدمية في المتوسط 6.8% خلال الفترة 1995-2001.
- ✧ تعويضات العاملين: تذبذبت تعويضات العاملين في هذا القطاع. فقد انخفضت من 43.5 مليون دولار العام 1995 إلى 33.5 مليون دولار سنة 2000. وساهم القطاع الصحي والعمل الاجتماعي بحوالي 14.9% من تعويضات العاملين في القطاعات الخدمية خلال الفترة قيد البحث.
- ✧ عدد المؤسسات: تشير البيانات المتاحة إلى أن عدد المؤسسات العاملة في هذا القطاع كان يتزايد تدريجياً خلال الفترة 1995-2000. وبينما وصل عددها في العام 1995 إلى 2130 مؤسسة، ارتفعت إلى 2936 مؤسسة سنة 2000، فيما انخفض في العام 2001 عن مستواه في العام السابق بحوالي 13.2% . وقد شكلت المؤسسات العاملة في القطاع الصحي التي يشرف عليها القطاع الخاص 5% من المؤسسات العاملة في الأنشطة الخدمية خلال الفترة 1995-2001.
- ✧ القيمة المضافة: تذبذبت القيمة المضافة لهذا القطاع ما بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى، فقد تراجعت القيمة المضافة من 64.3 مليون دولار سنة 1995، إلى 55.2 مليون دولار سنة 2001. وقد بلغت مساهمة هذا القطاع في القيمة المضافة للأنشطة الخدمية العاملة في الأراضي الفلسطينية حوالي 6.4% خلال الفترة التي تناولتها الدراسة.

2-4-2-1 الآثار المباشرة للإجراءات الإسرائيلية على القطاع الصحي خلال انتفاضة الأقصى

تعرض القطاع الصحي الفلسطيني، كغيره من القطاعات، لأضرار كبيرة نجمت عن الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة والمتكررة، والتي كشفت عن ضعف أداء هذا القطاع وعدم جاهزيته لمواجهة تلك الأزمات، وذلك نظراً لما يعانيه من نقص كبير في الكوادر والمستلزمات الطبية.

وقد أدت إجراءات الإغلاق والحصار للأراضي الفلسطينية إلى إعاقة حركة الأطقم الطبية ومنعها من الوصول إلى المناطق المنكوبة وتقديم المساعدة اللازمة. وزاد الضغط على الخدمات الصحية مع ارتفاع أعداد الشهداء والجرحى، إذ بلغ عدد الشهداء منذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية تشرين الثاني من العام 2002 (2091) شهيداً، وزاد عدد الجرحى خلال الفترة نفسها على 30 ألف جريح، ويعاني قسم كبير منهم من إعاقات دائمة [وزارة الشؤون الاجتماعية، 2002].

بالإضافة إلى ذلك، لم تتورع القوات الإسرائيلية عن استهداف المستشفيات والمراكز الصحية وسيارات الإسعاف بالقصف والتدمير، والتي نجم عنها خسائر مادية كبيرة، وقد بلغ عدد المرات التي تم فيها الاعتداء على سيارات الإسعاف خلال انتفاضة الأقصى 240 مرة، تم خلالها تدمير 34 سيارة إسعاف، فيما بلغ عدد المرات التي تم فيها الاعتداء على المستشفيات والمراكز الصحية حوالي 215 مرة [www.pcbs.gov]. كما استهدفت الأطقم الطبية من الأطباء والممرضين والممرضات وسائقي سيارات الإسعاف وغيرهم، فسقط من بينهم الكثير من الشهداء والجرحى، وقد بلغ عدد الشهداء من أفراد الأطقم الطبية والدفاع المدني منذ بداية الانتفاضة وحتى 29/أيلول من العام 2002 (18) شهيداً [www.pnic.gov.ps] .

كما تردت الأوضاع الصحية في الأراضي الفلسطينية بصورة خطيرة، لم يسبق لها مثيل، إذ تشير نتائج مسح التغذية الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء

الفلسطيني العام 2002، إلى أن نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 أشهر و59 شهرا في الأراضي الفلسطينية والمصابين بنقصان الوزن (المتوسط) حوالي 3.4%، فيما بلغت نسبة الأطفال المصابين بحالات الهزال (المتوسط) من الفئة العمرية نفسها 2.1%، أما نسبة الأطفال الذين يعانون من قصر القامة، ومن الفئة العمرية نفسها 9.2%، ومن بينهم 62.6% يعانون من قصر قامة وفقر دم بسيط، و37.4% منهم يعانون من قصر قامة وفقر دم متوسط إلى شديد. فيما بلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من مرض فقر الدم (الأنيميا) في الأراضي الفلسطينية 49.5%، منهم 43.9% في الضفة الغربية و54.7% في قطاع غزة.

وأشارت نتائج المسح إلى أن حوالي 48% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 15–49 سنة مصابات بمرض فقر الدم (الأنيميا)، 74.2% منهن من النساء الحوامل، و45.4 منهن من غير الحوامل. إضافة إلى ذلك، فإن التقرير أشار إلى أن نسبة الأسر التي واجهت صعوبات في الحصول على المواد الغذائية اللازمة خلال الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية بلغت حوالي 63.8%، منها 61.7% في الضفة الغربية و65.9% في قطاع غزة. وقد عزت 85.2% من تلك الأسر أسباب عدم الوصول إلى إجراءات الحصار، و31.1% إلى منع التجول، و56% إلى فقدان مصدر الدخل، فيما عزت 7.2% من الأسر عدم إمكانية الوصول إلى المواد الغذائية اللازمة إلى أسباب أخرى.

كما أدت الإجراءات الإسرائيلية إلى صعوبة وصول الحالات الإنسانية من المرضى والحوامل إلى الخدمات الصحية، إذ بلغت نسبة الولادات المنزلية في العام 2001 حوالي 6.1%. وبلغت نسبة الأسر التي واجهت صعوبات في الوصول إلى تلك الخدمات 36.3%، منها 41.1% في الضفة الغربية، و31.5% في قطاع غزة [الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التغذية، 2002]، وقد عزت تلك الأسر أسباب ذلك إلى ما يلي:

- الإغلاق الإسرائيلي (71.9%).

- ✧ منع التجول (37.2%).
- ✧ عدم المقدرة على دفع تكاليف العلاج (76.5%).
- ✧ عدم وجود مكان خدمة (28.4%).
- ✧ بعد مكان الخدمة (37.9%).
- ✧ عدم وجود كادر طبي يسهل الوصول إليه (35.9%).
- ✧ أخرى (13.5%).

وكان لهذه الآثار المباشرة لإجراءات الإغلاق والحصار الإسرائيلية وما تلاها من انتهاكات وإعادة احتلال لمناطق السلطة الفلسطينية أن ازدادت كلفة الخدمات الطبية، وقد تم التخفيف من ذلك عبر المساعدات الدولية المباشرة وغير المباشرة والتي تمثلت بإرسال الأطباء والعديد من شحنات الأدوية إلى المناطق الفلسطينية من الخارج، وتحمل جهات دولية نفقات العلاج للعديد من الجرحى والمصابين الفلسطينيين.

2-4-3 الخدمات المهنية

تشتمل الخدمات المهنية حسب ما ورد في كتاب دليل دوائر الأعمال إلى النظام التجاري العالمي على الخدمات التالية:

- ✧ خدمات الأعمال التجارية وتغطي خدمات الإعلان، والتسويق، والطباعة، والمؤتمرات، والاستشارات العلمية والفنية.
- ✧ خدمات التشييد والخدمات الهندسية.
- ✧ الخدمات القانونية.
- ✧ الخدمات المحاسبية والضريبية.
- ✧ خدمات الحاسوب.
- ✧ خدمات البحث والتطوير.
- ✧ الأنشطة العقارية والإيجارية.

ولا يتوفر إلا بعض البيانات والمعلومات عن عدد محدود عن تلك الخدمات من النشرات الدورية التي تصدرها النقابات المهنية عن عدد الأعضاء في تلك النقابات مثل نقابة المحامين، والمهندسين، والمحاسبين، وغيرها. إلا أن البيانات التي تصدرها النقابات لا تغطي أعداد المتخصصين، وإنما أعداد وأسماء الأعضاء في تلك النقابات. وتلعب تلك الخدمات دوراً رئيساً في دعم وتسيير الأعمال للقطاع الخاص الذي ازدادت أهميته، واتسع دوره بالنسبة للاقتصاد الوطني، وبخاصة من حيث قدرته الاستيعابية للقوى العاملة من جهة، وزيادة تشابكه وتداخله مع القطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة أخرى.

وقد ازداد الاهتمام بالخدمات المحاسبية والضريبية منذ نهاية السبعينيات عندما فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضريبة القيمة المضافة على التجارة الداخلية والخارجية في المناطق الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. وأصبح حصول المحاسبين ومدققي الحسابات على ترخيص من سلطات الإدارة المدنية الإسرائيلية في حينه شرطاً أساسياً لمزاولة نشاطهم، وافتتاح مكاتب لهم، وذلك لاعتماد تقاريرهم المحاسبية من المكلفين الفلسطينيين من رجال أعمال، وتجار، في الدوائر المالية والضريبية الإسرائيلية. بالمقابل، فإن المكلفين الفلسطينيين اعتمدوا على مكاتب التدقيق لمساعدتهم في كيفية تخفيض قيمة فاتورة الضريبة. وعندما تسلمت السلطة الفلسطينية صلاحية إدارة دوائر المالية والضريبة، ازداد عدد مكاتب التدقيق والمحاسبة ليصل عددها إلى 150 مكتباً مرخصاً العام 2000، في حين لم يزد عددها على 23 مكتباً مرخصاً من سلطات الإدارة المدنية الإسرائيلية في العام 1993، وقد وصل عدد المحاسبين إلى حوالي 1500 في ذلك العام [جمعية مدققي الحسابات في الضفة الغربية، 2002].

وكان للتوسع في أنشطة القطاع الخاص بشكل عام، وفي تجارتي الجملة والتجزئة وخدمات النقل الداخلي بشكل خاص، أثر في ازدياد الطلب على خدمات المحاسبة والتدقيق.[4] كما ازداد الاهتمام بالعديد من الخدمات وإن كانت دون المستوى

[4] بيانات تم الحصول عليها من جمعية مدققي الحسابات في الضفة الغربية، 2002.

المطلوب، مثل خدمات الاستشارات، والتصميم، والإعلان، والترويج عبر وسائل الإعلام المحلية، كالإذاعة والتلفزيون والصحف، بعد أن اعتمد على وسائل الإعلام في الأقطار المجاورة، وقد تركز الاهتمام بتلك الخدمات في مدينتي رام الله وغزة.

وقد ارتفع عدد مدققي الحسابات المزاولين للمهنة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حوالي 150. ويتركز 80% من مكاتب التدقيق في رام الله والبيرة وبيت لحم والقدس، ويمتلك 90% من العاملين في مكاتب التدقيق خبرة كافية تزيد على 6 سنوات، وتقوم مكاتب التدقيق بتقديم الخدمات التالية للعملاء مرتبة حسب الأهمية:

- ✧ تدقيق الحسابات.
- ✧ إدارة حسابات ومسك الدفاتر.
- ✧ استشارات ضريبية.
- ✧ استشارات إدارية واقتصادية أخرى.

وتواجه جمعية مدققي الحسابات العديد من المشكلات التي يمكن عرضها كما يلي:

- ✧ عدم وجود قواعد للسلوك المهني بسبب عدم توفر القوانين والتشريعات.
- ✧ عدم الثقة بمهنة التدقيق من قبل الأطراف الملزمة بالتدقيق.
- ✧ عدم وجود قوانين خاصة بمهنة التدقيق.
- ✧ عدم الوعي بأهمية تدقيق الحسابات ودور المدقق من قبل المستثمرين.
- ✧ عدم الوعي بأهمية تدقيق الحسابات ودور المدقق من قبل المستثمرين والمقرضين على حد سواء.

وتفيد البيانات المتوفرة من غرف التجارة والصناعة أن مشاريع التوظيف الذاتي المسجلة لديها كانت تزداد من سنة إلى أخرى منذ العام 1995، وقد لجأ العديد من الأفراد والعائلات إلى تأسيس تلك المشاريع للعمل فيها بشكل جزئي أو كلي للحصول على دخول إضافية لتحسين أوضاعهم الاقتصادية، وبخاصة من موظفي الأجهزة الحكومية الذين يعملون في أكثر من وظيفة إلى جانب عملهم في القطاع العام،

وقد تركزت مشاريع التوظيف الذاتي في قطاع التجارة الداخلية والتي بلغت نسبياً 70%، ويأتي في المرتبة الثانية مشاريع التوظيف الذاتي في قطاعي الصناعة والخدمات اللذين شكلت نسبتهما 23% من مجمل مشاريع التوظيف الذاتي في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أما الوضع بالنسبة لمهنة المحاماة، فلم تنعكس الزيادة في عدد المحامين على الخدمات القانونية التي تطلبها المؤسسات والأفراد خلال الفترة 1967-1994. وفي العام 1967، انقسم محامو الضفة الغربية إلى قسمين: 1) فقد أعلن عدد من المحامين إضرابهم عن العمل أمام المحاكم الإسرائيلية في الضفة الغربية بما فيها القدس، والذين كانوا أعضاء في نقابة المحامين الأردنية احتجاجاً على فرض الأنظمة العسكرية الإسرائيلية، واستمروا في الحصول على رواتبهم من النقابة في عمان. 2) المجموعة الثانية من المحامين، وبخاصة ممن انضموا إلى مهنة المحاماة من الذين تخرجوا بعد العام 1967، انحصر عملهم بشكل رئيسي بالقضايا المتعلقة بالمعتقلين في السجون الإسرائيلية. وقد وصل عدد المحامين الذين زاولوا مهنة المحاماة عند بداية التسعينيات 518 محام منهم 261 محام في الضفة الغربية و257 محام في قطاع غزة. وقد ارتفع هذا العدد بحلول العام 2002 ليصل إلى 700 محام في الضفة الغربية و450 محامياً في قطاع غزة.[5]

وقد ازداد الطلب على خدمات المحاماة خلال الفترة 1995-2000 من الأنشطة العقارية والاستثمارية والتأمين والمصارف والإنشاءات، وذلك نتيجة لازدهار القطاع الخاص خلال تلك الفترة. وقد وصل عدد المحامين الذين يعملون مستشارين قانونيين للشركات والمؤسسات إلى حوالي 90 محامياً. وقد تزامن نمو الطلب على الخدمات والاستشارات القانونية مع تزايد الطلب على الخدمات المحاسبية والضريبية وغيرها من الخدمات المصرفية والبنكية.

[5] بيانات تم الحصول عليها من نقابة المحامين في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2002.

وقد زادت قدرة قطاع الإنشاءات على استيعاب القوى العاملة نتيجة لزيادة الطلب على الإسكان من جهة، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. وقد رافق ذلك ارتفاع الطلب على الخدمات الهندسية على الرغم من ارتفاع نسبة البطالة بين المهندسين الذين لم تتواءم مؤهلاتهم مع احتياجات سوق العمل، وقد زادت تلك النسبة على 20%، ما أدى إلى هجرة العديد من المهندسين للعمل في دول الخليج، وذلك خلال العامين 2001 و2002. وتصنف مكاتب الخدمات والاستشارات الهندسية بأنها من أهم وسائل التوظيف الذاتي للخريجين من المهندسين من أجل الحصول على وظيفة ذات دخل معقول، ومن أجل اكتساب الخبرة الكافية التي تؤهلهم للحصول على وظائف بدخل أفضل. ونظراً للتزايد المستمر في عدد الخريجين، وبخاصة من كليات الهندسة في الجامعات الفلسطينية من جهة، وتراجع الاستثمار في قطاع الإنشاءات والبناء من جهة أخرى، فقد ازداد عدد المهندسين العاطلين عن العمل، كما انخفض الطلب على الخدمات والاستشارات الهندسية، ويستدل من ذلك على مدى التراجع الحاد في الطلب على استخدام المواد الوسيطة في البناء كالحديد والأسمنت، وتراجع في إصدار رخص البناء، وذلك خلال العامين و2000 و2001 [ماس، المراقب الاقتصادي، 2001].

وفيما يتعلق بقطاع مقاولي الإنشاءات والبناء، فقد تضاعف عدد المنشآت في هذا القطاع خلال الفترة 1994–1998 من 160 منشأة في الضفة الغربية في العام 1994 إلى حوالي 240 منشأة في العام 1998، ليبدأ بعدها بالانخفاض التدريجي، فقد وصل عددها في العام التالي إلى 235 منشأة. أما في قطاع غزة، فقد ارتفع عددها من 130 منشأة العام 1994، لتصل إلى أعلى مستوى لها (260) منشأة في العام التالي. وبعدها أخذت بالتناقص تدريجياً من سنة إلى أخرى حتى وصلت إلى 100 منشأة في العام 1999. ويعزى الانخفاض في عدد المنشآت إلى القيود التي فرضتها إسرائيل على شركات المقاولات الفلسطينية على العمل في قطاع البناء الإسرائيلي. وكان تأثير القيود الإسرائيلية أكثر عمقاً على تراجع عدد شركات المقاولات في قطاع غزة مقارنة بما كان عليه الوضع في الضفة الغربية. ففي الوقت الذي تضاعفت فيه القيمة المضافة

لقطاع المقاولات في الضفة الغربية من 25 مليون دولار العام 1997 إلى حوالي 90 مليون دولار العام 1999، زادت القيمة المضافة لقطاع المقاولات في قطاع غزة من 5 ملايين دولار إلى حوالي 15 مليون دولار في العام 1999. أما بالنسبة للتكوين الرأسمالي الإجمالي، فقد تضاعف في الضفة الغربية من 4 ملايين دولار العام 1994 إلى 9 ملايين دولار العام 1999. بالمقابل، فقد أخذ التكوين الرأسمالي لقطاع المقاولات بالتراجع التدريجي من سنة إلى أخرى خلال الفترة 1994–1999 من 3 ملايين دولار العام 1994 إلى 0.1 مليون دولار العام 1999 [ماس، المراقب الاقتصادي،2001]. ويعزى نمو قطاع المقاولات في الضفة الغربية إلى سهولة الوصول إلى المستوطنات الإسرائيلية، فقد أدى تزايد تدفق العمالة الفلسطينية للعمل في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي، وبخاصة في المستوطنات من خلال المشغلين الإسرائيليين وشركات المقاولات الفلسطينية، إلى زيادة أصول تلك الشركات من آلات البناء والمعدات المستخدمة في قطاع البناء والإنشاءات الإسرائيلي.

2-4-4 الخدمات الشخصية

تتركز الخدمات الشخصية في الاقتصاد الفلسطيني في الخدمات السياحية مثل الفنادق والمطاعم ووكالات السفر، وسنتناول بشيء من التفصيل أهم التطورات في كل من تلك القطاعات، وبخاصة خلال الفترة 1995–2000.

2-4-4-1 الفنادق

انخفض عدد الفنادق في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة من 69 العام 1970 ليصل تدريجياً إلى 50 العام 1987، وقد انعكس ذلك على انخفاض عدد الأسرة، وكذلك على نسبة الإشغال التي انخفضت من 27% إلى اقل من 15% خلال تلك الفترة، وبحلول العام 1991 وصل عدد الفنادق في الضفة الغربية بما فيها القدس إلى 46 فندقاً. بالمقابل، انخفض عدد الفنادق في قطاع غزة من 6 فنادق العام 1970 ليصل إلى فندقين العام 1991. وبينما كان نزلاء الفنادق في الضفة الغربية من الحجاج

المسيحيين، فإن نزلاء الفنادق في قطاع غزة كانوا من موظفي الأمم المتحدة والصحافيين.

وقد تضاعف عدد الفنادق خلال الفترة 1995–2000 مقارنة عما كان عليه الوضع في بداية التسعينيات. وقد وصل عددها العام 2000 إلى 106 فنادق، وكانت موزعة على النحو التالي: 44 فندقاً في القدس، و51 فندقاً في محافظات الضفة الغربية الأخرى، و11 فندقاً في قطاع غزة [ماس، المراقب الاقتصادي،2001، UNCTAD] 1995. في حين بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة 108 فنادق في الربع الأول من العام 2001، فقد انخفض هذا العدد إلى 84 فندقاً في الربع الرابع من العام نفسه، وإلى 70 و73 فندقاً في الربعين الأول والثاني من العام 2002 على التوالي، حيث انخفض عدد الفنادق بحوالي 35.2% في الربع الأول من العام 2002 عما كانت عليه في الربع الأول من العام السابق.

2-4-4-2 المطاعم

يمكن تصنيف المطاعم في المناطق الفلسطينية إلى قسمين:

1. المطاعم الشعبية التي توفر خدمات لعموم السكان المحليين من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض.
2. المطاعم السياحية التي توفر خدمات مميزة للسياح وللسكان المحليين من ذوي الدخل المرتفع. وغالباً ما يتبع هذا النوع من المطاعم للفنادق. وتعود ملكية تلك المطاعم في الغالب إلى أفراد أو عائلات توفر فرص عمل لأفراد العائلة بشكل جزئي أو كلي، وقد وصل عدد العاملين في المطاعم إلى 600 عامل العام 1989، بحيث وصل عدد المطاعم المرخصة من الفئة الثانية إلى 20 مطعماً. أما المطاعم الشعبية من الفئة الأولى، فلم يكن من السهل حصرها نظراً لأن العديد منها لم يكن مرخصاً، وإن كانت توفر فرص عمل لمالكيها ولعدد من أفراد العائلة بشكل غير رسمي [ماس، المراقب الاقتصادي، 2001].

وقد ارتفع عدد العاملين في قطاع المطاعم والفنادق خلال الفترة 1995-1999، من 7123 عاملاً العام 1995، إلى حوالي 8782 عاملاً العام 1999، إلا أنه تراجع ليصل إلى 6858 عاملاً سنة 2001. وقد شكل عدد العاملين في قطاع المطاعم والفنادق من العاملين في قطاع الخدمات حوالي 6.4%، وذلك خلال الفترة 1995-2001 (جدول 3).

وفي حين سجل الإنتاج لهذا القطاع ارتفاعاً بطيئاً خلال الفترة 1995-1999، من 111.3 مليون دولار و113.2 مليون دولار، فإنه تراجع إلى 47 مليون دولار سنة 2001، ويكون بذلك قد تراجع بحوالي 42% عن مستواه في العام السابق، ما انعكس على مساهمته في الإنتاج الكلي للأنشطة الخدمية الذي انخفضت من 10% العام 1995ثم إلى 4.1% العام 2001 (جدول 4).

وقد تركز الاستثمار السياحي في إنشاء المطاعم والفنادق خلال الأعوام 1995-1997. إذ شكل التكوين الرأسمالي لقطاع الفنادق والمطاعم خلال تلك الأعوام حوالي 11.7% من مجمل التكوين الرأسمالي في قطاع الخدمات. أما في سنة 1998، فقد انخفض التكوين الرأسمالي بشكل حاد ليصل إلى 2.3 مليون دولار، ثم عاد ليرتفع إلى 8.4 مليون دولار العام 1999 نتيجة للتوقعات العالية في نهاية الألفية الثانية لعدد الأفواج السياحية الذين سيزورون الأماكن الفلسطينية، لكن التوقعات لم تكن صحيحة، على الرغم من تكثيف الاستثمار في المرافق السياحية والمحلية، وبخاصة في المطاعم والفنادق التي ازداد عددها خلال الفترة 1995-2000، ليصل إلى حوالي 2589 مطعماً وفندقا (مرخصاً وغير مرخص) العام 2001، منها 80 مطعماً سياحياً مرخصاً. فقد تراجع التكوين الرأسمالي في هذا القطاع ليصل إلى 0.14 مليون دولار سنة 2001 وكان ذلك نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية في المناطق الفلسطينية في أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية أيلول من العام 2000، الأمر الذي أدى إلى تراجع الاستثمارات في هذا القطاع.

وبالنسبة لتعويضات العاملين فقد ارتفعت خلال الفترة 1995-1999 من 16.4 مليون دولار إلى 25 مليون دولار، إلا أنها تراجعت إلى 12 مليون دولار العام 2000 (بحوالي 52%) عما وصلت إليه في العام 1999.

كما تراجعت القيمة المضافة لهذا القطاع تدريجياً من 62.9 مليون دولار العام 1995، إلى 19.4 مليون دولار سنة 2001.

وتعكس مؤشرات قيمة الإنتاج والقيمة المضافة لخدمات المطاعم والفنادق مدى الاستثمار في هذه المرافق، فقد بلغت نسبة القيمة المضافة إلى قيمة الإنتاج حوالي 50.7% خلال الفترة 1995-2001 . كما بلغت نسبة تعويضات العاملين إلى قيمة الإنتاج الكلي حوالي 18% خلال الفترة نفسها. وقد وصلت نسبة الإشغال في قطاع الفنادق والمطاعم إلى حوالي 55% في ظل استقرار الناتج الكلي والقيمة المضافة، مع حدوث بعض التذبذبات الخفيفة من سنة إلى أخرى خلال الفترة المذكورة، إلا أن هذه النسبة بدأت في التراجع منذ الربع الرابع من العام 2000.

2-4-4-3 الآثار المباشرة للإجراءات الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى على القطاع السياحي

يعد قطاع السياحة من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بالأوضاع السياسية، وقد انعكست الظروف السياسية المتدهورة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في نهاية أيلول من العام 2000، على هذا القطاع بشكل ملحوظ، حيث أشارت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انخفاض عدد الفنادق من 108 فنادق في الربع الأول من العام 2001 إلى 70 فندقاً في الربع الأول من العام 2002، وفي حين بلغ عدد الغرف في الفنادق 4822 غرفة في الربع الأول من العام 2001، وصل هذا العدد إلى 2746 غرفة خلال الربع الأول من العام 2002، كما تراجع عدد الأسرة من 10303 أسرّة إلى 5967 سريراً، وتراجعت نسبة إشغال الغرف في الفنادق من 41.9% في الربع الرابع من العام 1999 إلى 12.7% في الربع الرابع من العام 2000، ثم إلى 8.9% في الربع الرابع من العام 2001، إلا أنها عادت لترتفع قليلاً خلال الربعين الأول والثاني من العام التالي لتصل

هذه النسبة إلى 10.4%. أما بالنسبة لعدد النزلاء في الفنادق الفلسطينية فقد بلغ في العام 2001 (14749) نزيلاً، لينخفض ذلك العدد بنسبة 33.1% خلال الربعين الأول والثاني من العام 2002.

كما ارتفعت نسبة البطالة بين العاملين في القطاع السياحي وأنشطة الفنادق والمطاعم إلى 80%، بحيث انخفض عدد العاملين في هذا القطاع من 8401 مشتغلاً العام 2000، إلى حوالي 2500 مشتغل في سبتمبر 2002، وقد قدرت الخسائر المالية في هذا القطاع بحوالي 628 مليون دولار، وقد تم تقدير الاستثمار خلال الفترة 2000-2002 بحوالي 50 مليون دولار. [تقارير وزارة السياحة الفلسطينية، 2002].

2-4-5 الأنشطة العقارية والإيجارية

تشتمل الأنشطة العقارية والإيجارية على ما يلي:

- ✧ الأنشطة العقارية.
- ✧ تأجير الآلات بدون عامل وتأجير سلع شخصية.
- ✧ الحاسب الإلكتروني والأنشطة ذات الصلة.
- ✧ البحث والتطوير.
- ✧ الأنشطة التجارية الأخرى.

كان يتذبذب عدد العاملين في خدمات الأنشطة الإيجارية والعقارية من سنة إلى أخرى خلال الفترة 1995-1999، إذ وصل إلى أدنى مستوى له العام 1995، حيث بلغ 6919 عاملاً، أما في العام 1999 فقد وصل عدد العاملين في هذا القطاع إلى 7809 عمال لينخفض بنسبة 4.5% مقارنة مع مستواه في العام 1998. وارتفع هذا العدد العام 2000، إذ بلغ 8959 عاملاً، بزيادة قدرها 15.4% عما كان عليه العام 1999، إلا أنه تراجع قليلا في العام 2001 ليصل إلى 8240 عاملاً. وقد شكل عدد العاملين في الأنشطة العقارية والإيجارية حوالي 6.8% من مجموع العاملين في قطاع الخدمات خلال الفترة 1995-2001.

كما شهد الإنتاج الكلي لقطاع الأنشطة العقارية والإيجارية تراجعاً ملحوظاً خلال العامين 1998 و1999 مقارنة مع مستواه في العامين 1996 و1997. فقد وصلت قيمة الإنتاج في الخدمات الإيجارية والعقارية سنة 1995 إلى أعلى مستوى لها، حيث بلغت 124.7 مليون دولار، لتنخفض فيما بعد تدريجياً حتى وصلت إلى 87.6 مليون دولار العام 1999، وكانت نسبة الانخفاض 30%، وقد انعكس ذلك على مساهمة إنتاج الخدمات الإيجارية والعقارية في الإنتاج الكلي للقطاعات الخدمية، حيث انخفضت من 7.7% العام 1995 إلى حوالي 5.6% في العام 1999، إلا أن هذه القيمة عادت لترتفع في العام 2000، إذ وصلت إلى 102.4 مليون دولار، وشكلت ما نسبته 7.3% من الإنتاج الكلي للقطاعات الخدمية، أما في العام 2001، انخفضت قيمة الإنتاج لهذا القطاع، لتصل إلى 68.6 مليون دولار (بحوالي 32.9%).

وتراجعت الأهمية النسبية للتكوين الرأسمالي في الخدمات العقارية والإيجارية إلى مجمل التكوين الرأسمالي للقطاعات الخدمية بشكل حاد من 20.4% العام 1995 إلى 3.8% العام 1999، فقد انخفض مستوى الاستثمار في هذا القطاع من 7.1 مليون دولار العام 1995 إلى 3.5 مليون دولار سنة 2001، وعلى الرغم من ذلك، فقد ارتفعت مساهمته في التكوين الرأسمالي الكلي لقطاع الخدمات من 3.7% العام 2000 إلى 8.3% العام 2001.

أما تعويضات العاملين في قطاع الأنشطة العقارية والإيجارية، فقد تزايدت من سنة إلى أخرى، فارتفعت قيمتها من 15.8 مليون دولار العام 1995 إلى 27.6 مليون دولار سنة 2000، إلا أنها انخفضت العام 2001 بنسبة 18.8% عما كانت عليه في العام السابق (جدول7).

وفيما يتعلق بالقيمة المضافة لهذا القطاع فقد تذبذبت من سنة إلى أخرى خلال الفترة 1995–2001، وفي العام 2000 ارتفعت بحوالي 20.6% عما كانت عليه العام 1999، إذ بلغت 74.9 مليون دولار، أما في العام 2001 فقد تراجعت القيمة المضافة

بشكل ملحوظ، إذ وصلت إلى 40.8 مليون دولار (بحوالي 45.6%) مقارنة بما كانت عليه العام السابق.

2-4-6 أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى

تشتمل أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى على ما يلي:

- ✧ أنشطة المؤسسات ذات العضوية الأخرى.
- ✧ الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية.
- ✧ الأنشطة الخدمية الأخرى.
- ✧ خدمات الأعمال المنزلية للأسر الخاصة.

فيما يتعلق بعدد المشتغلين في هذا القطاع فقد تراوح ما بين 6022 عاملاً و9169 عاملاً خلال الأعوام 1995- 1999، إلا أنه انخفض العام 2001 ليصل إلى 7389 عاملاً. ويساهم هذا القطاع بحوالي 6.2% من العاملين في الأنشطة الخدمية خلال الفترة 1995-2001.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن قيمة الإنتاج لهذا القطاع انخفضت تدريجياً خلال الفترة قيد الدراسة، فانخفضت من 63.9 مليون دولار العام 1995، إلى 37.4 مليون دولار سنة 2001. وقد ساهمت تلك الأنشطة بما متوسطه 4% من الإنتاج الكلي للأنشطة الخدمية خلال الفترة 1995-2001.

وفيما تراوحت مساهمة هذا القطاع في التكوين الرأسمالي للقطاعات الخدمية خلال تلك الفترة ما بين 4.2% العام 1995 و5.7% العام 2000، ليصل بذلك التكوين الرأسمالي لهذا القطاع في ذلك العام إلى 6.2 مليون دولار، وقد رافق ذلك ارتفاعاً في أعداد المؤسسات العاملة في هذا القطاع في العام 2000 بحوالي 12.3% عما كانت عليه العام 1999. إلا أن التكوين الرأسمالي عاد وانخفض في العام 2001 ليصل إلى

0.22 مليون دولار. وقد رافق ذلك انخفاض في عدد المؤسسات العاملة في هذا القطاع، والذي تراجع عددها بنسبة 18.4%.

أما تعويضات العاملين في قطاع أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية، فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً نسبته 125.2% خلال الفترة 1995–1999، إلا أنها في العام 2000 تراجعت بنسبة 26.6% عما كانت عليه العام 1999، ووصلت إلى أدنى مستوى لها العام 2001، إذ بلغت 10.9 مليون دولار. وتساهم أنشطة الخدمة الاجتماعية الشخصية بحوالي 3.3% من القيمة المضافة للأنشطة الخدمية خلال الفترة 1995–2001، ويلاحظ أن القيمة المضافة لهذا القطاع ارتفعت خلال الفترة 1995–1999 من 32.8 مليون دولار إلى 37 مليون دولار العام 1999، إلا أنها تراجعت ا إلى 21.4 مليون دولار العام 2001.

وتقوم المنظمات غير الحكومية بتقديم العديد من الخدمات الثقافية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية من خلال ممارستها للعديد من الأنشطة والبرامج، وأشارت دراسة أعدت في ماس (2001) إلى أن عدد تلك المنظمات الفاعلة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ 926 منظمة، وذلك حتى منتصف العام 2000، حيث يوجد القسم الأكبر منها في الضفة الغربية (76.6%)، والباقي (23.4%) في قطاع غزة. وفيما يتعلق بتوزيع هذه المنظمات وفقاً لأهدافها، فقد تبين أن النسبة الأكبر من تلك المنظمات تهدف إلى تمكين الشباب، إذ كان الهدف الرئيس للنسبة الأكبر من المنظمات. فيما تبين أن النسبة الأدنى من المنظمات هي التي تهدف بشكل أساسي إلى تطوير البنية التحتية، ورفع الكفاءة المهنية من خلال التدريب والدورات المهنية، والارتقاء بالوعي والأنشطة الدعاوية. حيث اعتبرت أربع منظمات فقط أن هدفها الرئيسي هو رفع الكفاءة المهنية.

وفيما يتعلق ببرامج المنظمات غير الحكومية، فقد أشارت الدراسة إلى أن أكثر من نصف المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تهتم بالبرامج الثقافية والعلمية والأدبية، الأمر الذي يعكس الانتشار الواسع للندوات والمؤتمرات والمحاضرات التي تعقدها الكثير من المنظمات العاملة في المجالات المختلفة، كما تبين أن المنظمات التي

تعتبر مثل هذه الأنشطة برنامجاً رئيسياً لها تقل عن عشر منظمات، وهو ما يعكس حجم المؤسسات التي تنفذ هذه البرامج بشكل ثانوي.

كما تشير الدراسة إلى أنه بلغ عدد المنظمات غير الحكومية التي تعنى بعملية تطوير البحوث والمعرفة العلمية وتقديم الاستشارات والتدريب حوالي 19 منظمة، وتشكل ما نسبته 2.2% من إجمالي المنظمات، وبلغ عدد المؤسسات التي تمارس الأنشطة البحثية 81 مؤسسة، وبلغت نسبتها 9.2%، وتتركز هذه المنظمات في وسط الضفة الغربية (37.8)، وفي جنوبها (24.4%)، فيما بلغت نسبة المنظمات العاملة في قطاع غزة 25.6%، وقد تبين أن 76.4% من المؤسسات البحثية تحصل على تمويل خارجي، فيما تحصل 15.2% منها على تمويل ذاتي. كما تبين أن نسبة المنظمات التي تنفذ برامج تعليمية وتربوية قد وصلت إلى 35.4%، إلا أن 3.4% فقط من هذه المنظمات تعتبر هذه البرامج رئيسية في عملها.

أما بالنسبة لاحتياجات المنظمات غير الحكومية، فقد لوحظ ارتفاع نسبة الحاجة إلى حشد التمويل مقارنة بالاحتياجات الأخرى، فيما شكل تطوير البناء المؤسسي الاحتياج الأقل الذي عبرت عنه تلك المنظمات. وكان من أبرز المشاكل التي تواجهها، القيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، إذ كانت نسبة المنظمات التي تواجه هذا النوع من القيود هي الأعلى، تلتها القيود المفروضة من قبل الممولين، إذ تتلقى 38.9% من إجمالي المنظمات تمويلاً أجنبياً، ما أثر على استقلاليتها في رسم الأولويات الخاصة بها، وبما ينسجم مع احتياجات المجتمع (ماس، 2001)، كما تواجه المنظمات غير الحكومية العديد من القيود المفروضة عليها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، أو تلك المفروضة من قبل المجتمع المحلي. وقد شكلت تلك القيود عائقاً أمام تنفيذ المنظمات برامجها وتحقيق أهدافها.

2-5 خدمات القطاع العام

تشتمل الخدمات التي يقدمها القطاع العام الفلسطيني على نوعين:

- ✧ الخدمات الاجتماعية: وتضم خدمات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والبرامج الإغاثية.
- ✧ الخدمات الأمنية: وتضم الشرطة وقوات الأمن ووزارة الداخلية.

ويعاني القطاع العام الفلسطيني من مشكلات كثيرة أدت إلى تدني مستوى جودة ونوعية الخدمات التي يقدمها، ومن تلك المشكلات: الفساد وعدم وضوح الأنظمة والقوانين، وغياب الشفافية والمساءلة، كما تعاني مؤسسات القطاع العام من تشوهات هيكلية ناجمة عن وجود أكثر من جهة تتولى الصلاحيات نفسها، ما يؤدي إلى ضياع الجهود وهدر المال العام وتداخل الصلاحيات، وهذا بدوره انعكس سلباً على نوعية الخدمات التي يقدمها القطاع العام، وعلى كفاءة الأداء في هذا القطاع، إذ اتسمت بكونها ذات إنتاجية متدنية.

أما الترهل الوظيفي، فهو من أهم الملامح التي اتسم بها القطاع العام الفلسطيني، فقد ازدادت وتيرة التوظيف منذ العام 1995 على حساب الاستثمار في مشاريع البنية التحتية. فقد ارتفع عدد العاملين في القطاع العام الفلسطيني من 53000 العام 1995 إلى 124000 العام 2002. وقد تزامن ذلك مع ارتفاع نسبة العاملين في القطاع العام الفلسطيني إلى عدد العاملين الكلي من 15% العام 1995 إلى 19.5% العام 2000، ومع ذلك فلم يصل الاستثمار العام في البنية التحتية إلى اكثر من 70 مليون دولار، أي ما يعادل 2% من الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى ذلك، فقد شكلت فاتورة الرواتب في القطاع العام ما متوسطه 58% من الموازنة الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1995–2000، وبلغت حصتها من النفقات الجارية المقدرة للعام 2002 ما نسبته 62% [ماس، b 2002]، وكانت أحد الأسباب التي أدت إلى تضخم عدد العاملين في القطاع العام، والاعتماد على مصادر التمويل من الدول المانحة والإيرادات الجارية من الضرائب للإنفاق على الرواتب والأجور. وقد ترتب على ذلك نشوء قطاع عام غير فعال وبأجور وإنتاجية منخفضة، الأمر الذي منع حدوث

نمو حقيقي في الاقتصاد الفلسطيني، ومع قطاع خاص ضعيف يعتمد على إنتاج خدمات تقليدية كثيفة العمل ترتبط بقطاعي التصدير والاستيراد.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أكثر من 60 مؤسسة ووزارة تحت إشراف السلطة الوطنية الفلسطينية، 59 مؤسسة ووزارة منها عبارة عن مؤسسات مدنية، يعمل فيها 72792 موظفاً، ويشكلون ما نسبته 58.7% من مجموع العاملين في القطاع العام، ويتمركزون في عشر مؤسسات رئيسة هي:[6] وزارة التربية والتعليم العالي (34778) موظفاً، ووزارة الصحة (9571) موظفاً، ووزارة الأوقاف (3547) موظفاً، وديوان الموظفين (2243) موظفا، ووزارة الداخلية (1675) موظفاً، ووزارة الأشغال والإسكان (1696) موظفاً، وهيئة الإذاعة والتلفزيون (1042) موظفاً، ووزارة المالية (1575) موظفاً، ووزارة الزراعة (2008) موظفين، ووزارة الشؤون الاجتماعية (1030) موظفاً. إذ شكل العاملون في تلك الوزارات والمؤسسات حوالي 81.3% من مجموع العاملين في المؤسسات المدنية.

أما بالنسبة للعاملين في أجهزة الأمن الوطني وحفظ النظام، وقد بلغ عددهم 51208 موظفين، ويشكلون ما نسبته 41.3% من عدد العاملين في القطاع العام.

ومن جهة أخرى، فإن حصة الوزارات والمؤسسات التي تقدم خدمات أساسية كالتعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية، من النفقات الجارية الكلية متدنية. فعلى صعيد الخدمات التعليمية، فعلى الرغم من تطور المؤشرات الكمية للخدمات التي يقدمها القطاع العام، من حيث عدد المدرسين والطلبة، والتي تمت الإشارة إليها سابقاً، وعلى الرغم، كذلك، من أن عدد العاملين في هذا القطاع يشكل حوالي 47.8% من مجموع العاملين في المؤسسات العامة المدنية، فإن حصة وزارة التربية والتعليم لم تتجاوز ما متوسطه 17.4% من النفقات الجارية الكلية خلال الفترة 1996–2002، علماً أن هذه النسبة انخفضت من 20.3% 1995 إلى 17.5% العام 2002، أما

[6] بيانات غير منشورة تم الحصول عليها من ملفات ديوان الموظفين العام، 2002.

الوزارات والمؤسسات التي تقدم خدمات التعليم العالي فلم تتجاوز حصتها 2% من النفقات الجارية الإجمالية.

أما الخدمات الصحية التي يقدمها القطاع العام، فتتسم بأنها ذات نوعية متدنية، ويتضح ذلك من انخفاض الطلب على برامج التأمين الصحي الحكومي، وذلك لتدني الثقة بنوعية الخدمات الصحية الحكومية مقارنة بالخدمات الصحية التي يقدمها القطاع الخاص الفلسطيني. وانخفضت موازنة وزارة الصحة من النفقات الجارية الكلية من 14% العام 1995 إلى أقل من 10% العام 2002 [ماس، 2002b]، وبلغت في المتوسط 11.1% خلال الفترة 1995–2002. ومن جهة أخرى، فإن هذا القطاع يتطلب إنفاقاً رأسمالياً كبيراً يتمثل في الإنفاق على الأجهزة والمستلزمات الطبية، وتفتقد الكثير من المستشفيات والمراكز الصحية العاملة في الأراضي الفلسطينية لمثل تلك المستلزمات، حيث أن النفقات الرأسمالية على هذا القطاع متدنية.

أما حصة وزارة الشؤون الاجتماعية من النفقات الجارية الكلية، فلم تتجاوز (5.4%) خلال الفترة 1995–2002، علماً أن هذه الوزارة تقدم خدماتها لشريحة كبيرة في المجتمع الفلسطيني، والتي تضم الأسر الفقيرة والمحتاجة، ولذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين)، وللجرحى وأسر الشهداء، وقد زاد العبء الذي تتحمله هذه الوزارة خلال العامين الماضيين بسبب سقوط عدد كبير من الشهداء والجرحى خلال أحداث انتفاضة الأقصى.

وفي حين استحوذت النفقات الأمنية الجارية على ما متوسطه 32% من النفقات الجارية الكلية خلال الفترة 1995–2002، فإن الصلاحيات المتوقعة من أجهزة الأمن الفلسطينية تتركز في الحفاظ على الأمن الداخلي وتعمل كأداة تنفيذية للجهاز القضائي الفلسطيني. وكانت تلك النسبة مماثلة لحصة النفقات الجارية للخدمات الاجتماعية مجتمعة (التربية والتعليم العالي، والصحة، والشؤون الاجتماعية).

وقد أدى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في منتصف العام 1994، وما رافق ذلك من إنشاء الوزارات والعديد من المؤسسات التابعة لها، إلى زيادة وتيرة التوظيف من خريجي الكليات الجامعية فما فوق، ليشكل عدد الموظفين في القطاع العام 15% من مجموع القوى العاملة. أما موظفو القطاع العام قبل العام 1994 فكانوا عبارة عن موظفي الإدارة المدنية الإسرائيلية، والعاملين في مؤسسات منظمة التحرير في الخارج، الذين تم استيعاب العائدين منهم في مؤسسات السلطة الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى التعيينات التي جرت من خريجي الجامعات، وبخاصة في مؤسسات التربية والتعليم، وقد امتاز أداء هذا القطاع بما يلي:

1. البطالة المقنعة، فقد زاد حجم القطاع العام عن حجمه الأمثل ليزيد عدد العاملين فيه على العدد المطلوب.
2. الإنتاجية المنخفضة والمتدنية، ويعكس ذلك الانخفاض الحاد في الأجور، وبخاصة لمن يحملون المؤهلات العلمية العالية من درجة البكالوريوس فأعلى.
3. انخفاض معدل مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع حجم التوظيف في هذا القطاع خلال الفترة 1995–2000. فبينما يشكل العاملون في القطاع العام أكثر من 15% من مجموع القوى العاملة الفلسطينية، فإن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لم تزد على 10%.

6–2 قطاع الوساطة المالية

بلغ عدد المؤسسات العاملة في قطاع الوساطة المالية 45 مؤسسة، وذلك العام 2001، وقد شكلت نسبة البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة حوالي 57% منها، وشركات التأمين 20%، وسوق وشركات الأوراق المالية 22%، وتشكل مؤسسات الوساطة المالية نسبة قليلة من عدد المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات الفلسطيني. وقد بلغ عد العاملين في قطاع الوساطة المالية العام 2001 حوالي 4628 عاملاً، في حين بلغت إنتاجية العامل في هذا القطاع حوالي 33569 دولاراً. وعند النظر إلى قيمة

الإنتاج، فإننا نلاحظ أنه وعلى الرغم من قلة عدد المؤسسات العاملة في قطاع الوساطة المالية، فإن إنتاجها بلغ حوالي 191 مليون دولار العام 2001 (لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى جدول 9).

2-6-1 الجهاز المصرفي في المناطق الفلسطينية

2-6-1-1 هيكل الجهاز المصرفي

يتكون الجهاز المصرفي من البنوك العاملة في المناطق الفلسطينية، ومؤسسات الإقراض، والصرافين، وسلطة النقد التي تأسست العام 1994 في أعقاب توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي، لتتولى عملية إدارة المصارف والمؤسسات المالية وتنظيم العمل المصرفي الفلسطيني، والإشراف والرقابة عليه. وقد بلغ عدد المنشآت المصرفية، باستثناء محلات الصرافة، 26 مؤسسة سنة 2001، ويعمل فيها 3926 عاملاً ويقدر إنتاجهم بـــ 164.5 مليون دولار (لمزيد من التفاصيل، انظر جدول 9). وتشكل البنوك الجزء الأكبر من المؤسسات المصرفية، إذ بلغ عدد البنوك العاملة في فلسطين 23 بنكاً، وعدد فروعها 127 فرعاً، موزعة بين 4 بنوك استثمارية (عدد فروعها 16 فرعاً)، إضافة إلى المؤسسة المصرفية الفلسطينية وهي مؤسسة استثمارية ولها فرع واحد، وهناك أيضاً 4 بنوك إسلامية (عدد فرعها 12 فرعاً)، وباقي البنوك والبالغ عددها 14 بنكاً هي بنوك تجارية. أما محلات الصرافة، فقد بلغ عدد المرخص منها والمسجل لدى سلطة النقد الفلسطينية، وذلك حتى 2002/10/10 حوالي 159 محلاً، موزعة بين 130 محلاً في الضفة الغربية (82%)، و29 محلاً في قطاع غزة (18%).

لقد حدث تطورٌ كبيرٌ في حجم الجهاز المصرفي في المناطق الفلسطينية خلال الفترة (1994–1999)، وبخاصة من حيث عدد المصارف العاملة وفروعها. وقد رافقت الزيادة في حجم الجهاز المصرفي زيادة في حجم ونوعية خدمات الوساطة المالية بشكل عام، والائتمان على وجه الخصوص. ويمكن التمييز بين ثلاث فترات

زمنية لكل منها خصائصها وانعكاساتها على القطاع المصرفي. وفيما يلي عرض موجز لهذه الفترات:

المرحلة الأولى: وهي التي سبقت الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة العام 1967، وخلال هذه الفترة كانت الضفة الغربية تخضع للحكم الأردني، وقطاع غزة للحكم المصري، وكان يعمل فيها سبعة بنوك محلية وعربية ودولية، فيما بلغ عدد الفروع لهذه البنوك 38 فرعاً، موزعة بين 32 فرعاً في الضفة الغربية، و6 فروع في قطاع غزة.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي تلت الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة العام 1967، حيث أصدرت السلطات الإسرائيلية الأمر العسكري رقم 7، الذي تم بموجبه إقفال جميع المصارف والبنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما مُنحت المصارف الإسرائيلية بالمقابل حق تقديم الخدمات المصرفية، والتي كانت محدودة جداً في نوعيتها وكفاءتها. واستمر الحال على ذلك حتى العام 1981، حين كسب بنك فلسطين في غزة قضية أمام المحاكم الإسرائيلية لإعادة فتح فرعه في غزة، وفي العام 1986 أعيد افتتاح فرع بنك القاهرة- عمان في نابلس. ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في أواخر الثمانينيات، أجبرت المصارف الإسرائيلية على إغلاق فروعها في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع نهاية العام 1989، كان لبنك القاهرة-عمان أربعة فروع في الضفة الغربية، ولبنك فلسطين فرعان في القطاع. وشهدت الفترة بين عقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في مدريد في تشرين الأول 1991 وتوقيع إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في أيلول 1993 تزايداً في عدد المصارف، إذ افتتحت أربعة فروع لبنك القاهرة – عمان في الضفة الغربية، وثلاثة فروع لبنك فلسطين في القطاع. ليبلغ حجم القطاع المصرفي في الضفة الغربية وقطاع غزة 13 فرعاً مع نهاية العام 1993.

المرحلة الثالثة: حيث شهدت هذه المرحلة توقيع عدد من الاتفاقيات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وكان من أبرز هذه الاتفاقيات، الاتفاقية الاقتصادية التي وقّعت في باريس العام 1994، واختصت بتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث نصت المادة الرابعة فيها على حق السلطة الفلسطينية في إنشاء وتأسيس سلطة النقد الفلسطينية لتقوم بمهام البنك المركزي باستثناء عملية إصدار العملة. وخلال العام 1993، بلغ عدد فروع بنك القاهرة – عمان 8 فروع، وبنك فلسطين 5 فروع موزعة على الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1994، حدثت قفزة نوعية في قطاع المصارف، ليصل عدد البنوك إلى 7، ولها 34 فرعاً. ثم استمر العدد بالتزايد إلى أن وصل 23 بنكاً لها 127 فرعاً، موزعة بين 10 بنوك وطنية، و11 بنكاً عربياً، وبنكين أجنبيين. ومن بين هذه البنوك هناك أربعة بنوك إسلامية ولها 12 فرعاً، وذلك بحسب بيانات سلطة النقد الفلسطينية، [سلطة النقد الفلسطينية، 2003]. ولوحظ في الفترة التي تلت إعلان المبادئ ازدياد كبير في النشاط المصرفي، إذ أدت توقعات ازدهار القطاع المالي إلى قفزة في الخدمات المصرفية خلال فترة زمنية قصيرة، وساهمت مذكرة التفاهم الأردنية– الإسرائيلية الموقعة في مطلع كانون الأول العام 1993 في إعادة فتح فروع المصارف الأردنية وتنظيمها.

وتقسم المصارف العاملة في المناطق الفلسطينية إلى ثلاث مجموعات، الأولى: البنوك الوطنية، وهي بنك فلسطين (21 فرعا)، والبنك التجاري الفلسطيني (5 فروع)، وبنك الاستثمار الفلسطيني (6 فروع)، والبنك الإسلامي العربي (6 فروع)، وبنك القدس للتنمية والاستثمار (8 فروع)، والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار (فرع واحد)، وبنك فلسطين الدولي (4 فروع)، والبنك الإسلامي الفلسطيني (فرعان)، وبنك الأقصى الإسلامي (فرع واحد). أما المجموعة الثانية فهي مجموعة البنوك العربية

وهي بنك القاهرة- عمان (19 فرعاً، ثلاثة منها للمعاملات الإسلامية)، والبنك العربي (18 فرعاً)، وبنك الأردن (6 فروع)، والبنك العقاري المصري العربي (7 فروع)، وبنك الأردن والخليج (3 فروع)، والبنك الأهلي الأردني (5 فروع)، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل (4 فروع)، والبنك الأردني الكويتي (فرع واحد)، وبنك الاتحاد للادخار والاستثمار (فرع واحد)، والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي (فرع واحد). أما المجموعة الثالثة فهي مجموعة المصارف الأجنبية، وهي أي.أن.زد كرندليز (فرعان)، وبنك HSBC الشرق الأوسط (فرع واحد).

أما بالنسبة للخدمات البنكية التي تقدمها، فإن معظم البنوك العاملة في المناطق الفلسطينية تقدم الخدمات التالية بدرجات متفاوتة: قبول الودائع بفوائد وبدون فوائد، وتقديم التسهيلات الائتمانية، وبيع وشراء العقود الآجلة، وسندات الدين، وتقديم خدمات تحويل الأموال، وبيع وشراء العملات الأجنبية، وإصدار بطاقات الائتمان والدفع، والشيكات المحلية للتداول، والشيكات السياحية، وتقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وحفظ وإدارة المقتنيات الثمينة والأوراق المالية، وتقديم خدمات الاستعلامات للزبائن، والمحفظة الاستثمارية، وتقديم خدمات الاستشارات المصرفية للعملاء، وخدمة الاعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان، وحسابات التوفير.

2-6-1-2 رأسمال البنوك

ارتفع رأسمال البنوك بنسبة 44% خلال الفترة 1996- 2003، مع ملاحظة أن رأس المال كان في حالة من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الفترة. وقد كانت أعلى قيمة لرأس المال العام 2000، حيث بلغت حوالي 250 مليون دولار، وعاد لينخفض إلى 197.7 مليون دولار خلال شهر حزيران من سنة 2003 (لمزيد من التفاصيل، انظر جدول 10).

2-6-1-3 ودائع البنوك

ارتفعت ودائع البنوك من 1965.1 مليون دولار سنة 1996 إلى 4146.72 مليون دولار، وذلك حتى نهاية شهر حزيران العام 2003، أي بزيادة قدرها 111%.

وخلال الفترة الممتدة بين الأعوام 1996- 2003، لوحظ تزايد حجم الودائع البنكية باستمرار، باستثناء العام 2001، حيث تراجعت الودائع بنسبة 3% خلال العام مقارنة مع العام 2000 (لمزيد من التفاصيل، انظر جدول 11). وقد شكلت ودائع العملاء المقيمين وغير المقيمين في فلسطين الجزء الأكبر من الودائع، إذ بلغت حصتها 79% من مجموع الودائع حتى نهاية شهر حزيران العام 2003، ونمت بزيادة قدرها 118% عما كانت عليه العام 1996. أما بالنسبة لتطور ودائع سلطة النقد الفلسطينية فالملاحظ عليها أنها كانت في حالة من التذبذب خلال الفترة المذكورة، حيث ارتفعت من حوالي 100 مليون دولار العام 1996 إلى 143 مليون دولار العام 1999، لتعاود الانخفاض بشكل حاد إلى 89.6 مليون دولار في حزيران من سنة 2003. أما ودائع البنوك العاملة في فلسطين، فقد مرت بفترات من التزايد بوتيرة سريعة، حيث ارتفعت من 59 مليون دولار العام 1996 إلى 382.2 مليون دولار نهاية شهر حزيران العام 2003، أي بزيادة قدرها 548% (لمزيد من التفاصيل، انظر جدول 11).

أما من حيث توزيع ودائع القطاع الخاص حسب نوعها، فقد شكلت الحسابات الجارية 28% من حجم الودائع حتى حزيران العام 2003، فيما بلغت نسبة حسابات التوفير 16%، والنسبة الأكبر كانت الودائع لأجل التي شكلت 56% من حجم الودائع للسنة نفسها. أما عن تطور مكونات الودائع، فنلاحظ أن الودائع لأجل قد ارتفعت بمقدار 128% خلال الفترة 1996- حزيران 2003، وحسابات التوفير 134%، والحسابات الجارية 71.6% خلال الفترة نفسها(لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى جدول 12).

2-6-1-4 هيكل استخدامات الموارد المالية للبنوك

تستخدم ودائع البنوك ومواردها المالية الأخرى في عدة مجالات، بما في ذلك التسهيلات الائتمانية، والاستثمارات، وكأرصدة لدى سلطة النقد ولدى البنوك الأخرى، ونقد في الصندوق، إضافة إلى الأرصدة المحولة للخارج، وكاحتياطي إجباري لدى سلطة النقد، حيث فرضت سلطة النقد على البنوك نسبة احتياطي إجباري 15% من

إجمالي الودائع، ونسبة 8% كاحتياطي اختياري. وقد بلغت قيمة الاحتياطي 177.3 مليون دولار سنة 1996 حوالي 451.9 مليون دولار نهاية حزيران من سنة 2003 (لمزيد من التفاصيل، انظر جدول 11). أما الأرصدة لدى البنوك في الخارج، فقد حازت على الجزء الأكبر من الودائع، حيث بلغت نسبتها من إجمالي الودائع العام 1996 حوالي 68%، وانخفضت إلى 55% في نهاية حزيران من سنة 2003. أما الأرصدة لدى البنوك في فلسطين، فقد ارتفعت من 52.5 مليون دولار العام 1996 إلى 377.8 مليون دولار العام 2003، أي بزيادة قدرها 619%. أما عن استثمارات البنوك فالملاحظ عليها أنها تزايدت خلال الفترة 1996- 2003، حيث بلغت العام 1996 ما يقارب 46 مليون دولار، وارتفعت لتصل إلى حوالي 106 ملايين دولار العام 2003.

أما التسهيلات الائتمانية، فقد ارتفعت من 423.9 مليون دولار سنة 1996 إلى 1220 مليون دولار سنة 2001، أي نمت بنسبة 188%خلال الفترة 1996-2001، وبمتوسط نمو سنوي يقدر بـــ 21%. إلا أنها انخفضت خلال العام 2001 بنسبة 9% مقارنة بالعام 2000. وعند النظر إلى نسبة التسهيلات الائتمانية من الودائع نلاحظ أنها بلغت العام 1996 حوالي 21.6%، ووصلت إلى ما يقارب الـــ 23.6% العام 2003، وبلغت أعلى معدلاتها العام 2000، حيث وصلت إلى 38% (لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى جدول 11). أما توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة، فنلاحظ أن التسهيلات الممنوحة بالدينار الأردني كانت تشكل أعلى نسبة من إجمالي التسهيلات العام 1996، حيث بلغت حوالي 44%، أما بعد العام 1996 فقد بدأ التوجه بمنح التسهيلات بالدولار، حيث بلغت نسبتها ما يقارب 67% من إجمالي التسهيلات الممنوحة العام 2003، أما التسهيلات الممنوحة بالشيكل الإسرائيلي، فقد بلغت نسبتها 18.3% من مجموع التسهيلات للعام نفسه (لمزيد من التفاصيل، انظر جدول 13).

وبالنظر إلى هيكل التسهيلات الائتمانية حسب نوعها، نجد أن الجاري مدين أعلى نسبة منها خلال الفترة 1996- 2003، حيث بلغت نسبته حوالي 54.2% من إجمالي التسهيلات نهاية حزيران من سنة 2003، ولكنها وعلى الرغم من ذلك كانت

متذبذبة خلال سنوات الفترة، تليها القروض (44% خلال نهاية حزيران 2003) ثم السحوبات المصرفية والكمبيالات المخصومة، في حين بلغت نسبة التمويل التأجيري صفراً طيلة سنوات الفترة (لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى جدول 13).

وتشكل القروض في الظروف العادية مجالات الاستخدام الرئيسي لأموال المصرف التجاري، لأنها أكثر ربحاً من الخيارات الأخرى، أو الأسهل والأكثر تقليدية لدى المصارف في الدول النامية.[7] ولكن هذا لا ينطبق على النظام المصرفي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد بلغت نسبة التسهيلات من مجمل الودائع 23% خلال نهاية حزيران 2003 (لمزيد من التفاصيل، انظر جدول 11). وهذه نسب متدنية كما أشرنا سابقا إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول المحيطة. وهنا تجدر الإشارة إلى حداثة الجهاز المصرفي الفلسطيني، ما يعنى أن مقارنته مع الأجهزة المصرفية في دول أخرى قد تكون أمراً غير واقعي، وبالتالي يفضل النظر إلى تطور عمل الجهاز المصرفي في فلسطين، إذ نلاحظ أن نسبة التسهيلات إلى الودائع ارتفعت من 21.5% العام 1994 إلى 33% العام 2000، ثم انخفضت إلى 23.6% نهاية حزيران 2003. وعلى الرغم من التحسن الكبير في هذه النسبة، فإن هنالك من يعتبرها متدنية نسبياً، ويعزى ذلك إلى زيادة التوظيفات في الخارج، وإلى تحفظ المصارف الشديد في منح التسهيلات، بسبب ارتفاع نسبة المخاطر الاستثمارية، حيث أنه ليست هناك ضمانات كافية للمستثمرين، فهناك مثلاً 70% من العقارات في الضفة الغربية ليست مسجلة أو مفروزة بالطابو، بالإضافة إلى ضعف البيئة القانونية بشكل عام، وضعف التشريعات المنظمة، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وغياب البيئة الاستثمارية المشجعة، ما نجم عنه تردد كبير لدى مؤسسات التمويل في تقديم التسهيلات. كما أن ارتفاع الفوائد البنكية في الخارج، قد يدفع البنوك إلى استثمار ودائعها خارج المناطق الفلسطينية. وقد ساهم غياب عملة وطنية في دفع البنوك إلى استثمار ودائعها في الخارج. إذ أن استخدام أكثر من عملة (حيث يستخدم الشيكل الإسرائيلي، والدينار الأردني، والدولار الأمريكي) يدفع البنوك إلى إيداع الفوائض المالية لديها في أسواق الدول التي أصدرت هذه

[7] فقد بلغت نسبة قروض القطاع الخاص من إجمالي الودائع 80% في الأردن، و67% في الهند، و39% في مصر (ماس، 2000).

العملات. فبينما تقوم البنوك بتحويل فوائض الدينار الأردني إلى الأردن فإنها تقوم بتحويل فوائض الشيكل الإسرائيلي إلى إسرائيل، وفوائض الدولار الأمريكي إلى الأسواق العالمية.

2-6-1-5 السيولة المصرفية والتمويل

لا شك أن وجود سيولة زائدة عن الحد المطلوب لدى البنوك، أمر لا يخدم عملية التنمية والاقتصاد، بل على العكس يضر بهما، حيث أن ذلك يعني أن هناك مشروعات اقتصادية محرومة من الاستفادة من هذه السيولة. وهناك مؤشران يمكن اللجوء لهما لمعرفة ما إذا كانت هناك سيولة مصرفية في البنوك العاملة أم لا.

- **فائض الودائع:** يمكن تعريف هذا المؤشر على أنه ودائع البنوك لدى سلطة النقد مطروحاً منه الاحتياطيات الإلزامية. هذا وقد بلغت قيمة هذا المؤشر العام 1996 حوالي 7 ملايين دولار، ثم ارتفعت لتصل إلى حوالي 49 مليون دولار مع نهاية العام 2002، ثم بلغت هذه القيمة حوالي 79.5 مليون دولار مع نهاية شهر حزيران من العام 2003. وهذه الأرقام تبين لنا أن هناك فائضاً في الودائع طيلة الفترة 1996-2002. وهذا يشير إلى أن البنوك تحتفظ بأرصدة أكبر مما يجب لدى سلطة النقد الفلسطينية، ما قد يكون مؤشراً على أن هذه البنوك تعاني من فائض السيولة، إذ أن أسعار الفائدة التي تقدمها سلطة النقد أقل من تلك السائدة في السوق.

- **فائض السيولة القانونية:** تم احتسابه بطريقتين: **الأولى** تمثلت بقسمة النقد في الصندوق مضافاً إليه أرصدة لدى البنوك في الداخل ولدى سلطة النقد على إجمالي الودائع، وقد بلغت نسبة هذا الفائض العام 1996 حوالي 14%، ثم بلغت 26% العام 2003، وقد لوحظ أن هذا الفائض كان متزايداً طيلة سنوات الفترة، باستثناء العام 1999 الذي انخفض فيه بمقدار 0.5% عن العام 1998. أما الطريقة **الثانية** فقد تمثلت بقسمة النقد في الصندوق مضافاً إليه أرصدة لدى البنوك في الداخل والخارج ولدى سلطة النقد على إجمالي الودائع، وقد كانت نسبة الفائض 82%

العام 1996، وانخفضت إلى 80.6% العام 2003، وكانت هذه النسبة في حالة من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الفترة 1996- 2002، ولكن ارتفاع النسب عند استخدام هذه الطريقة يبين لنا بوضوح أن البنوك تحتفظ بمعظم ودائعها في البنوك الخارجية، إما على شكل أرصدة أو على شكل استثمارات مالية.

2-6-1-6 دور البنوك في التنمية

تلعب البنوك دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توفير الأموال اللازمة لعمليات الاستثمار المختلفة، وذلك لأن البنوك تلعب دور الوسيط المالي، ومن الخطأ الظن أن البنوك قادرة على إحداث التنمية بسبب ما تملكه من أموال، حيث أن المطلوب هو توجيه هذه الأموال وإدارتها بصورة صحيحة وسليمة نحو المشاريع الإنتاجية والتنموية. والملاحظ على البنوك العاملة في المناطق الفلسطينية أنها بنوك تجارية تهدف إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح، وتقوم بعملية الإقراض قصير الأجل، وفي الغالب فإن معظم القروض قصيرة الأجل ليست قروضاً تنموية، وذلك لأن الإقراض التنموي غالبا ما يحتاج لتمويل طويل ومتوسط الأجل. ولذلك، فالمطلوب هو وجود بنوك استثمار متخصصة، مثل بنوك إسكان، وبنوك إنماء صناعية، وبنوك تنمية زراعية، وغير ذلك من البنوك ومؤسسات الإقراض التنموية. وإلى جانب وجود هذه المؤسسات، لا بد من توفر الضمانات الكافية، فبعض المشروعات التنموية مثل المشاريع الزراعية فيها مخاطرة عالية، لذلك لا بد للحكومة من تقديم الضمانات الكافية، حتى تضمن مشاركة البنوك في عملية الإقراض والتمويل.

وعند النظر إلى توزيع التسهيلات على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فنلاحظ أن الأهمية النسبية لها تختلف باختلاف النشاط الاقتصادي، فكما يتضح من جدول 15، فإن الإقراض التنموي والذي يشتمل على قطاعات الزراعة والصناعة والإنشاءات قد بلغت حصته حوالي 31% من إجمالي التسهيلات العام 1997، وانخفضت إلى 23.4% نهاية حزيران من سنة 2003، كما نلاحظ أن الحصة الأكبر من الإقراض التنموي كانت لقطاع الصناعة، حيث بلغت حصته 19% من إجمالي التسهيلات الائتمانية العام 1996، إلا أنها انخفضت إلى حوالي 10.3% نهاية حزيران من سنة 2003، وحاز

قطاع الإنشاءات على النسبة الأكبر من الإقراض التنموي، حيث بلغت 11.5%. أما الإقراض غير التنموي، فقد ارتفعت حصته من 69% العام 1996 إلى 76.6% نهاية حزيران من سنة 2003، كما نلاحظ أن التجارة العامة قد حازت على النسبة الأكبر من الإقراض غير التنموي العام 1996، إذ بلغت حوالي 36%، وانخفضت إلى 26.5% نهاية حزيران من سنة 2003.

2-6-1-7 خصائص الجهاز المصرفي الفلسطيني والمشكلات التي يعاني منها

يتبين من العرض السابق أن الجهاز المصرفي العامل في فلسطين يتصف بخصائص محددة تجعله مميزاً مقارنة بالأجهزة المصرفية العاملة في الدول المحيطة. ويمكن تلخيص خصائص الجهاز المصرفي الفلسطيني بما يلي:

1. تدني نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع إذا قورنت بمثيلاتها في الدول المحيطة.
2. ارتفاع الأهمية النسبية لفروع المصارف الأردنية في الجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث بلغت نسبة ودائعها 69% من مجموع ودائع المصارف العاملة في فلسطين في نهاية شهر حزيران 2002، إلا أن حصتها من التسهيلات تقدر بـــ 58% فقط (لمزيد من التفاصيل، انظر جدول 14). وبما أن المركز الرئيسي لإدارة هذه المصارف تقع خارج الأراضي الفلسطينية، فإن سياساتها الائتمانية قد لا تتوافق مع الاحتياجات التمويلية في المناطق الفلسطينية.
3. شكلت الأرصدة لدى بنوك في الخارج إلى الودائع 55 %، في حين بلغت هذه النسبة في الأردن 32%، أي اقل من النصف. وقد يفسر ذلك من خلال ارتفاع مخاطر الائتمان في المناطق الفلسطينية من جهة، وغياب عملة وطنية من جهة أخرى، ما يدفع البنوك إلى استثمار جزء كبير من ودائعها في الخارج.
4. انتشار خدمات مصرفية عالية الخطورة مثل السحب على المكشوف في الحسابات الجارية، واستخدام الشيكات تحت التحصيل كأداة ضمان، ما قد ينجم عنه ارتفاع في المخاطر التي تواجهها المصارف.

5. تركز الخدمات المصرفية على الائتمان قصير الأجل إلى متوسط الأجل، وتوجيه هذه التسهيلات لخدمة القطاع التجاري بشكل رئيسي مع إهمال شبه كامل للقطاعات الإنتاجية.
6. إضافة إلى ذلك، فإن البيئة التي يعمل فيها الجهاز المصرفي الفلسطيني تمتاز بتطور حجم العمل المصرفي بوتيرة أسرع من وتيرة تطور الهيكل الرقابي لسلطة النقد، إضافة إلى الضعف الكبير في مستوى مهنة المحاسبة والتدقيق الخارجي.
7. غياب عملة وطنية، الأمر الذي ينجم عنه تحويل فوائض البنوك إلى خارج المناطق الفلسطينية، وإيداعها على شكل أرصدة في بنوك خارجية.
8. عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، والذي يتمثل سببه الرئيسي والمباشر بالاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي يعمل على زيادة المخاطر الاستثمارية، وهروب المستثمرين ورؤوس الأموال للخارج، حيث أن رأس المال يبحث عن أكثر الفرص الاستثمارية ربحية وأماناً.
9. تعاني البنوك من نقص في الخبرات والكفاءات الموجودة.

2-6-1-8 تأثير الإجراءات الإسرائيلية على عمل الجهاز المصرفي وأدائه منذ أيلول 2000

أدت الإجراءات الإسرائيلية الهادفة لقمع انتفاضة الأقصى إلى تراجع كبير في مختلف الأنشطة الاقتصادية، إذ قدرت الخسائر الاقتصادية منذ بداية الانتفاضة حتى شهر آذار من سنة 2002 بـــ 2.4 مليار دولار، بما يعادل 40% من الدخل القومي لسنة 1999، أو ما يعادل نصف الناتج المحلي لسنة 1999 (الأونكتاد، 2002).[8] كما تراجع نصيب الفرد من الدخل القومي بـــ 12% لسنة 2000 وبـــ 19% لسنة 2002. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 50%، وتراجع دخل حوالي 67% من الأسر إلى ما دون خط الفقر (الأونكتاد، 2002)، وارتفعت

[8] تجدر الإشارة هنا إلى أن هنالك تقارير عدة حول تقديرات الخسائر أعدتها جهات محلية ودولية. وتختلف تقديرات الخـــسائر بسبب اختلاف الفترة الزمنية التي غطتها هذه التقارير من جهة، واختلاف بنود الخسائر التي شملتها. فبعضها يركز فقط على الخسائر الحالية في الناتج القومي، والآخر يضيف إليها الخسائر الناجمة عن ضياع الفرص الاستثمارية، والآخر يضيف إليها أموال السلطة التي تحتجزها إسرائيل، والخسائر البشرية، والخسائر في المدى البعيد. وقد تمت مناقشة هذه الأمور بالتفـــصيل في دراسة ماس 2001.

معدلات البطالة من 10% في شهر أيلول سبتمبر 2000 إلى 28.9% بحلول نهاية شهر آذار 2002.[9]

وقد تأثر القطاع المصرفي كغيره من بقية القطاعات الاقتصادية، وتعرض لخسائر كبيرة، بسبب توقفه عن العمل خلال أيام الاجتياحات ومنع التجول، وتراجع مستوى نشاطه حتى في الأيام التي تستطيع البنوك فيها مزاولة عملها مقارنة بالفترات السابقة. فقد تراجعت الودائع بنسبة 5% في نهاية شهر حزيران من سنة 2003 مقارنة بشهر أيلول من سنة 2000، كما تراجعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 8.6% خلال الفترة نفسها، وحدث تراجع كبير في التسهيلات بلغ 35.2% بسبب تراجع الأنشطة الاقتصادية بشكل عام، وارتفاع نسبة المخاطرة بشكل خاص. وقد حدث أكبر تراجع في التسهيلات في بند الجاري مدين، إذ تراجع بقيمة 369.1 مليون دولار أي ما يشكل تراجعاً بنسبة 41.1%. أما القروض، فقد تراجعت بنسبة 20%. وقد تراجعت التسهيلات المقدمة للقطاعين الخاص والعام بنسبة 28.2% و59% على التوالي (لمزيد من التفاصيل، انظر جدول 19). وقدرت خسائر قطاع الوساطة المالية بما فيها البنوك بـــ 9.1 مليون دولار خلال الربع الرابع من سنة 2000 حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

2-6-2 مقترحات لتحسين أداء الجهاز المصرفي

هناك سيولة كافية من أجل تمويل الاستثمارات، إلا أن مؤسسات التمويل تبنت منهجية إقراض قصيرة الأجل وبقي الإقراض طويل الأجل غير كافٍ. كما أن البنوك ترى أن هناك مخاطر سياسية عالية، ما أثر سلباً على الاستثمار الخاص. وقد فرضت المصارف ومؤسسات التمويل تركيزاً غير متوازن على قدرة المقترض على تقديم الضمانات والرهن كأساس لسياساتها الإقراضية، بدلاً من التركيز على القوة الكامنة في

[9] نسب البطالة المذكورة قدرت على أساس تعريف مكتب العمل الدولي. وعند إضافة العمالة المحبطة إلى العاطلين عن العمل، فإن نسبة البطالة تصل إلى 38.7% خلال الربع الأول من سنة 2002 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القــوى العاملة، 2002).

السوق والقدرات الاعتمادية للعميل المحتمل. ومحصلة هذا الوضع أنه يؤثر سلبياً على قدرات الشركات على التوسع في أعمالها، ويحد من دور البنوك في إحداث تنمية اقتصادية في المناطق الفلسطينية. وفيما يلي بعض المقترحات التي قد تسهم في زيادة دور البنوك في إحداث تنمية اقتصادية في المناطق الفلسطينية، ومع الإشارة إلى أن تحسين أداء البنوك يتطلب مشاركة البنوك والجهات ذات العلاقة، وبخاصة سلطة النقد، وسلطة الأراضي، والجهاز القضائي والتشريعي:

- ✧ تشجيع دمج البنوك الصغيرة مع بعضها البعض لتقوية مركزها المالي وقدراتها على الإقراض متوسط وطويل الأجل وتحسين خدماتها.
- ✧ تطوير آليات لتطوير الإقراض طويل الأجل وتبني سياسات لإدارة المخاطر وسياسات تقليص تكاليف الإقراض ومخاطر الإقراض لتشجيع البنوك على الإقراض طويل الأجل. ويشمل ذلك أيضاً تشجيع إقامة بنوك متخصصة مثل بنوك الاستثمار، وتشجيع بنوك استثمارية دولية لفتح فروع لها في فلسطين، أو من خلال عمل ائتلافات مع البنوك العاملة في فلسطين، واستخدام ضمانات الإقراض العربية والدولية، وبخاصة للواردات والصادرات، وتشجيع شركات التأمين على الدخول في مجال تأمين القروض.
- ✧ تطوير الآليات لتمويل المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتشجيع البنوك على تبني هذه البرامج.
- ✧ الاهتمام بتطوير مؤسسات الإقراض الصغيرة التي تقدم البرامج الإقراضية لصغار المستثمرين.
- ✧ ضرورة تكثيف الجهود لتطوير وتنفيذ القوانين والإجراءات، وتطوير سلطة القضاء كسلطة مستقلة عن السلطة التنفيذية، وإيلاء الجهود وتخصيص المصادر اللازمة لها لضمان البت السريع في المنازعات.
- ✧ تطبيق إجراءات التنفيذ في حالة عدم الوفاء بسداد القروض عند الاستحقاق.
- ✧ وضع قانون سلطة النقد موضع التطبيق الفعلي بما يضمن استقلاليتها، وتطوير دورها في خلق بيئة مصرفية سليمة وتنافسية.
- ✧ تفعيل دور سلطة الأراضي الفلسطينية، وتقديم كل ما يلزمها من مصادر وخبرات لتسهيل مسح وتسجيل الأراضي باستخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية الحديثة.

والاستعجال في عمليات مسح للأراضي غير الممسوحة وتسهيل تسجيل الأراضي وخفض رسوم التسجيل في الطابو لتسهيل تقديم العقارات كضمانات للبنوك، واعتماد جهة محايدة ومهنية في تخمين الأراضي والعقارات لأغراض التسجيل والرهونات.

- ✧ معالجة حالات الشيكات الراجعة بفعالية.
- ✧ تقوية تبادل المعلومات مع المصارف.
- ✧ سن قانون للرهونات المنقولة كضمانات للقروض البنكية، ولإيجاد آليات التسجيل المناسبة لهذه الرهونات.
- ✧ إنشاء محاكم تجارية فعّالة للبت في المنازعات التجارية التي لا يمكن لها الانتظار في ظل الوضع الحالي للقضاء.
- ✧ تطوير سوق الإقراض ما بين البنوك.
- ✧ تطوير مصادر المعلومات مثل المعطيات الإحصائية والدراسات القطاعية ووضعها في متناول البنوك.

2-7 سلطة النقد الفلسطينية

إدراكاً من السلطة الوطنية لأهمية وجود سلطة نقد تتولى مهمة تنظيم ومراقبة الأنشطة المصرفية والعمل على إيجاد جهاز مصرفي قوي يعمل بكفاءة عالية، ويساهم في تدعيم جهود إعادة بناء وإرساء أسس اقتصاد فلسطيني متقدم، فقد تم تأسيس سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 1994/12/1. ويتمحور هدفها العام في ضمان سلامة العمل المصرفي والحفاظ على الاستقرار النقدي وتشجيع النمو الاقتصادي في المناطق الفلسطينية، وذلك من خلال تنظيم وإدارة النقد، ووضع السياسات النقدية في سياق سياسات الاقتصاد الكلي، والاحتفاظ باحتياطي السلطة الوطنية الفلسطينية من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته، وتوحيد وتنظيم حجم وكلفة الائتمان وفقاً لمتطلبات وضرورات الاقتصاد الفلسطيني، والمحافظة على جهاز مصرفي فعال وكفء ومتطور. وتمكنت سلطة النقد الفلسطينية خلال مدة وجيزة من عملها تحقيق منجزات

ملموسة على صعيد العمل المالي والمصرفي حازت على اهتمام العديد من الهيئات المحلية والإقليمية والدولية.

فقد أسهمت سلطة النقد بشكل فعال في إعداد قانون المصارف الفلسطيني وقانون الصرافة. كما وضعت الأسس المنظمة لعمل المصارف. فقد رخصت 23 بنكاً في المناطق الفلسطينية، ووضعت الأسس المنظمة لتطوير نظم الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي وفق أسس ومعايير الرقابة والمحاسبة والتدقيق الدولية المستندة إلى مبدأ المصداقية والشفافية. كما عملت على تسهيل انتقال الأموال بين مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية والعالم الخارجي، إضافة إلى اهتمامها بتطوير القدرات البشرية العاملة في الجهاز المصرفي من خلال تأسيس معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية. كما تم، مؤخراً، وبتشجيع من سلطة النقد وبالتعاون مع البنك الدولي والقطاع الخاص الفلسطيني، تأسيس شركة الخدمات المصرفية، القيام بدور الوساطة في تقديم الخدمات المصرفية والإلكترونية المتطورة لصالح المؤسسات المصرفية بما في ذلك تزويد السوق المصرفية بخدمات المقاصة وتبادل المعلومات وتطوير أجهزة الدفع الإلكتروني وخلق نظام مدفوعات متطور، وكذلك تقديم الاستشارات والخدمات الفنية في مجال أنظمة المعلومات والاتصالات وكل ما يتصل بذلك من تجهيزات وبرمجيات، وتزويد القطاع المصرفي بخدمات أساسية مثل طباعة الشيكات وتحضير عقود الخدمات النموذجية مع الآخرين، وخدمات بطاقات الاعتماد ونقل الأموال. وإنشاء القواعد المعلوماتية وتزويد المعلومات المتعلقة بالنواحي الائتمانية، والعمل على إيجاد البدائل لتسهيل منح الائتمان، وتوفير التدريب الذي من شأنه أن يعمل على رفع الكفاءات المصرفية بأي شكل تراه الشركة مناسباً.

وقد برز الدور الأساسي لسلطة النقد في الحفاظ على الجهاز المصرفي وسير عمله، والحفاظ على أموال المودعين منذ الأيام الأولى لانتفاضة الأقصى من خلال خطة الطوارئ التي اعتمدت منذ أكتوبر 2000 وحتى الآن. فقد تم تشكيل لجنة طوارئ تضم سلطة النقد والبنوك للعمل على حل المشاكل الناجمة عن الإجراءات القمعية الإسرائيلية. وتشتمل الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد مجالات عدة، منها

العمولة على الشيكات المرتجعة، والقائمة السوداء، وقائمة محدودي التصرف، وحقوق السحب، وتخفيض الفائدة على التسهيلات والقروض، ومنع إعطاء تسهيلات لغير المقيمين، وتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي والسيولة النقدية وغيرها من الإجراءات.[10]

2-8 شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري

تهدف الشركة إلى توفير السيولة المتوسطة وطويلة الأجل في المناطق الفلسطينية لدعم قطاع الإسكان، وتطوير وتحسين سوق التمويل الإسكاني في فلسطين من خلال تمكين البنوك المرخصة من زيادة مشاركتها في منح القروض الإسكانية، والعمل على تشجيع وتطوير سوق رأس المال الفلسطيني من خلال إصدار السندات المتوسطة والطويلة الأجل، ما يساهم في خلق أداة استثمارية جديدة وتنويع مصادر التمويل الخاصة بالشركة، كذلك تهدف إلى التأمين ضد الأخطار الناجمة عن عدم سداد المقترضين، وبالتالي تقليص مخاطر الائتمان التي تتحملها مؤسسات الإقراض.

هذا وقد طرحت الشركة برامجها في مطلع شهر حزيران من سنة 2000، ومنذ ذلك التاريخ وهي حريصة على تطوير وإضافة برامج جديدة تلبي حاجة المواطنين من خلال برامج عدة عن طريق تمويل شراء وحدات سكنية جاهزة، وإعادة تمويل قروض سكنية قائمة، وتمويل تشطيب وترميم الوحدات السكنية بالإضافة إلى تمويل إضافة أجزاء جديدة على وحدات قائمة، سواء أفقياً أو عمودياً، هذا وتسعى الشركة إلى وضع اللمسات الأخيرة على برنامج جديد يعنى بتمويل بناء الوحدات السكنية.

[10] للاطلاع على هذه الإجراءات بشكل تفصيلي يمكن الرجوع إلى دراسة سلطة النقد وهي بعنوان" التطورات الاقتصادية والمصرفية في فلسطين بين العامين 2000 و2001".

وقدمت الشركة 100 قرض حتى تاريخ 19-12-2002، على الرغم من أن المؤسسين قد خططوا لتقديم حوالي 600 قرض سنوياً. وتعاني الشركة من صعوبات عدة تحد من قدرتها على تمويل المساكن منها:

- السياسة الائتمانية المتحفظة جداً للبنوك التي تتعامل معها الشركة وعددها أربعة بنوك. فعلى الرغم من أن الشركة تمول القرض بنسبة 100% وتؤمنه ضد المخاطر بنسبة 70% فإن البنوك التجارية تفضل الإقراض قصير الأجل وتتحفظ على تقديم قروض طويلة الأجل.
- ويعزى تردد البنوك في تقديم قروض طويلة الأجل لأغراض عقارية إلى محدودية الأراضي والعقارات المفروزة والمسجلة في دوائر الطابو والتي يعتبر أساساً لعمل شركات الرهن العقاري. وعلى الرغم من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتأسيس سلطة أراضي فلسطين، وإصدار قانون تسجيل الشقق، وتخفيض رسوم الطابو من 5% إلى 1% مطلع سنة 2000، فإن أكثر من 70% من الأراضي الخاضعة معاملاتها لصلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية ما زالت غير مسجلة بأسماء أصحابها أو مشاعاً.
- عدم الاستقرار في الوضع السياسي والاقتصادي الناجم عن الممارسات القمعية الإسرائيلية، الأمر الذي يرفع نسبة مخاطر الائتمان، ويقلل من رغبة البنوك في منح قروض الرهن العقاري طويلة الأمد، إضافة إلى تراجع نشاط قطاع الإسكان الذي يعتبر المستفيد الأول من خدمات الشركة.

2-9 سوق فلسطين للأوراق المالية

في سبيل استقطاب وحشد المدخرات الفلسطينية في داخل وخارج فلسطين وتوفير التمويل طويل الأجل للمشاريع الإنتاجية ومشاريع البنية التحتية الفلسطينية، بادرت شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو) بتقديم دراسة وافية وشاملة للسلطة الفلسطينية حول إقامة سوق للأوراق المالية. وباشرت سوق فلسطين للأوراق المالية

أعمالها في 1997/2/18، بواقع 6 شركات مساهمة عامة، لتصل في نهاية العام إلى 19 شركة، واستمر التطور في عدد الشركات لتبلغ 25 شركة في نهاية النصف الأول من العام 2002 يتم التداول حالياً على 24 شركة منها، بقيمة سوقية 638 مليون دولار أمريكي، تتوزع قطاعياً على النحو التالي: أربعة بنوك، وثلاث شركات تأمين، وخمس شركات استثمار، وخمس شركات صناعية، وسبع شركات خدمات. وقد بدأ حجم التداول بـــ 721 دولاراً في شباط 1997 ووصل إلى حوالي 430 ألف دولار، واستمر بالارتفاع إلى أن تراجع في نهاية 2000 إلى 16.7 ألف دولار. وقد انخفض المعدل اليومي لحجم التداول بـــ 81.7% خلال أول خمسة شهور في سنة 2002 مقارنة بسنة 2000. وقد احتلت سوق فلسطين للأوراق المالية المركز الأول بين البورصات العربية سنة 1999 من ناحية نمو المؤشر، وكادت أن تحقق النجاح ذاته في العام 2000 لولا التراجع الذي شهدته الأراضي الفلسطينية في الربع الأخير من ذلك العام بسبب سياسات الاحتلال، وبلغت قيمة المؤشر حسب جلسة 2002/9/9 حوالي 153 نقطة، فيما بلغت قيمته القصوى 293 نقطة في شهر نيسان 2000. وقدر التراجع في قيمة مؤشر القدس بنسبة 49% في نهاية سنة 2002 مقارنة بشهر نيسان من سنة 2000. وقد بلغ حجم التداول مع نهاية العام 2001 حوالي 33.457 مليون سهم بقيمة 74.528 مليون دولار مقارنة بـــ 93.351 مليون سهم بقيمة 188.982 مليون دولار في العام 2000.

وتعاني السوق من ضعف التداول، وغياب قانون ينظم عملها، وغياب هيئة رقابة مستقلة، وضعف إجراءات الإفصاح المالي، وضعف دور شركات الوساطة. وقد عملت هذه العوامل على ضعف حجم التداول ومحدودية دوره في حشد الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار. وللتغلب على بعض هذه المشاكل، تعكف السوق، وبالتعاون مع شركات الأسواق المالية العالمية، على تطوير نظام خاص بالإفصاح، بالإضافة إلى العمل على تحديث وتطوير أنظمة السوق، ما يساهم بشكل واضح في تعميق الشفافية والكفاءة في سوق رأس المال الفلسطينية. كما تم إعداد مشاريع قوانين الأوراق المالية وهيئة سوق رأس المال.

2-10 شركات التأمين

يلعب التأمين دوراً مهماً في حياة الأفراد والمجتمعات من خلال الخدمات التي يقدمها، والتي تعمل بدورها على دفع عجلة التنمية الاقتصادية. إذ يعمل التأمين على زيادة الإنتاج من خلال حفز الأفراد على تحمل المخاطرة والاستثمار في مجالات خطرة من خلال ضمان حد أدنى من قيمة الثروة المستغلة في حالة تعرضها للمخاطر. كما يساهم التأمين في زيادة الاستثمار من خلال الأرصدة التي تتجمع لدى شركات التأمين، والتي تستثمرها في مجالات عدة. وإضافة إلى الدور الاقتصادي للتأمين، فإنه يلعب دوراً اجتماعياً من خلال توفيره لجو من الطمأنينة والهدوء والراحة النفسية للفرد الذي يؤمن على ممتلكاته أو حياته.

وقد احتكرت الشركات الإسرائيلية سوق التأمين في المناطق الفلسطينية منذ سنة 1967، حيث رخصت الشركة العربية للتأمين. واستمر الوضع على حاله حتى سنة 1992، إذ تم ترخيص شركة التأمين الوطنية، والمشرق للتأمين. وبعد تشكيل السلطة الوطنية تم ترخيص خمس شركات أخرى. واستمر عدد شركات التأمين في الارتفاع إلى أن وصل إلى تسع شركات، وعمل فيها 630 موظفاً سنة 2001، وقدر إنتاجها بحوالي 25.2 مليون دولار وقيمتها المضافة 12.5 مليون دولار (لمزيد من التفاصيل، انظر جدول 9).

وتتسم سوق التأمين في المناطق الفلسطينية بصغر حجمها نسبياً، وضعف ثقافة التأمين بين الأفراد والمؤسسات لدرجة أن التأمين الإلزامي على المركبات يشكل حوالي 85% من عمل شركات التأمين العاملة في المناطق الفلسطينية، وهنالك ضعف كبير في تقديم خدمات تأمين أخرى مثل التأمين على الحياة، والتأمين ضد الحريق والسرقة والتأمينات الزراعية، وللمقارنة فقد بلغت حصة التأمينات على الحياة في الأردن 31.3%، وضد الحوادث 8.1%، وتأمين المركبات 42.7%، والحريق 10.3% والتأمين البحري 7.6% سنة 2001 (البنك المركزي الأردني 2002). وتعاني شركات التأمين من مشكلات جوهرية عدة انعكست سلبياً على مستوى الخدمات التي تقدمها وقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المؤمنين. وقد نجم بعض هذه المشاكل عن

ممارسات شركات التأمين نفسها، وأداء الأجهزة الحكومية، وبخاصة مراقب شركات التأمين، والشرطة والأجهزة القضائية، ووزارة الصحة والعمل، منها ما يعزى لممارسات الأفراد والمحامون والأطباء. وقد برزت هذه المشاكل قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، إلا أن آثارها السلبية تعمقت بعد ذلك، بحيث تراجعت الأوضاع المالية لشركات التأمين إلى أن أصبحت تشكل خطورة على استمرارها. وفيما يلي استعراض لأهم هذه المشاكل:[11]

1. المؤسسات العامة والأجهزة الرسمية:

- ✧ على الرغم من وجود أنظمة قانونية تحكم عمل شركات التأمين وفق الأوامر العسكرية الإسرائيلية لسنة 1976، فإن غياب قانون تأمين فلسطيني يحكم وينظم صناعة التأمين، ويحدد أعمال شركات التأمين والتزاماتها، ومسؤولية الرقابة عليها، أسهم في ضعف أداء شركات التأمين العاملة في المناطق الفلسطينية.
- ✧ سهولة ترخيص شركات التأمين، وبخاصة الأجنبية منها دون اعتماد قرار الترخيص على الجدوى الاقتصادية لهذه الشركات ومدى حاجة السوق الفلسطينية إليها، إضافة إلى عدم معاملة الشركات الأجنبية مثل الشركات الفلسطينية من حيث الحد الأدنى لراس المال. إذ يبلغ الحد الأدنى لراس المال المطلوب من الشركات المحلية 5 ملايين دولار و100 ألف دولار للشركات الأجنبية. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول تضاعف الحد الأدنى من رأس المال المطلوب من الشركات الأجنبية لترخيصها.
- ✧ ضعف جهاز الرقابة على أنشطة شركات التأمين، إذ يعمل فقط موظفان في دائرة مراقب شركات التأمين (موظف في غزة وآخر في الضفة الغربية)، إضافة إلى النقص الشديد في الموارد الفنية والمالية اللازمة، الأمر الذي انعكس سلباً على قدرة مراقب التأمين على متابعة ومراقبة أنشطة شركات التأمين، والقيام بزيارات ميدانية للتفتيش على مكاتب شركات التأمين. كما أن

[11] أخذت بعض هذه التوصيات من دراسة قديح 1998، وعورتاني 1998، ومحاضر جلسات اجتماع لجان المالية في المجلس التشريعي.

التأخير في تعيين مراقب الشركات حتى تاريخ 20-5-1996 أفسح المجال أمام بعض الشركات لتجاوز التعليمات والقيام بممارسات خاطئة. كما أن هنالك نقصاً شديداً في البيانات والتقارير الإحصائية التي يصدرها مراقب التأمين عن أعمال التأمين، ما حرم الجهات المهتمة بصناعة التأمين من إمكانية تقييم أدائها بشكل موضوعي.

- ضعف الإجراءات التي يتخذها مراقب التأمين تجاه الممارسات الخاطئة التي تقوم بها شركات التأمين.
- تهاون أجهزة الشرطة في مراقبة السيارات غير المؤمنة، إذ تقدر السيارات غير المؤمنة بـــ 45%، قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، وقد ارتفعت هذه النسبة حالياً إلى حوالي 70%.
- قلة الوضوح وغياب الشفافية في إرساء عطاءات التأمين في المشاريع التي تديرها السلطة، مما حرم بعض الشركات من المنافسة النزيهة في هذه العطاءات.
- كما تنتشر ظاهرة التلاعب في تقارير الحوادث، ما يترتب عليه التزامات مالية كبيرة على شركات التأمين.
- تعاطف بعض الأطباء في القطاعين العام والخاص مع المصابين في الحوادث التي تغطيها شركات التأمين عند تقدير نسبة العجز أو الضرر المترتب على الإصابة.

2. الممارسات الخاطئة لشركات التأمين:

- أدى صغر حجم سوق التأمين المحلية من جهة، وارتفاع أعداد شركات التأمين من جهة أخرى إلى احتدام المنافسة بينها، ما دفعها لتخفيض الأسعار إلى مستويات أدنى بكثير من السعر الموحد، الأمر الذي خفض هامش الربح لشركات التأمين من جهة، وتدنت نوعية الخدمات التي تقدمها من جهة أخرى، وأصبحت غير قادرة على تغطية الالتزامات المترتبة عليها، وبخاصة تعويضات المؤمنين.

- ضعف التزام شركات التأمين بتعليمات مراقب التأمين من حيث الأسعار، ومدة بوالص التأمين، وفتح وكالات التأمين، ما أدى إلى ممارسة المهنة من قبل العديد من الأفراد غير المرخصين والمؤهلين. وقد أسهم ذلك في زيادة المضاربة السعرية في السوق.
- التأخير في تزويد مكتب مراقب الشركات بالكشوف والمعلومات والقوائم المالية الدقيقة اللازمة لقيامه بمراقبة الوضع المالي لهذه الشركات، ما يفقد القدرة على رصد أداء هذه الشركات، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لوقف أو لتصحيح الأخطاء والتجاوزات التي تقوم بها شركات التأمين.

3. الأفراد والمحامون:

- ضعف ثقافة التأمين بين الأفراد والمؤسسات، إذ أن بعض الأفراد والمؤسسات، ولأسباب اقتصادية أو ثقافية أو دينية، يلجأون إلى عدم شراء خدمات التأمين، وبخاصة تأمين المركبات. كما أن بعض الأفراد يحجمون عن بعض أنواع التأمين مثل التأمين على الحياة لأسباب دينية. وعلى الرغم من كون تأمين العاملين ضد إصابات العمل إلزامياً، فإن بعض الشركات لا تؤمن على موظفيها. ويحرم ضعف ثقافة التأمين شركات التأمين من عوائد مالية كبيرة يمكن تحقيقها في حالة رفع مستوى الثقافة التأمينية بين الأفراد والمؤسسات.
- ميل المحامين إلى المبالغة في طلب التعويضات، وبخاصة في الحالات التي يتم فيها احتساب أتعاب المحامي على أساس نسبة من التعويضات التي يحصل عليها المتضرر.

وفيما يلي بعض المقترحات الضرورية لتحسين أداء شركات التأمين:

- الإسراع في إصدار قانون التأمين الفلسطيني والتشريعات الأخرى ذات العلاقة بحيث تحدد صلاحيات والتزامات الجهات ذات العلاقة في التأمين.
- تفعيل دور مراقب شركات التأمين في مجال مراقبة الشركات ميدانياً، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيال الشركات والوكلاء المخالفين للأنظمة.

- ✧ حث أجهزة الشرطة على تشديد الرقابة على المركبات غير المؤمنة وتوخي الدقة في إعداد تقارير الحوادث، إضافة إلى حث وزارة العمل على مراقبة المنشآت والتأكد من قيامها بتأمين موظفيها حسب القانون.
- ✧ اعتماد سياسة ترخيص لشركات التأمين والوكلاء على أسس جدواها الاقتصادية ومدى حاجة السوق الفلسطينية.
- ✧ توخي الشفافية في طرح عطاءات التأمين للمشاريع الحكومية والممتلكات العامة.
- ✧ اتباع سياسة المعاملة بالمثل عند ترخيص الشركات الأجنبية.

3- تقييم الأداء في المنشآت الخدمية

تعني عملية تقييم الأداء بالنسبة للأنشطة في قطاع الخدمات أنها عملية قياس النتائج المتحققة للحكم على مدى كفاءة أداء المنشآت الخدمية في استغلال الموارد الاقتصادية لتحقيق الأهداف التي أقيمت من أجلها. وتعتمد عملية التقييم على مدى توفر البيانات المتعلقة بالقيمة المضافة، ومستلزمات الإنتاج، والأجور، وعدد العاملين وغيرها. وفي هذه الدراسة، فإنه سيعتمد على المسوحات التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لإجراء تقييم أولي لأداء الأنشطة المختلفة في قطاع الخدمات. ولإنجاز ذلك، فقد اختيرت المؤشرات التالية كمعايير يعتمد عليها في المقارنة بين كفاءة المنشآت الخدمية في القطاع الخاص:

1. مؤشرات الإنتاج: وتشتمل على نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج، ومتوسط إنتاجية العامل من الإنتاج والإنتاجية (متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة)، وكلما زادت نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج انخفض استخدام المواد الوسيطة في الإنتاج، كما يرتبط بذلك مقياس الإنتاجية للعمل، فكلما قل استخدام المواد الوسيطة، فإن عنصر العمل يبقى العنصر الأساسي في إنتاج خدمات كثيفة العمل.

2. مؤشرات الأجور وكثافة رأس المال: ويعكس مؤشر الأجور تكلفة عنصر العمل المستخدم في إنتاج الخدمات، ومن المفترض أن يرتبط تحديد الأجور بقيمة الإنتاجية للعامل، وفقاً لظروف المنافسة. إن كفاءة أية منشأة تزداد كلما كانت قيمة الإنتاجية تساوي أو تزيد قليلاً على تكلفة عنصر العمل (الأجور)، بحيث لا يعكس الفائض، وهو الفرق بين قيمة الإنتاجية وتكلفة عنصر العمل أي استغلال للعمالة المستخدمة في إنتاج الخدمات. أما معيار كثافة رأس المال[12] فإنه يشير إلى مدى اعتماد المنشأة على استخدام رأس المال أو العمل في إنتاج الخدمات.

[12] كثافة رأس المال=القيمة الدفترية في نهاية المدة/عدد العمال الكلي (باجر وبدون أجر).

3. إنتاجية الدولار المنفق على عنصر العمل: وهو عبارة عن القيمة المضافة إلى أجور العاملين الكلية. وكلما زادت القيمة المضافة زادت إنتاجية العمل. ويعكس هذا المؤشر مدى كفاءة الأنشطة الخدمية في استخدام عنصر العمل في إنتاج الخدمات، حيث يتم فصل تأثير العناصر الوسيطة المستخدمة في الإنتاج عن عنصر العمل.

3-1 الأجور وإنتاجية الأجر

يشير جدول 16 إلى أن متوسط أجرة العامل بأجر السنوية كانت تتذبذب من سنة إلى أخرى بالأسعار الجارية بالدولار. وكانت أعلى معدلات للأجور في قطاع البريد والاتصالات. فقد بلغ معدل الأجر السنوي في قطاع البريد والاتصالات 6778 دولاراً خلال الفترة 1995-2001، الذي ارتفع من 3142 دولاراً العام 1995 إلى 10399 دولاراً العام 2001. بالمقابل، فقد كان أدنى الأجور يدفع للعاملين في أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية وأنشطة بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود، والذي بلغ معدله 3578 دولاراً و3902 دولاراً على التوالي خلال الفترة 1995-2001.

كما كانت معدلات الأجور السنوية متقاربةً وإن كانت تتذبذب من سنة إلى أخرى في تجارة الجملة خلال الفترة 1995-2001، حيث بلغت 5205 دولارات العام 1995، ثم تراجعت إلى 4873 دولاراً العام 2001.

بالمقابل، فقد تناقصت معدلات الأجور في قطاعات التعليم والنقل غير المنظم وقطاع المطاعم والفنادق، فتراجعت في قطاع التعليم بنسبة 39.4% خلال الفترة نفسها، فانخفضت من 6284 دولاراً العام 1995 إلى 4418 دولاراً سنة 2001.

أما في قطاع المطاعم والفنادق، فقد بلغت نسبة الانخفاض 38% في العام 2000 عما كانت عليه في العام 1999، ووصلت معدلات الأجور إلى أدنى مستوى لها

العام 2001، إذ بلغت 2834 دولاراً. كما تراجعت معدلات الأجور في قطاع النقل غير المنظم بحوالي 20.7% العام 2001، مقارنة بما كانت عليه العام 2000.

وكانت معدلات الأجور قد تراجعت من سنة إلى أخرى مع بعض التذبذب في قطاعات الصحة والعمل الاجتماعي والأنشطة الشخصية والاجتماعية والنقل المنظم: فقد تراجعت في قطاع الأنشطة الاجتماعية والشخصية من 5900 دولار العام 1995 إلى3887 دولاراً سنة 2001.

أما في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي، فقد انخفضت معدلات الأجور خلال الفترة 1995–2001 بصورة طفيفة، من 5188 دولاراً العام 1995 إلى 4213 دولاراً العام 2001.

وفي قطاع النقل المنظم وصلت مستويات الأجور إلى أعلى مستوى لها (7380 دولاراً) العام 1997، لترتفع بنسبة 51% على ما كانت عليه في العام 1995. ووصلت إلى أدنى مستوى لها العام 2001، حيث بلغت 4105 دولارات.

وكانت معدلات الأجور تتزايد من سنة إلى أخرى في قطاعات الأنشطة العقارية والإيجارية والتخزين وتجارة التجزئة، فقد ارتفعت في قطاع الأنشطة العقارية والإيجارية من 3985 دولاراً العام 1995 إلى 5655 دولاراً العام 2000 (بحوالي 41.9%). وفي العام 2001 ارتفعت ثانية بنسبة قليلة (1.3%).

وفي قطاع التخزين تضاعفت معدلات الأجور ثلاث مرات، فارتفعت من 2257 دولاراً العام 1995 إلى 7243 دولاراً العام 2000، إلا أنها تراجعت العام 2001 لتصل إلى 4186 دولاراً. وبينما ارتفعت معدلات الأجور في قطاع تجارة التجزئة من 3519 دولاراً العام 1995 إلى 5173 دولاراً العام 2000 (بحوالي 47%)، إلا أنها تراجعت العام 2001 لتصل إلى 3549 دولاراً العام 2001. وهذا يفسر السبب وراء تزايد عدد المشتغلين في هذه الخدمات واستحواذها على نسبة عالية

من المشتغلين في قطاع الخدمات، وبخاصة خلال الفترة 1995–2000. وتتفق النتائج الواردة في جدول 6 مع المؤشرات الواردة في جدول 3، فقد تزايد عدد المشتغلين في خدمات تجارة الجملة والتجزئة مع ازدياد تعويضات العاملين في هذه الخدمات، ما أدى إلى انخفاض القيمة الإنتاجية للدولار، وبخاصة خلال العام 1999 مقارنة بما كانت عليه في العام 1998. كما ينطبق ذلك على تناقص إنتاجية الأجور في خدمات المطاعم والفنادق والأنشطة العقارية والإيجارية. أما بالنسبة لقطاعات التعليم والخدمة الاجتماعية والنقل غير المنظم، فكانت إنتاجية الأجور السنوية تتذبذب من سنة إلى أخرى.

أن الانخفاض في الأجور جاء نتيجة سببين، هما:

"1" ازدياد العرض من تلك الخدمات نتيجة للتزايد في عدد المؤسسات، وبالتالي العاملين خلال الفترة 1995–1999.

"2" انخفاض الطلب على تلك الخدمات خلال العامين 2000 و2001، وما ترافق مع ذلك من إفلاس للعديد من المؤسسات التي لم تعد قادرة على الاستمرار في تحمل الخسائر.

3–2 نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج الكلي

بلغت نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج الكلي أعلى معدلٍ لها في قطاعات التعليم (78.8%)، وبيع وصيانة المركبات وبيع الوقود (79.6%)، وتجارة الجملة (76.9)، وتجارة التجزئة (73.3%) خلال الفترة 1995–2001، وتكنولوجيا المعلومات (74%)، والبريد والاتصالات (78.4%) خلال الأعوام 1999–2001، إلا أن هذه النسبة كانت تتراجع من سنة إلى أخرى في قطاعي تجارة الجملة والتجزئة، وإن استمر معدلها أعلى في تجارة الجملة وبيع الوقود مقارنة مع تجارة التجزئة، ففي تجارة التجزئة وصلت نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج العام 2001 حوالي 61%، في حين بلغت في العام 2000 حوالي 75.3%. ويعتمد إنتاج تلك الخدمات على خدمات وسيطة مثل خدمات النقل والشحن وخدمات الإيجار. أما بالنسبة لقطاع التخزين، فإن

نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج الكلي بلغت في المتوسط 90% خلال الفترة نفسها، وذلك لأن هذا القطاع يتسم بكونه ذا كثافة رأسمالية عالية، حيث يتم الاعتماد على الآلات والمعدات الثقيلة بشكل أساسي،.بينما كانت هذه النسبة متدنية في قطاع المطاعم والفنادق (50.7%)، وأنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية (60.2%)، والنقل المنظم (63.5%)، والنقل غير المنظم (63.7%)، وذلك مقارنة بالقطاعات الخدمية الأخرى. وبصورة عامة، يلاحظ أن نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج سجلت أدنى مستوياتها في العام 2001 في جميع القطاعات الخدمية، باستثناء قطاعات التعليم والصحة والعمل الاجتماعي والبريد والاتصالات (انظر جدول 21).

3-3 معيار متوسط إنتاجية العامل الواحد من الإنتاج

يستخدم معيار معدل مساهمة العامل الواحد في الإنتاج للتعرف على إنتاجية العمال في المنشآت الخدمية، وبالتالي مساهمتهم في القطاع الخدمي. ويبين جدول 17 مدى تفاوت متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج في الأنشطة الخدمية الفلسطينية خلال الفترة 1995-2001، ويستدل منه على ما يلي:

1. بلغ متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج أعلى معدل له في قطاعات التخزين والبريد والاتصالات، حيث بلغ في قطاع التخزين ما بين 24-41.6 ألف دولار، وذلك خلال الفترة 1995-1999، إلا أنه تراجع إلى 35.4 ألف دولار العام 2001، ثم إلى 10 آلاف دولار العام 2001.

   أما في قطاع البريد والاتصالات، فقد تراوح معدل الإنتاجية ما بين 13.9 ألف دولار إلى 41.9 ألف دولار سنوياً خلال الفترة 1995-1999، وقد ارتفعت الإنتاجية في هذا القطاع العام 2001 لتصل إلى 61.6 ألف دولار، فيما يعزى الارتفاع في متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج في تلك القطاعات إلى كثافة رأس المال المستخدم في إنتاج تلك الخدمات مقارنة مع القطاعات الأخرى، وهذا ما يستدل من جدول 19.

2. يأتي في الدرجة الثانية متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج في قطاعات تجارة الجملة، والنقل المنظم، والنقل غير المنظم، والمطاعم والفنادق والأنشطة العقارية والإيجارية وتكنولوجيا المعلومات، وتراوحت قيمة متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج بين 12–18 ألف دولار، وبخاصة في العامين 1999–2000، أما في العام 2001، فيلاحظ أنها تراجعت بصورة كبيرة في تلك القطاعات، (لمزيد من التفصيل، انظر جدول 17).
3. ويأتي في الدرجة الثالثة قطاعات تجارة التجزئة، وبيع وصيانة المركبات، وبيع الوقود، والتعليم والخدمة الاجتماعية، حيث انخفضت الإنتاجية في هذه القطاعات وتراوحت ما بين 6–8 آلاف دولار.
4. وبمقارنة المؤشرات الواردة في الجدولين 16 و17، فقد وجد أن متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج تعادل ثلاثة أضعاف قيمة الأجور السنوية في قطاعات بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود، وتجارة الجملة، والنقل غير المنظم، والمطاعم والفنادق، والصحة والعمل الاجتماعي، والخدمة الاجتماعية والشخصية، وتكنولوجيا المعلومات. إلا أن انخفاض الطلب على تلك الخدمات بسبب فرض إسرائيل إجراءات الإغلاق والحصار، وما تبع ذلك من إغلاق وتوقف للعديد من تلك الأنشطة، قد أدى إلى الاستغناء عن العديد من المشتغلين في تلك القطاعات، الأمر الذي رفع من معدلات البطالة في القطاع الخاص.
5. بالمقابل، فإن متوسط الأجور السنوية كانت تماثل متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج في قطاعات تجارة التجزئة والتعليم. وتتفق هذه المؤشرات مع ثبات عدد المشتغلين في هذه القطاعات بسبب عدم وجود حوافز مادية تشجعهم على الالتحاق بالعمل في تلك القطاعات.

3–4 معيار متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة (الإنتاجية)

تشير البيانات الواردة في جدول 18 إلى أن متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة (الإنتاجية) كان يتذبذب من سنة إلى أخرى خلال الفترة 1995–2001،

وكانت الأعلى في قطاع البريد والاتصالات، إذ بلغت 69072 دولاراً في العام 2002. وتلاه قطاع التخزين، حيث بلغ 6847 دولاراً (جدول 18).

وتلت ذلك قطاعات تجارة الجملة وتكنولوجيا المعلومات والنقل المنظم، فقد تراوحت ما بين 13–14 ألف دولار، وسجل معدل الإنتاجية أدنى مستوى له في قطاعات التعليم والخدمة الاجتماعية والشخصية وتجارة التجزئة والصحة والعمل الاجتماعي، إذا بلغت 6599.7، و4185.6، و4654، و5745 دولاراً على التوالي خلال الفترة نفسها.

3–5 معيار كثافة رأس المال (رأس المال/العمل)

يعتبر هذا المعيار من المعايير المهمة في تحديد حجم الأنشطة الخدمية لأنه يأخذ بعين الاعتبار كلاً من رأس المال وعدد العاملين في المنشآت الخدمية عند تحديد أحجامها، كما يستخدم هذا المعيار بصورة رئيسية لغايات التخطيط وتحديد فرص العمل التي يمكن أن يحدثها الاستثمار، ويشير جدول 19 إلى أن هناك علاقة عكسية بين حجم القطاعات الخدمية من حيث عدد العاملين فيها، وبين حجم الاستثمار. فبينما تستوعب خدمات تجارة التجزئة وبيع وصيانة المركبات والتعليم حوالي 60% من العاملين في القطاعات الخدمية خلال الفترة 1996–2001، فإن حجم الاستثمار لا يزيد على 10% من الاستثمار الكلي في القطاعات الخدمية، وبالتالي فإن حصة رأس المال لكل عامل (ألف دولار/عامل) تراوحت بين 2–7 آلاف دولار. بالمقابل، فإن قطاعي البريد والاتصالات والتخزين لا يستوعبان سوى 2% من العاملين في الخدمات على الرغم من أن الاستثمار في هذين القطاعين زاد على 60% من حجم الاستثمارات في القطاعات الخدمية، وقد وصل معدل كثافة رأس المال (رأس المال لكل عامل) إلى (31،123.8 دولار) في قطاع البريد والاتصالات خلال الفترة 1996–2000. أما في العام 2000 فقد وصلت إلى أعلى معدل لها خلال تلك الفترة (83394) دولاراً في قطاع البريد والاتصالات، وانخفضت العام 2001 إلى 81013 دولاراً.

أما في قطاع التخزين، فقد انخفضت من 59619 دولاراً العام 1997 إلى 13005 دولارات العام 2000، ثم إلى 26436 دولارات العام 2001. كما بلغ معدل كثافة راس المال في قطاع النقل المنظم 14244 دولاراً للفترة 1996–2000، وفي العام 2001 تراجع بحوالي 34.9% عن مستواه في العام 2000، ليصل إلى 8527 دولاراً. وفي النقل غير المنظم تراجع معدل كثافة رأس المال من 10208 دولار العام 2000 إلى 7487 دولاراً العام 2001، إذ انخفض بنسبة 26.7%.

أما قطاعات المطاعم والفنادق والصحة والعمل الاجتماعي والخدمة الاجتماعية والشخصية فإنها توظف 23% من العاملين في القطاعات الخدمية، وتعتمد على 15% من حجم الاستثمارات في قطاع الخدمات. وفي قطاع المطاعم والفنادق فقد بلغ معدل كثافة رأس المال 9244 دولاراً خلال الفترة 1996–2000، وتراجع بنسبة 58% عن مستواه في العام 2000.

وفي حين شهد قطاع الصحة والعمل الاجتماعي ارتفاعاً ملحوظاً في معدل كثافة راس المال لكل عامل خلال الفترة 1996–1999، إذ بلغت نسبة الزيادة خلال تلك الفترة 182.8%، إلا أنه تراجع العام 2000 بحوالي 38.9% عما كان عليه في العام 1999، إذ بلغ 7546 دولاراً، أما العام 2001، فقد ارتفع قليلاً عن مستواه في العام السابق، إلا انه شكل تراجعاً عما كان عليه العام 1999 بحوالي 34.5%.

وقد بلغ معدل كثافة رأس المال في أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية 6329 دولاراً خلال الفترة 1996–2001، وفيما وصل أعلى مستوى له العام 1999 (13285 دولاراً)، فقد انخفض العام 2000 بحوالي 61% عما كان عليه في العام 1999، ليبلغ 5189 دولاراً، وفي العام 2001 سجل أدنى مستوى له، إذ بلغ 3653 دولاراً.

كما تراوح معدل كثافة رأس المال في قطاع الأنشطة العقارية والإيجارية ما بين 5713 دولاراً العام 1996، و13578 دولاراً العام 2000، وانخفض العام 2001 بحوالي 46.4% عما كان عليه في العام 2000 ليصل إلى 7280 دولاراً.

ويلاحظ أن هناك توازناً بين نسبة رأس المال (15%) المستخدم في قطاعات التخزين وتجارة الجملة والأنشطة العقارية والإيجارية، حيث وجد أن هناك تقارباً في نسبة العمالة المستخدمة في هذه القطاعات من العمالة الكلية في قطاع الخدمات (جدول 19).

والخلاصة، فإن المؤشرات تعكس العديد من الملاحظات التي يمكن عرضها كما يلي:

- ✧ إن قطاع الخدمات الفلسطيني يعتمد على عنصر كثافة العمل مقارنة مع رأس المال. ولذلك، فإن الخدمات المنتجة هي خدمات كثيفة العمل.
- ✧ إن الاستثمار انحصر في قطاع البريد والاتصالات، حيث استحوذ على 60% من الاستثمار في قطاع الخدمات. ومن المتوقع أن يزداد الاستثمار في قطاع الخدمات عندما تتم إزالة القيود والعوائق التي تفرضها إسرائيل على أداء خدمات الاتصالات، وبخاصة الهاتف المحمول، كما تعتبر خدمات الاتصالات من الخدمات الرئيسة التي يعتمد عليها في إنتاج العديد من الخدمات.
- ✧ بما أن الإنتاجية للعمالة المستخدمة في إنتاج الخدمات كانت تزيد على قيمة الأجور السنوية، فإن بإمكان منشات الخدمات استيعاب المزيد من العمالة، وذلك وفقاً للمعطيات التي كانت سائدة خلال الفترة 1995-2001.
- ✧ إلا أن انخفاض الطلب على تلك الخدمات منذ أكتوبر 2000 أدى إلى انخفاض الاستثمار في تلك القطاعات، وبالتالي انخفاض الطلب على العمالة فيها، وبخاصة أن القطاع الخاص يساهم في استيعاب أكثر من 65% من مجموع القوى العاملة الفلسطينية.

4- المشاكل والتحديات التي تعترض تنمية الأنشطة الخدمية

تواجه صناعة الخدمات العديد من القيود الناجم بعضها عن عوامل ذاتية، أخرى ناجمة عن عوامل موضوعية ترتبط بأداء الاقتصاد الفلسطيني من جهة، والقيود والإجراءات المفروضة إسرائيلياً على الاقتصاد الفلسطيني من جهة أخرى. وسيخصص هذا الجزء من الدراسة لعرض القيود الذاتية التي تحد من تطور قطاع الخدمات الفلسطيني بشكل خاص، والاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة. أما القيود التي تواجهها صناعة الخدمات الفلسطينية فيمكن عرضها على النحو التالي:

- ضعف خدمات البنية التحتية.
- القيود المتعلقة بتمويل الاستثمارات في القطاع الخاص.
- القيود المتعلقة بالأطر المؤسسية والتشريعية.

4-1 ضعف خدمات البنية التحتية

لم تحظ قطاعات البنية التحتية من الكهرباء والمواصلات والاتصالات في المناطق الفلسطينية بالاهتمام الكافي خلال العقود الماضية، بل كانت تتآكل من يوم إلى يوم. فبينما كانت تلك الخدمات تخضع كلياً لسيطرة الاحتلال العسكري الإسرائيلي، فإن الاستثمار العام فيها كان ضعيفاً للغاية. وبالمقابل، فقد عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على فرض المزيد من القيود التي حدت من إنتاج تلك الخدمات في المناطق الفلسطينية ليزداد الاعتماد على إسرائيل في الحصول على تلك الخدمات المتطورة في إسرائيل. ويعتبر إنتاج تلك الخدمات بجودة عالية وتكلفة منخفضة شرطاً ضرورياً لإنتاج المزيد من الخدمات. وكان اعتماد المناطق الفلسطينية في الحصول على تلك الخدمات من أهم الآليات التي استخدمتها إسرائيل في إلحاق اقتصادات المناطق

الفلسطينية المحتلة بها في إطار نظام الوحدة الجمركية أحادية الجانب التي اعتمد عليها إسرائيلياً في ترتيب العلاقات التجارية والاقتصادية بين المناطق الفلسطينية والعالم الخارجي.

ونظراً للدور المهم الذي تلعبه خدمات البنية التحتية في تحسين المناخ الاستثماري ورفع مستوى الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية، فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير منذ تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية صلاحية إدارة النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن تلك الإجراءات:

- تم توجيه معظم مساعدات الدول المانحة للاستثمار العام في تأهيل خدمات البنية التحتية [اشتية 1999]. إلا أن الاستثمارات العامة في قطاعات الكهرباء والمياه والاتصالات والصحة والتعليم ما زالت غير كافية، فقد اقتصر العمل على إعادة تأهيل تلك الخدمات في المناطق التي كانت تخضع مباشرة لإدارة السلطة الفلسطينية. وقد تم تناول المشكلات في العديد من الدراسات التي ركزت على أهمية الاستمرار في الإعمار وتأهيل البنية التحتية [UNCTAD، 2000، 2001]. بالمقابل، فإن الجانب الإسرائيلي قد استمر في السيطرة المباشرة وغير المباشرة على خدمات البنية التحتية الفلسطينية لدواع أمنية معلنة، وأسباب اقتصادية غير معلنة [ماس، 2000].
- وفي إطار السماح للقطاع الخاص بتوفير خدمات البنية التحتية، فقد تم منح التراخيص في مجال توفير خدمات الاتصالات وبناء محطات خاصة لتوليد الكهرباء عبر مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات الصحية والتعليمية.
- ويتبين من المسوحات التي أجريت حول موقف المستثمرين من نوعية خدمات البنية المساندة والداعمة للاستثمار أن هناك تذمراً شديداً من نوعية خدمات الكهرباء والمياه والمجاري والطرق. أما بالنسبة للاتصالات، فتعتبر مقبولة [ماس، مكحول، 2002].

4-2 القيود المتعلقة بالاستثمار

كان عدم الاستقرار وصعوبة التمويل من أهم المعوقات التي واجهت المستثمرين في المناطق الفلسطينية خلال الفترة 1994-2000، ويتصل بمشكلة التمويل ارتفاع سعر الفائدة وعدم توفر الضمانات اللازمة للحصول على التمويل. وتعتمد معظم المشاريع على التمويل الذاتي. وكان لتلك المعيقات تأثير مباشر وغير مباشر على قطاع الخدمات. فقد أثرت تلك العوائق على عدم دخول المستثمرين في إنتاج الخدمات الرئيسية وغير الرئيسية. أما الأثر غير المباشر فيعزى إلى انخفاض الاستثمار في العديد من الصناعات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على الخدمات المساندة لتلك الخدمات. فقد أدى عدم الاستقرار السياسي إلى تراجع حركة السياحة، الأمر الذي انعكس مباشرة على العديد من الأنشطة الخدمية مثل النقل والفنادق، والمطاعم.

كما تتصل بمشكلة التمويل، نوعية الخدمات التي تقدمها المصارف. وبينما تعتبر قضايا التمويل من أهم محددات عمل القطاع الخاص في دول العالم، فإن الاستقرار السياسي يأتي في مقدمة محددات الطلب الاستثماري في المناطق الفلسطينية.

4-3 القيود المتعلقة بالأطر المؤسسية والتشريعية

تبين من المسوح التي أجريت حول تقييم مؤسسات القطاع الخاص للخدمات التي تقدمها الوزارات والمؤسسات الحكومية أن أداء وزارتي الاقتصاد والتجارة والزراعة كان متدنياً بالنسبة لتنظيم التجارة الداخلية (تجارة الجملة وتجارة التجزئة)، وتنظيم عمل الوكلاء التجاريين. وتعتبر تجارة الجملة والتجزئة من أهم أنشطة قطاع الخدمات من حيث دورها في استيعاب القوى العاملة من جهة، وقيمة الإنتاج الكلي والقيمة المضافة بالنسبة لقيمة الإنتاج الكلي لقطاع الخدمات من جهة أخرى. وهذه

النتائج تماثل تقييم القطاع الخاص لأداء وزارتي الصناعة من حيث تنمية القدرات الفنية والإدارية، ودخول منافذ تسويقية جديدة، والترويج للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية.

أما إقرار التشريعات الاقتصادية من قبل المجلس التشريعي ومراقبته للتشريعات المتعلقة بالاقتصاد، فكان سيئاً كما لم يختلف الأمر بالنسبة لمراقبة أداء مؤسسات السلطة الفلسطينية في المجالات الاقتصادية. وتعكس تلك المؤشرات أن البيئة الاقتصادية الفلسطينية ما زالت غير مهيأة لانطلاقة تنموية فعالة تستند إلى تفعيل دور القطاع الخاص في إنتاج الخدمات، وذلك على الرغم من تأسيس العديد من المؤسسات المعنية بتطوير القطاع الخاص [لمزيد من التفاصيل، انظر جدول 23].

5- الخلاصة والتوصيات

5-1 الخلاصة

يساهم قطاع الخدمات الفلسطيني بما متوسطة 52.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-2000، بعد أن كانت مساهمته في منتصف السبعينيات حوالي 46.7%، ويعزى ذلك إلى تراجع مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، كما تزامن ذلك مع ازدياد، مساهمة قطاع البناء والإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي.

ويساهم قطاع الخدمات بتشغيل 61% من القوى العاملة الفلسطينية، ووجد أن قطاع خدمات التجارة الداخلية الذي يشتمل على تجارة الجملة والتجزئة وبيع وصيانة المركبات وبيع الوقود يستحوذ على 62.5% من العاملين في قطاع الخدمات خلال الفترة 1995- 2001، ويعزى ارتفاع التوظيف في قطاع الخدمات الفلسطيني إلى ازدياد وتيرة التوظيف في مؤسسات القطاع العام، في حين لم تتجاوز مساهمة الأنشطة الخدمية أكثر من 9% من التكوين الرأسمالي الإجمالي في العام 2000، وهذا يعكس انخفاض الاستثمار في هذا القطاع، والذي تركز أساساً في قطاعات النقل والبريد والاتصالات. ومن المتوقع أن يزداد الاستثمار في قطاع الخدمات عندما تزال وتقلص القيود والعوائق التي تفرضها إسرائيل على أداء خدمات الاتصالات، وبخاصة الهاتف المحمول، وتعتبر خدمات الاتصالات من الخدمات الرئيسة التي يعتمد عليها في إنتاج العديد من الخدمات.

كما وجد أن إنتاجية العمالة المستخدمة في إنتاج الخدمات كانت تزيد على قيمة الأجور السنوية، وعلى ذلك فإنه بإمكان منشآت الخدمات استيعاب المزيد من العمالة، وذلك وفقاً للمعطيات التي كانت سائدة خلال الفترة 1995-2001. إلا أن

انخفاض الطلب على تلك الخدمات منذ أكتوبر 2000 أدى إلى انخفاض الاستثمار في تلك القطاعات، وبالتالي انخفاض حجم التوظيف فيها، الأمر الذي قلل من قدرة القطاع الخاص على استيعاب العمالة الفلسطينية بحوالي 70%، إذ انه يساهم في تشغيل أكثر من 65% من مجموع القوى العاملة الفلسطينية.

وفي إطار تقييم الدراسة لأداء القطاعات الخدمية العاملة في الأراضي الفلسطينية، تبين أن أعلى معدلات للأجور سجلت للعاملين في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والبريد والاتصالات، وكان أدنى معدلات للأجور تلك التي تدفع للعاملين في أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية وأنشطة بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود.

وتفاوتت إنتاجية العمال في الأنشطة الخدمية، إذ وصلت أعلى معدل لها في قطاعات التخزين والبريد والاتصالات، وتلتها قطاعات تجارة الجملة والنقل المنظم وغير المنظم والمطاعم والفنادق والأنشطة العقارية والإيجارية وتكنولوجيا المعلومات. أما من حيث كثافة رأس المال، فقد وجد أن رأس المال تركز في قطاعي البريد والاتصالات والتخزين، أما بقية الخدمات فهي كثيفة العمل.

وتبين من الدراسة مدى تدني جودة الخدمات التي تقدمها مؤسسات القطاع العام، وبخاصة خدمات التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية الأخرى، إذ يواجه هذا القطاع مشكلات عدة تتمثل في الترهل الوظيفي، فارتفعت نسبة العاملين في هذا القطاع إلى عدد العاملين الكلي من 15% العام 1995 إلى 19.5% العام 2000، ومع ذلك لم يصل الاستثمار في البنية التحتية إلى أكثر من 70 مليون دولار؛ أي ما يعادل 2% من الناتج المحلي الإجمالي. كما أنه يعاني من الفساد وعدم الوضوح في الأنظمة والقوانين وغياب الشفافية والمساءلة، وانخفاض حصة الوزارات الرئيسية التي تقدم خدمات عامة كالتعليم، والصحة، وخدمات اجتماعية أخرى من النفقات الجارية الكلية. وقد بلغت نسبة العاملين في وزارتي التربية والتعليم العالي والصحة حوالي 60.9% من عدد العاملين في المؤسسات والوزارات الحكومية المدنية، فيما تستحوذ فاتورة الرواتب على ما متوسطه 58% من الموازنة الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1995-

2000. ويعزى التضخم الكبير في أعداد العاملين في القطاع العام إلى توفر مصادر التمويل من الدول المانحة والإيرادات الجارية من الضرائب للإنفاق على الرواتب والأجور، الأمر الذي ترتب عليه نشوء قطاع العام غير فعال وبأجور وإنتاجية منخفضة، ما أدى إلى منع حدوث أي نمو حقيقي في الاقتصاد الفلسطيني في ظل وجود قطاع خاص ضعيف يعتمد على إنتاج خدمات تقليدية كثيفة العمل ترتبط بقطاعي التصدير والاستيراد.

أما قطاع الوساطة المالية، فتشكل مؤسساته نسبة قليلة من عدد المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات، والحال ينطبق كذلك على نسبة العاملين في هذه القطاع، إذ يتكون من 45 مؤسسة (باستثناء محلات الصرافة) ويعمل فيها حوالي 4 آلاف عامل، ويقدر إنتاجهم بـــ 191 مليون دولار سنة 2001. ويشكل الجهاز المصرفي الجزء الأكبر من قطاع الوساطة المالية. ويتكون الجهاز المصرفي من البنوك العاملة في المناطق الفلسطينية، ومؤسسات الإقراض، والصرافين، وسلطة النقد الفلسطينية. وقد بلغ عدد البنوك العاملة في المناطق الفلسطينية 23 بنكاً العام 2003، موزعة بين 4 بنوك استثمارية، و4 بنوك إسلامية، و14 بنكاً تجارياً، إضافة إلى المؤسسة المصرفية الفلسطينية. وقد بلغ رأسمال البنوك العاملة في المناطق الفلسطينية حوالي 250 مليون دولار العام 2000، ثم انخفض ليصل إلى 197.7 مليون دولار مع نهاية حزيران العام 2003. أما عن ودائع البنوك فقد ارتفعت بمقدار 111% خلال الفترة 1996- حزيران 2003. وقد تبين أن البنوك توظف نسبة كبيرة من ودائعها في الخارج، حيث بلغت نسبتها من إجمالي الودائع العام 1996 حوالي 68%، وانخفضت إلى 59% نهاية حزيران من سنة 2002. وعند النظر إلى نسبة التسهيلات الائتمانية من الودائع، يتبين أنها ارتفعت حوالي 21.6% العام 1996، ووصلت إلى 23.6% العام 2003، وبلغت أعلى معدلاتها العام 2000، حيث وصلت إلى 38%. إلا أن تلك تعتبر نسباً متدنية مقارنة بالدول المحيطة، ما يشير إلى تواضع دور البنوك في تمويل الأنشطة الاقتصادية في المناطق الفلسطينية. وما يعزز هذا الاستنتاج أن حصة الإقراض التنموي الذي يشتمل على قطاعات الزراعة والصناعة والإنشاءات، تشكل فقط حوالي 23.4% من

إجمالي التسهيلات في نهاية حزيران العام 2003، في حين بلغت حصة الإقراض غير التنموي 76.6%، وذلك للفترة نفسها.

وتنتشر في المناطق الفلسطينية خدمات مصرفية عالية الخطورة مثل السحب على المكشوف في الحسابات الجارية، واستخدام الشيكات تحت التحصيل كأداة ضمان. بالمقابل، تركز الخدمات المصرفية في الائتمان قصير إلى متوسط الأجل، وتوجيه هذه التسهيلات لخدمة القطاع التجاري بشكل رئيسي مع إهمال شبه كامل للقطاعات الإنتاجية. إضافة إلى ذلك، تتميز البيئة التي يعمل فيها الجهاز المصرفي الفلسطيني بتطور حجم العمل المصرفي بوتيرة أسرع من وتيرة تطور الهيكل الرقابي لسلطة النقد، الضعف الكبير في مستوى مهنة المحاسبة والتدقيق الخارجي.

ويواجه قطاع الخدمات الفلسطيني العديد من العوائق والقيود التي تمثلت فيما يلي:

- القيود الصارمة التي فرضتها إسرائيل على حركة السلع والأشخاص ووسائل النقل بين المناطق الفلسطينية بدواعٍ أمنية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل والشحن والسفر، وقد ترتب على ذلك أن تراجع أداء القطاعات الخدمية، وبخاصة خدمات النقل وتجارتي الجملة والتجزئة بشكل كبير، وقد ارتفعت وتيرة تلك الإجراءات خلال العامين الماضيين من الانتفاضة الفلسطينية الثانية، والتي ترتبت عليها خسائر جسيمة لحقت بكافة القطاعات الخدمية الفلسطينية كالتعليم، والصحة، والسياحة، والنقل والاتصالات، والمصارف، وشركات التأمين.
- ضعف خدمات البنية التحتية من الكهرباء والاتصالات والمواصلات، وقد عمدت السلطات الإسرائيلية إلى فرض العديد من القيود التي حدت من إنتاج واستخدام تلك الخدمات، وذلك ليزداد الاعتماد على إسرائيل في الحصول عليها.
- القيود المتعلقة بتمويل الاستثمارات في القطاع الخاص، وتمثلت تلك القيود بارتفاع سعر الفائدة وعدم توفر الضمانات اللازمة للحصول على التمويل.

- القيود المتعلقة بالأطر المؤسسية والتشريعية: لقد عكست مجموعة من المؤشرات الخاصة بتقييم مؤسسات القطاع الخاص للخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية، تدني مستوى تلك الخدمات وعدم كفاءتها.
- إن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، والذي تمثل سببه الرئيسي والمباشر بالاحتلال الإسرائيلي، قد زاد من درجة المخاطر الاستثمارية، في ظل غياب عملة وطنية، الأمر الذي ينجم عنه تحويل فوائض البنوك إلى خارج المناطق الفلسطينية.
- كما تعاني المؤسسات المصرفية من نقص في الخبرات والكفاءات الموجودة.
- المشكلات الناجمة عن الممارسات الخاطئة التي تقوم بها شركات التأمين نفسها.
- ضعف التزام شركات التأمين بتعليمات مراقب التأمين.
- عدم قيام أو تأخر الشركات في تزويد مكتب مراقب شركات التأمين بالكشوف والمعلومات والقوائم المالية الدقيقة اللازمة لقيامه بمراقبتها وبخاصة وضعها المالي، ما يفقد القدرة على رصد أداء هذه الشركات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لوقف أو لتصحيح الأخطاء والتجاوزات التي تقوم بها شركات التأمين. والتي لا تلتزم غالبا بتعليمات مراقب التأمين للقيام بالعديد من الممارسات الخاطئة مثل المضاربة السعرية على حساب نوعية الخدمات التي تقدمها.
- كما أسهم تواضع أداء الأجهزة الحكومية، وبخاصة مراقب شركات التأمين، والشرطة، والأجهزة القضائية، ووزارتي الصحة، والعمل، في خلق المزيد من المشاكل لشركات التأمين. ويشمل ذلك غياب قانون تأمين فلسطيني يحكم وينظم صناعة التأمين، ويحدد أعمال شركات التأمين والتزاماتها، ومسؤولية الرقابة عليها.
- ضعف أداء جهاز الرقابة على أنشطة شركات التأمين، بسبب النقص في الموارد البشرية، الفنية والمالية المتاحة لمراقب شركات التأمين. وتهاون أجهزة الشرطة في مراقبة السيارات غير المؤمنة.
- ضعف الوضوح والشفافية في ترسيه عطاءات التأمين في المشاريع التي تديرها السلطة، وانتشار ظاهرة التلاعب في تقارير الحوادث، وتعاطف بعض الأطباء في

القطاعين العام والخاص مع المصابين في الحوادث التي تغطيها شركات التأمين عند تقدير نسبة العجز أو الضرر المترتب على الإصابة.

- ضعف ثقافة التأمين بين الأفراد والمؤسسات، ما أسهم في إحجام بعضهم عن شراء خدمات التأمين، وبخاصة تأمين المركبات، والتأمين ضد إصابات العمل، والتأمين على الحياة.
- كما تعاني سوق فلسطين للأوراق المالية من مشكلات عدة عملت على ضعف حجم التداول ومحدودية دور السوق في حشد الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار الإنتاجي، ومن تلك المشكلات:

  - غياب هيئة رقابة مستقلة.
  - ضعف إجراءات الإفصاح المالي.
  - ضعف دور شركات الوساطة.
  - ضعف ثقافة الاستثمار في الأوراق المالية بين المواطنين.

5-2 التوصيات

يعتمد تنشيط دور قطاع الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني على قيام القطاع الخاص والجهات الرسمية في القطاع العام باتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها زيادة دور هذا القطاع في استيعاب القوى العاملة من جهة، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. إلا أن ذلك يعتمد أيضاً على مدى قدرة القطاع الخاص على إحداث تغييرات في التركيب الهيكلي لقطاع الخدمات من خلال التوجه نحو إنتاج خدمات كثيفة المعلومات بدلاً من تركزها في الخدمات كثيفة العمل. إن من شأن ذلك أن يساعد على تقليل العجز في الميزان التجاري والعمل على استيعاب العنصر البشري المؤهل والمدرب من خريجي المعاهد العليا والجامعات، ويعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات المتعلقة بالأنشطة

الخدمية المختلفة، وتلك المتعلقة بقطاع الوساطة المالية، أما التوصيات المتعلقة بالأنشطة الخدمية المختلفة، فيمكن عرضها على النحو التالي:

- ✧ على الجهات المعنية من صانعي القرار، والمسؤولين في القطاعين العام والخاص والمستثمرين إدراك أهمية ودور الخدمات في الاقتصاد القومي الذي يعتبر أساساً لصياغة السياسات والإجراءات لتحقيق العديد من الأهداف مثل:
  1. تحقيق نمو اقتصادي حقيقي يعتمد على العوامل الداخلية الكامنة في الاقتصاد القومي.
  2. زيادة استيعاب القوى العاملة.
  3. تنشيط التدفقات من الصرف الأجنبي بالعملات الصعبة إلى الاقتصاد القومي.
  4. تحسين مستوى المعيشة.
  5. تعزيز دور القيم والمفاهيم الخلاقة في المجتمع التي تنظر إلى التعليم العالي استثماراً أو تأميناً يدفع مقدماً على شكل أقساط لتوفير فرصة عمل للخريج بدخل مقبول.

- ✧ ضرورة العمل على اتخاذ الآليات المناسبة لتوفير فرص العمل ذات الأجور والإنتاجية العالية، وتأخذ بعين الاعتبار تعزيز التشابك والتداخل بين قطاع الخدمات والقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- ✧ أن تقوم الجهات المعنية بصياغة السياسات المناسبة والفعالة التي تستند إلى البيانات والمعلومات التي تغطي كافة الأنشطة الخدمية من حيث الاستهلاك، والاستثمار، والإنتاج، والاستيراد والتصدير، وإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى تعظيم دور الخدمات الفلسطينية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير، حيث أن هناك العديد من الأنشطة التي لم يتم حصرها وتغطيتها وتوثيقها على الرغم من اعتبارها ضمن الاقتصاد غير المنظم، وإن من شأن ذلك أن يوجه الاستثمارات نحو الخدمات التي تعتمد على الاتصالات والمعلومات التي يعتمد عليها في تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية السلعية والخدمية.

- يجب العمل على إصدار التشريعات والأنظمة واللوائح التي تستهدف حماية صناعة الخدمات، وذلك لتشجيع الإنتاج من الخدمات وبخاصة التي تتوفر عناصر إنتاجها في السوق المحلية. ومن المتوقع أن تغطي تلك التشريعات كافة القضايا المرتبطة والمتعلقة بالترخيص، والضرائب، والجودة، والمواصفات، والاستثمار الأجنبي، والقواعد والأنظمة المرتبطة بتدفق الخدمات مع الاقتصادات الخارجية.
- تحديد دور مؤسسات القطاعين الخاص والعام في إنتاج الخدمات الإنتاجية والمهنية كالخدمات الهندسية، والمالية، وخدمات النقل، والسياحة، وبخاصة أن مؤسسات القطاع الخاص ما زالت تفتقر إلى الخبرة الكافية التي تؤهلها لإنتاج خدمات ذات قدرة تنافسية في الأسواق المحلية. أما دور القطاع العام والمباشر فيتركز في دعم القطاع الخاص لإنتاج الخدمات التي تعتمد على خدمات المنافع العامة من الكهرباء والمياه والاتصالات، التي يعتبر توفرها شرطاً لازماً وأساسياً لإنتاج خدمات القطاع الخاص.
- على الجهات المعنية العمل على صياغة السياسات الزراعية والصناعية التي تستهدف تعزيز دور القطاعين في إنتاج سلع ذات قدرة تنافسية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير، وبخاصة أن تعزيز دور خدمات التوزيع مثل تجارة الجملة وتجارة التجزئة والنقل يعتمد على مدى مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والبناء في الناتج المحلي الإجمالي والذي سينعكس مباشرة على تحويل دور تلك الخدمات في تعزيز وتنشيط سياسة إحلال الواردات بمنتجات محلية.
- من الملاحظ تدني حصة النفقات الجارية للخدمات الاجتماعية من النفقات الجارية الكلية، وهذا أسهم في تدني نوعية الخدمات الحكومية. ولذلك، فإنه لا بد من إعادة النظر في أولويات الموازنة العامة الفلسطينية وأن تكون بناء على الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني وغير مرتبطة بأجندة التمويل، وبخاصة أن جزءاً مهماً من العجز في الموازنة الجارية تتم تغطيته من خلال المنح والمساعدات والقروض التي تقدمها الجهات المانحة، ومن ناحية أخرى لا بد من العمل على النهوض بقطاعات الصحة، والتعليم، ورفع جودة الخدمات التي تقدمها

للمجتمع، وذلك وفقاً لخطط مدروسة ومحددة بجدول زمني معين، يتم خلالها النهوض بمؤشراتها الكمية والنوعية.

- ✧ لا بد من اتخاذ العديد من السياسات التي تستهدف إعادة هيكلة البرامج في الجامعات لتكون مخرجاتها من الخريجين والأبحاث والخدمات الاستشارية الأخرى منسجمة ومتوافقة مع احتياجات القطاعين الخاص والعام، وأن تكون لدى الخريجين القدرة على مواكبة التغيرات العالمية لاستيعاب التكنولوجيا، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات، حيث أصبح توفرها شرطاً أساسياً ولازماً لتطوير قطاع الخدمات بفروعه المختلفة، من الخدمات الإنتاجية، والشخصية، والاجتماعية، وخدمات التوزيع.

أما بالنسبة للجهاز المصرفي وقطاع الوساطة المالية وشركات التأمين، فقد خرجت الدراسة بمجموعة من المقترحات الهادفة إلى تحسين أدائها، ويمكن عرض تلك المقترحات على النحو التالي:

- ✧ تشجيع دمج البنوك الصغيرة مع بعضها البعض لتقوية مركزها المالي وقدراتها على الإقراض متوسط وطويل الأجل وتحسين خدماتها.
- ✧ تطوير آليات لتطوير الإقراض طويل الأجل.
- ✧ تطوير الآليات لتمويل المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- ✧ تطوير سلطة القضاء كسلطة مستقلة عن السلطة التنفيذية.
- ✧ تفعيل دور سلطة أراضٍ فلسطينية.
- ✧ تطوير الإطار القانوني اللازم لإدخال سندات البلدية وسندات الشركات والتمويل التأجيري كآليات للتمويل المتوسط والطويل الأجل.
- ✧ تقوية تبادل المعلومات مع المصارف.
- ✧ سن قانون للرهونات المنقولة.
- ✧ إنشاء محاكم تجارية فعّالة.
- ✧ تطوير مصادر المعلومات.
- ✧ الإسراع في إصدار قانون التأمين الفلسطيني والتشريعات الأخرى ذات العلاقة.
- ✧ تفعيل دور مراقب شركات التأمين.

- ✧ تشديد الرقابة على المركبات غير المؤمنة وتوخى الدقة في إعداد تقارير الحوادث.
- ✧ حث وزارة العمل على مراقبة المنشآت والتأكد من قيامها بتأمين موظفيها حسب القانون.
- ✧ اعتماد سياسة ترخيص لشركات التأمين والوكلاء على أسس جدواها الاقتصادية ومدى حاجة السوق الفلسطينية.
- ✧ توخي الشفافية في طرح عطاءات التأمين للمشاريع الحكومية والممتلكات العامة.
- ✧ إتباع سياسة المعاملة بالمثل عند ترخيص الشركات الأجنبية.

المراجـــــــــع

اشتية، محمد (1999): الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار، بكدار، رام الله.

الأونكتاد (2001)، التقرير السنوي، عمان 2002.

ـــــــــــــ (2002)، تقرير عن مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني. الأونكتاد، جنيف.

البنك المركزي الأردني. النشرة الشهرية الإحصائية، أعداد مختلفة، عمان– الأردن.

تقارير غير منشورة صادرة عن وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية حول الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (أكتوبر 2000–سبتمبر 2002).

جرادات، ناصر (2003):،القدرة التسويقية للمنتجات الغذائية في ظل الحصار والإغلاق، دراسة ميدانية لسوق الضفة الغربية وقطاع غزة، رسالة ماجستير، جامعة القدس.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000a): مسح النقل، القطاع غير المنظم، 1999، نتائج أساسية، رام الله، فلسطين.

ـــــــــــــ (2000b): مسح التجارة الداخلية، 1999، نتائج أساسية، رام الله، فلسطين.

ـــــــــــــ (2000c): مسح الخدمات، 1999، نتائج أساسية، رام الله، فلسطين.

ـــــــــــــ (2000d): مسح القوى العاملة، 1999، نتائج أساسية، رام الله، فلسطين.

ـــــــــــــ (2002): مسح التغذية، 2002، المؤتمر الصحافي حول نتائج المسح، رام الله، فلسطين.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (1995): إحصاءات القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، رام الله، فلسطين.

ـــــــــــــ (1996): مسح التجارة الداخلية، 1994، نتائج أساسية، رام الله، فلسطين.

ـــــــــــــ (1998): إحصاءات النقل والمواصلات والاتصالات في الضفة الغربية وقطاع غزة، نتائج أساسية، رام الله، فلسطين.

الزغموري، عودة. ترويج القطاعات الريادية، ورقة عمل قدمت في المؤتمر الدولي للتشغيل، وزارة العمل، 11–1998/5/13، رام الله– فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية. النشرة الإحصائية، أعداد مختلفة، رام الله.
الطراونة، محمد (2002): الجودة الشاملة والقدرة التنافسية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 29، العدد1.
عبادي، سليمان، وصرصور، محمد، وفرعون، علي (2001): أداء البنوك الإسلامية في فلسطين: تقييم أولي. نابلس: مركز تطوير القطاع الخاص.
عبد الرازق، عمر (2001): الاستثمار الفلسطيني من منظور التنمية البشرية: 1993–1998. في السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين: 1994–1999، رام الله: جامعة بيرزيت–برنامج دراسات التنمية.
قديح، وائل (1998): واقع صناعة التأمين في الضفة الغربية وقطاع غزة. غزة: مركز التخطيط، مكتب الرئيس.
مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) (2000): مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص: نتائج المؤتمر وتوصيات القطاع الخاص، رام الله.
مركز الحقوق– جامعة بيرزيت. البيئة القانونية في فلسطين. ورقة عمل قدمت في المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، رام الله، 11–13–5–1998.
مركز التجارة العالمية (1999): دليل دوائر الأعمال إلى نظام التجارة العالمي.
مركز تطوير القطاع الخاص (2001): مسح أوضاع القطاع الخاص في فلسطين، سلسلة المسوحات الاقتصادية رقم (1)، نابلس: مركز تطوير القطاع الخاص.
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني–ماس (d2000): حداد، أمين، وجبر، هشام، ومكحول، باسم. مراجعة نقدية لمشروع قانون المصارف الفلسطيني. رام الله.
ـــــــــــــ (1997): خانو، مارك، ساير، إدوارد، قطاع السياحة الفلسطيني: الوضع الراهن وإمكانيات المستقبل، رام الله.
ـــــــــــــ (a2000): الجعفري، محمود، التجارة الخارجية الفلسطينية – الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية، رام الله.
ـــــــــــــ (b2000): الجعفري، محمود، العارضة، ناصر، التجارة الخارجية الفلسطينية–الأردنية، واقعها وآفاقها المستقبلية، رام الله.
ـــــــــــــ (c2002): الجعفري، محمود، العارضة، ناصر، التجارة الخدمية الفلسطينية: الواقع والآفاق، رام الله.

ـــــــــــــــ (c2000): الجعفري، محمود، العارضة، ناصر، مسيف، مسيف، التجارة الخارجية الفلسطينية–المصرية، واقعها وآفاقها المستقبلية، رام الله.

ـــــــــــــــ (2002a): الجعفري، محمود، العارضة، ناصر، تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني وسبل تعزيزه، رام الله.

ـــــــــــــــ (2001c): الجعفري، محمود، العارضة، ناصر، مصادر ومنهجية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية الخدمية، رام الله.

ـــــــــــــــ (d2001): شلبي، ياسر، السعدي، نعيم، المالكي، مجدي، (مشرف) تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ـــــــــــــــ (2001d): عبد الرازق، عمر، وآخرون، تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2000/9/29–2001/6/30، رام الله

ـــــــــــــــ (a2001): المراقب الاجتماعي، عدد خاص، رام الله.

ـــــــــــــــ (2001b): المراقب الاقتصادي، عدد خاص، رام الله.

ـــــــــــــــ (d 2002): نصر، محمد، دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، رام الله.

ـــــــــــــــ (1999): ناصر، يوسف، مشاريع الأعمال الصغيرة الفلسطينية في الضفة الغربية طبيعتها وشروط نجاحها، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، رام الله.

ـــــــــــــــ (2002b): عبد الرازق، عمر، هيكل الموازنة العامة الفلسطينية، رام الله.

ناصر، محمد (1994): التسويق الداخلي للسلع والخدمات وإدارة مؤسسات التجارة الداخلية، دمشق.

Economist Intelligence Unit: Country Report، Israel and Palestinian Territories، various issues.

El- Jafari، M. (1997): The Expected Impacts of the Arab Israeli Economic Agreements on Palestinian Agriculture، Research in Middle East Economies، Vo 12، pp 101-121.

_____ (1991): "Non- Trade Tariff Barriers": The Case of the West Bank and Gaza Strip، Agricultural Exports، Journal World Trade.

Gershuny J. and I، Miles(1983): The New Services Economy، The Transformation of .Employment in Industrial Societies، New York، Praeger Publishes.

Israeli Central Bureau of Statistics، A: Statistical Abstract of Israeal، various issues.
_____ B:National Accounts of Judea، Samaria and Gaza Area Statistics، various issues.
MAS and World Bank (1999): Development Under Adversity، The Palestinian Economy in Transition، published by the World Bank، Washington D.C.
UNCTAD (1995): Developments in the Services Sector in the West Bank and Gaza Strip، 1967-1990.
_____ (1993): Fostering Competitive Services Sectors، A competitive Analysis of Services in Developing Countries، Geneva، 1993.
_____ (1994): Main Featuers of Domestic and External Merchandise Trade of the West Bank and Gaza Stip.
_____ (1996): Prospects for Sustained Development of the Palestinian Economy: Strategies and Polices for Reconstruction and Development، Geneva
_____ (.2000): Promoting Cooperation Between Palestinian Authority with Egypt، and Jordan in Improving Sub-region Trade Related Services.
_____ (1990): Services in Asia and the Pacific، selected papers، vol.1. United Nations، New York، 1990.
_____ (1991): The Tourism Sector and Related Services in the Palestinian Territory Under Israeli Occupation،Geneva.
United Nations : National Accounts of Statistics، various issues.
_____ (2002): The Impact of Closure and Other Mobility Restrictions on Palestinian productive Activities، January 2002- July 2002.
_____ (2002): The Impact on the Palestinian Economy of Confrontation، Border Closures and Mobility Restrictions، Report Prepared by UNSCO.
www. pnic.gov.ps.
www.pcbs.org.

الملحـــــق الإحصائـــــــي

قائمة جداول الملحق الإحصائي

جدول 1: الأهمية النسبية لقطاع الخدمات بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1968-2000 (%) 119

جدول 2: العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي وميزان المدفوعات خلال الفترة 1968-2000 (بالمليون دولار) 121

جدول 3-أ: عدد المشتغلين في الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2002) 123

جدول 3-ب: التوزيع النسبي للعاملين في الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2002 (%) 124

جدول 4-أ: قيمة الإنتاج في الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2002 (بالألف دولار) 125

جدول 4-ب: المساهمة النسبية لكل نشاط من الأنشطة الخدمية في الإنتاج الكلي لتلك الأنشطة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2002 (%) 126

جدول 5-أ: التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت للأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2002 (بالألف دولار) 127

جدول 5-ب: المساهمة النسبية لكل نشاط من الأنشطة الخدمية في التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت لتلك الأنشطة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2002 128

جدول 6-أ: تعويضات العاملين في الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2002 (بالألف دولار) 129

جدول 6-ب: المساهمة النسبية لكل نشاط من الأنشطة الخدمية في تعويضات العاملين لتلك الأنشطة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2001 (%) 130

جدول 7-أ: عدد المؤسسات العاملة في الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2002 131

جدول 7-ب: التوزيع النسبي للمؤسسات العاملة في الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2002 (%) 132

جدول 8-أ: القيمة المضافة للأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2002 (بالألف دولار) 133

جدول 8–ب: المساهمة النسبية لكل نشاط من الأنشطة الخدمية في القيمة المضافة لتلك الأنشطة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995–2002 (%) 134
جدول 9: بعض المؤشرات الاقتصادية لقطاع الوساطة المالية في المناطق الفلسطينية العام 2001 (القيمة بالألف دولار أمريكي) 135
جدول 10: رأسمال وموجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية 135
جدول 11: هيكل ودائع الجهاز المصرفي وبعض أوجه استخدام أصوله 136
جدول 12: توزيع ودائع البنوك الإجمالية حسب نوعها 136
جدول 13: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوعها 137
جدول 14: بعض مؤشرات أداء فروع البنوك الأردنية العاملة في الأراضي الفلسطينية 137
جدول 15: توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية حسب الأهمية ولسنوات مختلفة (%) 138
جدول 16: متوسط أجر العامل بأجر في الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995– 2002 (بالألف دولار) 139
جدول 17: متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج في الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995–2002 (بالدولار) 140
جدول 18: متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة (الإنتاجية) في الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995–2002 (بالدولار) 141
جدول 19: كثافة رأس المال في الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995–2002 (بالدولار) 142
جدول 20: تأثير الإجراءات الإسرائيلية على بعض مؤشرات أداء الجهاز المصرفي في المناطق الفلسطينية (مليون دولار) 143
جدول 21: نسبة القيمة المضافة من الإنتاج للأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995–2001 (%) 144
جدول 22: إنتاجية الدولار المنفق على العمل للأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995–2001 (بالدولار) 145
جدول 23: تقييم مستوى الخدمات التي تقدمها مؤسسات القطاع العام (% من عينة المنشآت)
جدول 24: تقييم إجمالي لمستوى الخدمات التي تقدمها الوزارات ذات العلاقة 146

جدول 1: الأهمية النسبية لقطاع الخدمات بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني
خلال الفترة 1968-2000 (%)

السنة	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (%)	مساهمة قطاع الخدمات في التوظيف (%)	مساهمة قطاع الخدمات في التكوين الرأسمالي (%)	مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في التشغيل (%)
1968	55	40	-	40.6	-
1969	56	35	-	44.9	-
1970	50	36	-	40.6	52.5
1971	49	38	-	40.5	-
1972	48	37	-	44.7	-
1973	47	37	-	39.6	-
1974	40	35	-	46.7	-
1975	46	36	-	35.6	46.3
1976	43	37	-	39.3	-
1977	46	38	-	34.4	-
1978	42	37	-	37.6	-
1979	44	35	-	30.8	-
1980	45	36	-	36.9	44.7
1981	45	37	-	33.8	42.3
1982	48	37	-	34.3	43.1
1983	50	37	-	32.7	42.1
1984	56	38	-	31.6	41.1
1985	55	39	-	30.4	40.5
1986	46	36	-	37.9	41.2
1987	51	39	-	31.9	39.7
1988	44	46	-	48.2	43.3
1989	55	49	-	38.5	39.6
1990	48	50	-	46.2	40.9
1991	55	49	-	39.4	41.3
1992	46	48	-	47	41.8
1993	57	47	-	46	-
1994	52	45	2.5	28	-
1995	54	55	3.5	24	30.8

السنة	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (%)	مساهمة قطاع الخدمات في التوظيف (%)	مساهمة قطاع الخدمات في التكوين الرأسمالي (%)	مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في التشغيل (%)
1996	52	51	7.5	28	31.9
1997	51	57	7.3	25	30
1998	51	61	6	25	30.1
1999	52	60	10	24	30.1
2000	53	61	9	26	29.3
2001				20.8	26.4
2002					27.8

المصدر: البيانات الخاصة بالفترة 1968–1993 من: National Accounts of Judea,Sameria and Gaza Area, various issues ، والحسابات القومية الفلسطينية للفترة 1994–2000، أعداد مختلفة.

(–) تعني البيانات غير متوفرة.

جدول 2: العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي وميزان المدفوعات خلال الفترة 1968-2000 (بالمليون دولار)

السنة	العجز في الميزان التجاري السلعي	العجز في الميزان التجاري الخدمي	العجز في الميزان التجاري (السلعي والخدمي)	العجز في ميزان المدفوعات
1968	-	-	-	-
1969	-	-	-	-
1970	-70.3	6.1	-64.2	34
1971	-49.1	17.2	-31.9	30.9
1972	-80.2	33	-47.2	35.9
1973	-110.2	37	-73.2	1.7
1974	-177.2	36	-141.2	-51.6
1975	-212.5	48	-164.5	-86.6
1976	-201.9	34	-167.9	1.3
1977	-248.7	34	-214.7	-49.7
1978	-192.4	35	-157.4	19.4
1979	-300.7	53	-247.7	-23.4
1980	-325.9	41	-284.9	-29.5
1981	-340.8	42	-298.8	-14.8
1982	-335.5	67	-268.5	28.5
1983	-399	-149	-250	40.6
1984	-384	-188	-572	-5.1
1985	-390	-181	-571	-141.4
1986	-504	-222	-726	-133.3
1987	-657	-135	-792	-45.2
1988	-467	-262	-729	62
1989	-475	-249	-724	53
1990	-612	-285	-897	20
1991	-900	-273	-1173	-307
1992	-925	-26	-951	-28
1993	-794	-50	-844	-100
1994	-642	-24	-666	-24

السنة	العجز في الميزان التجاري السلعي	العجز في الميزان التجاري الخدمي	العجز في الميزان التجاري (السلعي والخدمي)	العجز في ميزان المدفوعات
1995	-1226	0	-1226	-749
1996	-1356	-22	-1378	-1024
1997	-1321	-52	-1373	-897
1998	-1250	-60	-1310	-665
1999	-1666	-87	-1753	-831
2000	-1377	-91	-1468	-661

المصدر: البيانات الخاصة بالفترة 1968–1993 من: National Accounts of Judea,Sameria and Gaza Area, various issues، والحسابات القومية الفلسطينية للفترة 1994–2000، أعداد مختلفة.

(–) تعني البيانات غير متوفرة.

جدول 3-أ: عدد المشتغلين في الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2002)

السنة	بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	النقل المنظم*	النقل غير المنظم	التخزين*	البريد والاتصالات*	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية والإيجارية	التعليم	الصحة والعمل الاجتماعي	الخدمة الاجتماعية والشخصية	تكنولوجيا المعلومات	المجموع
1994	11,684	10,959	47,635	1,215	-	449	9	-	-	-	-	-	-	-
1995	11,973	10,512	43,621	1,575	-	655	17	7,123	6,919	9,679	11,702	6,022	-	97,825
1996	13,289	11,470	51,255	1,692	9,854	953	43	6,817	8,904	9,838	12,225	6,328	-	119,379
1997	12,562	9,463	46,495	1,508	9,049	1,123	1,176	7,830	7,999	6,645	9,286	6,511	-	107,085
1998	11,455	8,962	48,047	1,577	8,013	1,352	1,693	8,103	8,185	10,557	7,692	7,436	-	111,617
1999	11,588	10,662	52,957	2,479	11,024	1,044	2,276	8,782	7,809	9,993	10,442	9,169	232	126,869
2000	12,009	10,807	53,098	2,000	10,766	977	2,375	7,348	8,960	8,422	9,977	9,605	208	136,552
2001	12,199	10,889	59,400	1,259	10,414	689	2,213	6,858	8,240	10,763	10,172	7,389	n.a	140,485
2002	11,318	9,408	56,148	1,217	-	560	1,943	5,537	8,364	8,872	12,454	9,195	-	125,016

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجارة الداخلية ومسح الخدمات، ومسح النقل المنظم وغير المنظم، أعداد مختلفة.

*البيانات الخاصة بالنقل المنظم والتخزين والبريد والاتصالات خلال الفترة (1994-1999)، والعام 2001 تتعلق بباقي الضفة الغربية وقطاع غزة (أي باستثناء العاصمة القدس).

(-) تعني البيانات غير متوفرة.

جدول 3–ب: التوزيع النسبي للعاملين في الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995–2002 (%)

السنة	بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	النقل المنظم	النقل غير المنظم	التخزين	البريد والاتصالات	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية والإيجارية	التعليم	الصحة والعمل الاجتماعي	الخدمة الاجتماعية والشخصية	تكنولوجيا المعلومات
1995	12.24%	10.75%	44.59%	1.61%	-	0.67%	0.02%	7.28%	7.07%	9.89%	11.96%	6.16%	-
1996	11.13%	9.61%	42.93%	1.42%	8.25%	0.80%	0.04%	5.71%	7.46%	8.24%	10.24%	5.30%	-
1997	11.73%	8.84%	43.42%	1.41%	8.45%	1.05%	1.10%	7.31%	7.47%	6.21%	8.67%	6.08%	-
1998	10.26%	8.03%	43.05%	1.41%	7.18%	1.21%	1.52%	7.26%	7.33%	9.46%	6.89%	6.66%	-
1999	9.13%	8.40%	41.74%	1.95%	8.69%	0.82%	1.79%	6.92%	6.16%	7.88%	8.23%	7.23%	0.18%
2000	8.79%	7.91%	38.88%	1.46%	7.88%	0.72%	1.74%	5.38%	6.56%	6.17%	7.31%	7.03%	-
2001	8.68%	7.75%	42.28%	0.90%	7.41%	0.49%	1.58%	4.88%	5.87%	7.66%	7.24%	5.26%	-
2002	9.05%	7.53%	44.91%	0.97%	-	0.45%	1.55%	4.43%	6.69%	7.10%	9.96%	7.36%	-

المصدر: حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(–) تعني البيانات غير متوفرة.

جدول 4-أ: قيمة الإنتاج في الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2002 (بالألف دولار)

السنة	بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	النقل المنظم*	النقل غير المنظم	التخزين*	البريد والاتصالات*	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية والإيجارية	التعليم	الصحة والعمل الاجتماعي	الخدمة الاجتماعية والشخصية	تكنولوجيا المعلومات	المجموع
1994	158,911	242,766	269,738	21,848	-	3,570	111	-	-	-	-	-	-	-
1995	126,830	203,838	307,782	30,432	-	15,778	236	111,279	85,894	77,585	95,091	63,883	-	1,118,628
1996	150,363	206,713	301,159	35,192	149,309	26,404	894	111,170	124,653	77,604	102,143	51,881	-	1,337,485
1997	103,716	178,056	280,634	25,347	151,330	30,801	36,861	110,537	106,167	68,973	68,487	39,054	-	1,199,963
1998	100,672	200,648	354,665	30,921	135,136	45,626	58,157	110,464	73,794	71,544	65,122	50,951	-	1,297,700
1999	142,211	244,261	353,985	54,544	184,309	43,479	95,442	113,210	87,628	65,953	118,645	57,430	6,875	1,567,972
2000	100,962	203,379	350,533	39,681	180,392	34,580	130,107	81,609	102,374	50,008	74,932	57,926	3,905	1,410,388
2001	114,750	149,676	260,154	13,160	163,836	6,955	136,414	47,019	68,587	71,667	73,561	37,379	-	1,143,158
2002	58,626	108,895	349,972	11,064	-	3,389	144,987	32,100	54,971	55,845	71,129	38,152	-	929,130

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجارة الداخلية ومسح الخدمات، ومسح النقل المنظم وغير المنظم، أعداد مختلفة.

*البيانات الخاصة بالنقل المنظم والتخزين والبريد والاتصالات خلال الفترة(1994-1999) والعام 2001 تتعلق بباقي الضفة الغربية وقطاع غزة (أي باستثناء العاصمة القدس).

(-) تعني البيانات غير متوفرة.

جدول 4-ب: المساهمة النسبية لكل نشاط من الأنشطة الخدمية في الإنتاج الكلي لتلك الأنشطة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2002 (%)

السنة	بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	النقل المنظم	النقل غير المنظم	التخزين	البريد والاتصالات	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية والإيجارية	التعليم	الصحة والعمل الاجتماعي	الخدمة الاجتماعية والشخصية	تكنولوجيا المعلومات
1994	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1995	11.34%	18.22%	27.51%	2.72%	-	1.41%	0.02%	9.95%	7.68%	6.94%	8.50%	5.71%	-
1996	11.24%	15.46%	22.52%	2.63%	11.16%	1.97%	0.07%	8.31%	9.32%	5.80%	7.64%	3.88%	-
1997	8.64%	14.84%	23.39%	2.11%	12.61%	2.57%	3.07%	9.21%	8.85%	5.75%	5.71%	3.25%	-
1998	7.76%	15.46%	27.33%	2.38%	10.41%	3.52%	4.48%	8.51%	5.69%	5.51%	5.02%	3.93%	-
1999	9.07%	15.58%	22.58%	3.48%	11.75%	2.77%	6.09%	7.22%	5.59%	4.21%	7.57%	3.66%	0.44%
2000	7.16%	14.42%	24.85%	2.81%	12.79%	2.45%	9.22%	5.79%	7.26%	3.55%	5.31%	4.11%	n.a
2001	10.04%	13.09%	22.76%	1.15%	14.33%	0.61%	11.93%	4.11%	6.00%	6.27%	6.43%	3.27%	-
2002	6.31%	11.72%	37.67%	1.19%	-	0.36%	15.60%	3.45%	5.92%	6.01%	7.66%	4.11%	-

المصدر: حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(-) تعني البيانات غير متوفرة.

جدول 5-أ: التكوين الرأسمالي ** الإجمالي الثابت للأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية
خلال الفترة 1995-2002 (بالألف دولار)

السنة	بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	النقل المنظم*	النقل غير المنظم	التخزين*	البريد والاتصالات*	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية والإيجارية	التعليم	الصحة والعمل الاجتماعي	الخدمة الاجتماعية والشخصية	تكنولوجيا المعلومات	المجموع
1994	4,893	6,335	11,504	1,351	-	102	0	-	-	-	-	-	-	-
1995	968	2,164	4,850	2,253	-	487	0	3,828	7,084	4,129	7,439	1,467	-	34,669
1996	1,896	8,695	11,452	4,939	20,920	4,238	50	12,432	10,241	8,763	6,468	9,471	-	99,565
1997	5,456	5,851	7,948	7,690	46,086	1,335	14,784	15,286	8,281	5,650	6,480	6,046	-	130,893
1998	2,189	3,866	11,798	7,630	33,392	1,568	18,171	2,281	7,865	7,665	5,331	4,806	-	106,562
1999	4,802	7,654	8,779	5,288	17,905	7,037	95,423	8,431	6,824	3,174	9,606	2,995	109	178,027
2000	459	1,970	15,300	4,183	18,928	1,318	48,686	1,903	4,028	3,200	1,969	6,167	168	108,279
2001	387	1,240	4,852	287	18,928	122	9,332	141	3,373	1,256	900	227	-	41,044
2002	539	1,224	997	184	-	97	12,916	2,666	390	2,574	3,965	1,808	-	27,358

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجارة الداخلية ومسح الخدمات، ومسح النقل المنظم وغير المنظم، أعداد مختلفة.

* البيانات الخاصة بالنقل المنظم والتخزين والبريد والاتصالات خلال الفترة (1994-1999) والعام 2001 تتعلق بباقي الضفة الغربية وقطاع غزة (أي باستثناء العاصمة القدس).

** التكوين الرأسمالي يتضمن المباني المملوكة ولا يتضمن المباني المستأجرة.

(-) تعني البيانات غير متوفرة.

جدول 5-ب: المساهمة النسبية لكل نشاط من الأنشطة الخدمية في التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت لتلك الأنشطة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2002، (%)

السنة	بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	النقل المنظم	النقل غير المنظم	التخزين	البريد والاتصالات	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية والإيجارية	التعليم	الصحة والعمل الاجتماعي	الخدمة الاجتماعية والشخصية	تكنولوجيا المعلومات
1994	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1995	2.79%	6.24%	13.99%	6.50%	-	1.40%	0.00%	11.04%	20.43%	11.91%	21.46%	4.23%	-
1996	1.90%	8.73%	11.50%	4.96%	21.01%	4.26%	0.05%	12.49%	10.29%	8.80%	6.50%	9.51%	-
1997	4.17%	4.47%	6.07%	5.88%	35.21%	1.02%	11.29%	11.68%	6.33%	4.32%	4.95%	4.62%	-
1998	2.05%	3.63%	11.07%	7.16%	31.34%	1.47%	17.05%	2.14%	7.38%	7.19%	5.00%	4.51%	-
1999	2.70%	4.30%	4.93%	2.97%	10.06%	3.95%	53.60%	4.74%	3.83%	1.78%	5.40%	1.68%	0.06%
2000	0.42%	1.82%	14.13%	3.86%	17.48%	1.22%	44.96%	1.76%	3.72%	2.96%	1.82%	5.70%	-
2001	0.94%	3.02%	11.82%	0.70%	46.12%	0.30%	22.74%	0.34%	8.22%	3.06%	2.19%	0.55%	-
2002	1.97%	4.47%	3.65%	0.67%	-	0.35%	47.21%	9.74%	1.42%	9.41%	14.49%	6.61%	-

المصدر: حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(-) تعني البيانات غير متوفرة.

جدول 6-أ: تعويضات العاملين في الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2002 (بالألف دولار)

السنة	بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	النقل المنظم*	النقل غير المنظم	التخزين*	البريد والاتصالات*	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية والإيجارية	التعليم	الصحة والعمل الاجتماعي	الخدمة الاجتماعية والشخصية	تكنولوجيا المعلومات	المجموع
1994	13,924	25,712	26,356	4,302	-	383	8	-	-	-	-	-	-	-
1995	14,321	26,501	18,708	6,571	-	1,722	38	16,413	15,772	54,469	43,513	11,536	-	209,564
1996	15,710	27,439	25,302	10,079	6,649	3,587	269	19,813	25,677	53,738	44,548	15,169	-	247,980
1997	16,675	24,362	24,704	5,756	10,326	4,235	5,900	20,813	28,093	31,007	28,045	12,114	-	212,030
1998	15,698	22,066	24,442	6,451	10,295	5,826	8,913	19,266	21,981	47,831	25,042	16,889	-	224,700
1999	22,143	32,108	42,022	12,439	12,053	6,262	14,941	24,974	25,305	39,763	41,315	25,898	1,612	300,835
2000	13,298	29,140	53,787	9,730	11,212	4,874	20,753	11,975	27,555	25,884	33,516	19,038	1,122	261,884
2001	17,776	26,354	34,072	3,768	3,954	1,662	21,380	5,024	22,573	40,521	28,876	10,875	-	216,836
2002	11,335	18,518	57,676	3,021	-	1,118	22,031	3,364	20,818	39,958	34,882	15,515	-	228,237

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجارة الداخلية ومسح الخدمات، ومسح النقل المنظم وغير المنظم، أعداد مختلفة.

*البيانات الخاصة بالنقل المنظم والتخزين والبريد والاتصالات خلال الفترة (1994-1999) والعام 2001 تتعلق بباقي الضفة الغربية وقطاع غزة (أي باستثناء العاصمة القدس).

(-) تعني البيانات غير متوفرة.

جدول 6–ب: المساهمة النسبية لكل نشاط من الأنشطة الخدمية في تعويضات العاملين لتلك الأنشطة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995–2001 (%)

السنة	بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	النقل المنظم	النقل غير المنظم	التخزين	البريد والاتصالات	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية والإيجارية	التعليم	الصحة والعمل الاجتماعي	الخدمة الاجتماعية والشخصية	تكنولوجيا المعلومات
1994	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1995	6.83%	12.65%	8.93%	3.14%	-	0.82%	0.02%	7.83%	7.53%	25.99%	20.76%	5.50%	-
1996	6.34%	11.07%	10.20%	4.06%	2.68%	1.45%	0.11%	7.99%	10.35%	21.67%	17.96%	6.12%	-
1997	7.86%	11.49%	11.65%	2.71%	4.87%	2.00%	2.78%	9.82%	13.25%	14.62%	13.23%	5.71%	-
1998	6.99%	9.82%	10.88%	2.87%	4.58%	2.59%	3.97%	8.57%	9.78%	21.29%	11.14%	7.52%	-
1999	7.36%	10.67%	13.97%	4.13%	4.01%	2.08%	4.97%	8.30%	8.41%	13.22%	13.73%	8.61%	0.54%
2000	5.08%	11.13%	20.54%	3.72%	4.28%	1.86%	7.92%	4.57%	10.52%	9.88%	12.80%	7.27%	-
2001	8.20%	12.15%	15.71%	1.74%	1.82%	0.77%	9.86%	2.32%	10.41%	18.69%	13.32%	5.02%	-
2002	2002	4.97%	8.11%	25.27%	1.32%	-	0.49%	9.65%	1.47%	9.12%	17.51%	15.28%	-

المصدر: حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
(-) تعني البيانات غير متوفرة.

جدول 7-أ: عدد المؤسسات العاملة في الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2002

السنة	بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	النقل المنظم*	التخزين*	البريد والاتصالات*	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية والإيجارية	التعليم	الصحة والعمل الاجتماعي	الخدمة الاجتماعية والشخصية	تكنولوجيا المعلومات	المجموع
1994	5,162	3,262	28,328	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1995	5,579	3,253	30,202	-	-	-	2,532	2,777	921	2,130	3,047	-	50,441
1996	5,853	3,498	32,399	-	-	-	2,869	2,788	1,328	2,834	4,097	-	55,666
1997	5,391	2,822	31,116	-	-	-	2,699	2,620	924	2,621	3,200	-	51,393
1998	5,364	2,639	30,901	-	-	-	2,734	2,539	1,237	2,606	3,257	-	51,277
1999	5,223	2,798	31,412	-	-	-	2,736	2,751	1,256	2,685	3,353	61	52,275
2000	5,900	3,494	31,647	243	229	126	2,551	3,161	1,151	2,936	3,765	-	55,203
2001	5,005	2,885	30,640	187	186	106	2,589	2,790	1,226	2,548	3,071	-	51,233
2002	5,348	2,880	30,856	190	177	102	2,709	2,762	1,084	2,976	3,447	-	52,531

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجارة الداخلية ومسح الخدمات، ومسح النقل المنظم وغير المنظم، أعداد مختلفة.

* البيانات الخاصة بالنقل المنظم والتخزين والبريد والاتصالات خلال الفترة (1994–1999) والعام 2001 تتعلق بباقي الضفة الغربية وقطاع غزة (أي باستثناء العاصمة القدس).

(–) تعني أنه لا توجد مؤسسات تتبع للقطاع غير المنظم.

جدول 7–ب: التوزيع النسبي للمؤسسات العاملة في الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995–2002 (%)

السنة	بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	النقل المنظم	التخزين	البريد والاتصالات	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية والإيجارية	التعليم	الصحة والعمل الاجتماعي	الخدمة الاجتماعية والشخصية
1994	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1995	11.06%	6.45%	59.88%	-	-	-	5.02%	5.51%	1.83%	4.22%	6.04%
1996	10.51%	6.28%	58.20%	-	-	-	5.15%	5.01%	2.39%	5.09%	7.36%
1997	10.49%	5.49%	60.55%	-	-	-	5.25%	5.10%	1.80%	5.10%	6.23%
1998	10.46%	5.15%	60.26%	-	-	-	5.33%	4.95%	2.41%	5.08%	6.35%
1999	9.99%	5.35%	60.09%	-	-	-	5.23%	5.26%	2.40%	5.14%	6.41%
2000	10.69%	6.33%	57.33%	0.44%	0.41%	0.23%	4.62%	5.73%	2.09%	5.32%	6.82%
2001	9.77%	5.63%	59.81%	0.36%	0.36%	0.21%	5.05%	5.45%	2.39%	4.97%	5.99%
2002	10.18%	5.48%	58.74%	0.36%	0.34%	0.19%	5.16%	5.26%	2.06%	5.67%	6.56%

المصدر: حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
(-) تعني البيانات غير متوفرة.

جدول 8-أ: القيمة المضافة للأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2002 (بالألف دولار)

السنة	بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	النقل المنظم*	النقل غير المنظم	التخزين*	البريد والاتصالات*	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية والإيجارية	التعليم	الصحة والعمل الاجتماعي	الخدمة الاجتماعية والشخصية	تكنولوجيا المعلومات	المجموع
1994	136,336	194,992	191,580	12,576	-	1,781	0	-	-	-	-	-	-	-
1995	107,890	158,660	245,449	19,187	-	11,548	0	62,914	52,607	63,882	64,338	32,831	-	819,306
1996	127,226	153,499	222,530	22,784	93,810	20,569	0	62,586	83,536	61,972	67,606	31,839	-	947,957
1997	76,389	137,644	205,021	15,926	93,265	50,871	1,116	60,550	72,122	57,598	46,884	23,836	-	841,222
1998	79,126	170,398	278,688	20,152	85,744	84,448	2,130	50,561	54,108	56,609	41,958	32,817	-	956,739

1,084,927	5,070	37,031	83,551	50,774	62,102	58,269	73,081	35,061	93,642	34,717	251,809	189,323	110,497	1999
1,040,114	2,964	36,555	52,419	73,739	74,933	39,514	88,109	24,741	116,081	26,729	264,065	161,517	78,748	2000
808,923	-	21,405	55,207	58,475	40,834	19,447	123,587	4,718	128,920	7,471	158,851	100,415	89,592	2001
721,711	-	26,558	49,837	45,570	41,092	12,995	134,206	2,227	-	7,166	241,952	80,055	80,055	2002

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجارة الداخلية ومسح الخدمات، ومسح النقل المنظم وغير المنظم، أعداد مختلفة.

*البيانات الخاصة بالنقل المنظم والتخزين والبريد والاتصالات خلال الفترة (1994–1999)، والعام 2001 تتعلق بباقي الضفة الغربية وقطاع غزة (أي باستثناء العاصمة القدس).

جدول 8–ب: المساهمة النسبية لكل نشاط من الأنشطة الخدمية في القيمة المضافة لتلك الأنشطة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995–2002 (%)

السنة	بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	النقل المنظم	النقل غير المنظم	التخزين	البريد والاتصالات	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية والإيجارية	التعليم	الصحة والعمل الاجتماعي	الخدمة الاجتماعية والشخصية	تكنولوجيا المعلومات
1994	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

-	4.01%	7.85%	7.80%	6.42%	7.68%	0.00%	1.41%	-	2.34%	29.96%	19.37%	13.17%	1995
-	3.36%	7.13%	6.54%	8.81%	6.60%	0.00%	2.17%	9.90%	2.40%	23.47%	16.19%	13.42%	1996
-	2.83%	5.57%	6.85%	8.57%	7.20%	0.13%	6.05%	11.09%	1.89%	24.37%	16.36%	9.08%	1997
-	3.43%	4.39%	5.92%	5.66%	5.28%	0.22%	8.83%	8.96%	2.11%	29.13%	17.81%	8.27%	1998
0.47%	3.41%	7.70%	4.68%	5.72%	5.37%	6.74%	3.23%	8.63%	3.20%	23.21%	17.45%	10.18%	1999
n.a	3.51%	5.04%	7.09%	7.20%	3.80%	8.47%	2.38%	11.16%	2.57%	25.39%	15.53%	7.57%	2000
n.a	2.65%	6.82%	7.23%	5.05%	2.40%	15.28%	0.58%	15.94%	0.92%	19.64%	12.41%	11.08%	2001
n.a	3.68%	6.91%	6.31%	5.69%	1.80%	18.60%	0.31%	-	0.99%	33.52%	11.09%	11.09%	2002

المصدر: حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول 9: بعض المؤشرات الاقتصادية لقطاع الوساطة المالية
في المناطق الفلسطينية العام 2001 (القيمة بالألف دولار أمريكي)

المؤشر	النشاط الاقتصادي			
	سلطة النقد+ البنوك التجارية والإسلامية+ مؤسسات الإقراض المتخصصة	سوق الأوراق المالية+ شركات الأوراق المالية	شركات التأمين	قطاع الوساطة المالية
عدد المنشآت	26	10	9	45
عدد العاملين	3926	72	630	4628
قيمة الإنتاج	164578	867	25.2	190685.4
القيمة المضافة	142855.2	8-	12.5	155357.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح المالية والتأمين 2001، نتائج أساسية. رام الله. 2003.

جدول 10: رأسمال وموجودات المصارف العاملة
في الأراضي الفلسطينية – مليون دولار

	1996	1997	1998	1999	2000	2001	حزيران 2003
الموجودات	2200.4	2907.6	3336.6	3857.4	4594.2	4422.7	4636.3
راس المال	136.99	216.18	222.22	245.59	250.06	208.33	197.67

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية. النشرة الإحصائية– أعداد مختلفة. رام الله.

جدول 11: هيكل ودائع الجهاز المصرفي وبعض أوجه استخدام أصوله (مليون دولار أمريكي)

مصدر الوديعة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	حزيران 2003
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	100.5	125.4	97.6	143.4	118.5	88.4	89.62
ودائع البنوك العاملة في فلسطين	59.6	99.5	163.8	116.9	228.2	228.9	382.2
ودائع العملاء المقيمين	1501.2	1815.4	2216	2615	3274.2	3161	3205.03
ودائع العملاء غير المقيمين	3.9	23.5	24.2	43	36.8	48.9	72.03
ودائع البنوك العاملة خارج فلسطين	93.9	241.2	263.3	322.5	267	253.4	40.44
ودائع القطاع العام	206	251	174.5	217	196	188.8	307.4
مجموع الودائع	3961.1	4553	4937.4	5456.8	6120.7	5970.4	4146.72
بعض أوجه استخدامات أصول المصارف							
التسهيلات الائتمانية	423.86	612.87	833.1	1005.47	1346.25	1219.99	976.6
أرصدة لدى البنوك في الخارج	1332.58	1576.35	1693.72	2005.64	2154.31	2172.83	2279.69
نقد في الصندوق	52.84	62.49	57.67	118.93	137.2	167.83	232.15
أرصدة لدى البنوك في فلسطين	52.58	107.05	177.18	118	234.83	221.68	377.82
الاستثمارات	46.23	66.26	72.74	77.6	103.64	85.23	105.97
ودائع البنوك لدى سلطة النقد	177.3	248	271	335	383	346	451.86

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية. النشرة الإحصائية– أعداد مختلفة. رام الله.

جدول 12: توزيع ودائع البنوك الإجمالية حسب نوعها

السنة	حسابات جارية %	حسابات توفير %	ودائع لأجل %

1996	34.5	14	51.5
1997	30.4	13.5	56.1
1998	28.6	12.9	58.4
1999	27	13.1	59.8
2000	25.1	13.2	61.7
2001	24	14.7	61.3
حزيران 2003	28.3	15.8	55.9

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية. النشرة الإحصائية– أعداد مختلفة. رام الله.

جدول 13: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوعها

السنة	حسب استخداماتها				حسب نوع العملة		
	القروض %	الجاري مدين %	التمويل التأجيري %	سحوبات مصرفية وكمبيالات مخصومة %	دولار أمريكي %	دينار أردني %	شيكل إسرائيلي %
1996	34.5	60.3	0.0	5.2	26.6	43.9	28.9
1997	41.2	53.1	0.0	5.7	40.1	29.6	28.9
1998	39.4	53.9	0.0	6.8	49.7	25.5	23.1
1999	43.4	52.8	0.0	3.8	56.3	21.6	20.1
2000	38.3	56.8	0.0	4.9	60.3	16.2	22.2
2001	44.4	52.7	0.0	2.9	66.4	14.4	18.5
حزيران 2003	44	54.2	0.0	1.2	67.4	13.5	18.3

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، أعداد مختلفة.

جدول 14: بعض مؤشرات أداء فروع البنوك الأردنية العاملة في الأراضي الفلسطينية (مليون دولار)*

السنة	الودائـــــع		التسهيلات	رأس المال والاحتياطات والمخصصات
	ودائع الجهاز المصرفي	ودائع العملاء		

1995	120.3	1028	203	11.7
1996	154	1503	293	48.7
1997	334.6	1655	411	72
1998	358	1774	536	79.6
1999	448.6	2004	578	88
2000	380.5	2418	877	106
2001	353	2404	786	118.5
آب 2002	187	2486	596	150.9

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، تشرين الأول 2002.

* تم تحويل الأرقام من دينار على دولار على أساس سعر صرف أن كل دينار يعادل1.41 دولار.

جدول 15: توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية

حسب الأهمية ولسنوات مختلفة (%)

القطاع الاقتصادي	1996	1997	1998	1999	2000	2001	حزيران 2003
الزراعة %	0.70	3.68	1.49	1.58	1.56	1.11	1.66
الصناعة والتعدين %	19.5	12.94	10.87	10.53	8.16	8.91	10.28
الإنشاءات %	11	12.29	12.56	12.34	9.23	10.19	11.44
التجارة العامة %	35.5	37.15	24.71	26.39	26.58	24.39	26.53
خدمات النقل %	1.70	1.01	2.85	3.78	3.64	3.26	3.48
السياحة والفنادق والمطاعم %	1.50	1.39	2.64	3.48	2.22	3.26	2.26
خدمات ومرافق عامة %	0.70	2.51	3.48	6.14	9.01	9.52	13.3
خدمات مالية %	1.40	0.85	0.66	2.94	3.34	3.17	4.96
شراء أسهم %	0	0.72	1.28	0.80	0.94	0.06	0.10
أغراض أخرى %	28	27.46	39.48	32.01	35.31	34.14	25.97
إجمالي التسهيلات (مليون دولار)	423.86	612.87	833.10	1005.5	1346.3	1220	976.57

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية. النشرة الإحصائية، أعداد مختلفة.

جدول 16: متوسط أجر العامل بأجر في الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995- 2002 (بالألف دولار)

السنة	بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	النقل المنظم*	النقل غير المنظم	التخزين*	البريد والاتصالات*	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية والإيجارية	التعليم	الصحة والعمل الاجتماعي	الخدمة الاجتماعية والشخصية	تكنولوجيا المعلومات
1994	3,643	4,953	3,821	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1995	3,711	5,205	3,519	4,887	-	2,257	3,142	4,770	3,985	6,284	5,186	3,009	-
1996	3,884	4,820	3,671	5,320	4,995	3,457	3,774	6,640	5,058	6,473	5,568	5,900	-
1997	3,582	5,095	4,155	7,380	5,924	4,509	7,216	5,580	5,534	5,315	4,069	3,168	-
1998	4,019	5,231	4,316	5,322	5,732	3,895	6,324	5,038	4,408	5,117	4,596	2,888	-
1999	4,587	5,489	5,015	5,299	4,952	5,535	7,161	5,081	5,520	4,449	4,978	2,735	6,918
2000	3,681	5,385	5,173	5,854	4,699	7,243	9,433	3,152	5,655	3,492	4,515	3,457	5,394
2001	3,850	4,873	3,549	4,105	3,734	4,186	10,399	2,834	5,731	4,418	4,213	3,887	-
2002	2,803	3,798	4,671	3,280	-	3,642	12,192	2,659	5,052	5,163	3,812	2,823	-

المصدر: حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*البيانات الخاصة بالنقل المنظم والتخزين والبريد والاتصالات خلال الفترة (1994-1999) والعام 2001 تتعلق بباقي الضفة الغربية وقطاع غزة (أي باستثناء العاصمة القدس).

(-) تعني البيانات غير متوفرة.

جدول 17: متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج في الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2002 (بالدولار)

السنة	بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	النقل المنظم*	النقل غير المنظم	التخزين*	البريد والاتصالات*	الأنشطة العقارية والإيجارية	المطاعم والفنادق	التعليم	الصحة والعمل الاجتماعي	الخدمة الاجتماعية والشخصية	تكنولوجيا المعلومات
1994	13,601	22,153	5,663	17,982	-	7,951	12,333	-	-	-	-	-	-
1995	10,593	19,392	7,056	19,322	-	24,089	13,882	12,415	15,622	8,016	8,126	10,608	-
1996	11,315	18,022	5,876	20,799	15,152	27,706	20,791	14,000	16,308	7,888	8,355	8,198	-
1997	8,256	18,816	6,036	16,808	16,723	27,418	31,344	13,272	14,117	10,380	7,375	5,998	-
1998	8,789	22,389	7,382	19,607	16,871	33,760	34,351	9,016	13,632	6,777	8,466	6,852	-
1999	12,272	22,909	6,684	22,002	16,719	41,647	41,934	11,221	12,891	6,600	11,362	6,263	29,634
2000	8407	18819	6602	19841	16756	35394	54782	11426	11106	5938	7511	6031	18,776
2001	9407	13746	4380	10453	15732	10094	61642	8324	8656	6659	7232	5079	-

المصدر: حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*البيانات الخاصة بالنقل المنظم والتخزين والبريد والاتصالات خلال الفترة (1994-1999)، والعام 2001 تتعلق بباقي الضفة الغربية وقطاع غزة (أي باستثناء العاصمة القدس).

(-) تعني البيانات غير متوفرة.

جدول 18: متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة (الإنتاجية) في الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2002 (بالدولار)

السنة	بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	النقل المنظم*	النقل غير المنظم	التخزين*	البريد والاتصالات*	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية والإيجارية	التعليم	الصحة والعمل الاجتماعي	الخدمة الاجتماعية والشخصية	تكنولوجيا المعلومات
1994	11,669	17,793	4,022	10,351	-	3,967	0	-	-	-	-	-	-
1995	9,011	15,093	5,627	12,182	-	17,631	0	8,833	7,603	6,600	5,498	5,452	-
1996	9,574	13,383	4,342	13,466	9,520	21,583	0	9,181	9,382	6,299	5,530	5,031	-
1997	6,081	14,545	4,410	10,561	10,307	45,299	949	7,733	9,016	8,668	5,049	3,661	-
1998	6,908	19,013	5,800	12,779	10,701	62,462	1,258	6,240	6,611	5,362	5,455	4,413	-
1999	9,535	17,757	4,755	14,004	8,494	33,583	32,109	6,635	7,953	5,081	8,001	4,039	21,851
2000	6,557	14,946	4,973	13,365	10,782	25,323	37,099	5,378	8,364	8,755	5,254	3,806	14,251
2001	7,344	9,222	2,674	5,934	12,380	6,847	55,846	2,836	4,956	5,433	5,427	2,897	-
2002	3,759	8,509	4,309	5,888	-	3,976	69,072	2,347	15,633	5,136	4,002	2,863	-

المصدر: حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(-) تعني البيانات غير متوفرة.

جدول 19: كثافة رأس المال في الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2002 (بالدولار)

السنة	بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	النقل المنظم*	النقل غير المنظم	التخزين*	البريد والاتصالات*	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية والإيجارية	التعليم	الصحة والعمل الاجتماعي	الخدمة الاجتماعية والشخصية
1994	2,272	3,701	1,495	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1996	4,112	7,295	1,842	10,304	-	8,461	2,943	9,492	5,713	9,035	4,366	5,411
1997	4,266	5,835	2,279	23,620	-	59,619	7,159	5,580	6,246	4,736	10,581	3,971
1998	3,104	5,089	1,815	13,096	-	13,318	14,512	6,598	5,937	4,859	6,227	6,462
1999	7,367	5,628	2,158	11,112	-	13,275	47,611	12,107	6,223	5,026	12,346	13,285
2000	3,966	7,318	3,399	13,089	10,208	13,005	83,394	12,442	13,578	7,275	7,546	5,189
2001	5,636	6,711	2,510	8,527	7,487	26,436	81,013	5,239	7,280	7,049	8,085	3,653
2002	4,250	5,955	4,038	9,311	-	41,588	102,745	9,320	5,965	6,140	6,488	5,348

المصدر: حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*البيانات الخاصة بالنقل المنظم والتخزين والبريد والاتصالات خلال الفترة (1994-1999)، والعام 2001 تتعلق بباقي الضفة الغربية وقطاع غزة (أي باستثناء العاصمة القدس).

كثافة رأس المال= القيمة الدفترية في نهاية المدة/ عدد العاملين، وحسبت لقطاعات النقل المنظم والتخزين والبريد والاتصالات للعام 2000 بناء على متوسط القيمة الدفترية في بداية ونهاية المدة.

(-) تعني البيانات غير متوفرة.

جدول 20: تأثير الإجراءات الإسرائيلية على بعض مؤشرات أداء الجهاز المصرفي في المناطق الفلسطينية (مليون دولار)

	2000/9	2000/12	2001/9	2002/8	2003 /6
الودائع	4351	4120	3919	3921	4146.7
ودائع سلطة النقد	128.8	118.5	89	132	89.6
ودائع البنوك العاملة في فلسطين	195	228	171	266	382.2
ودائع القطاع العام	179	196	215	199	307.4
ودائع القطاع الخاص	3505	3274	3145	3212	3205
التسهيلات	1507	1346	1262	988	976.6
القروض	538	515	577	446	429.3
الجاري مدين	898	764	648	516	528.9
سحوبات مصرفية	71	66	37	22	12
التسهيلات المقدمة للقطاع العام	429	416	369	234	176
التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص	1064.5	913	898.7	754	764.2

المصدر: سلطة النقد، النشرة الإحصائية، أعداد مختلفة.

جدول 21: نسبة القيمة المضافة من الإنتاج للأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2001 (%)

السنة	بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	النقل المنظم*	النقل غير المنظم	التخزين*	البريد والاتصالات*	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية والإيجارية	التعليم	الصحة والعمل الاجتماعي	الخدمة الاجتماعية والشخصية	تكنولوجيا المعلومات
1994	86.0%	80.0%	71.0%	58.0%	-	50.0%	0.0%	-	-	-	-	-	-
1995	85.0%	78.0%	80.0%	63.0%	-	73.0%	0.0%	57.0%	61.0%	82.0%	68.0%	51.0%	-
1996	85.0%	74.0%	74.0%	65.0%	63.0%	78.0%	0.0%	56.0%	67.0%	80.0%	66.0%	61.0%	-
1997	74.0%	77.0%	73.0%	63.0%	62.0%	165.0%	3.0%	55.0%	68.0%	84.0%	68.0%	61.0%	-
1998	79.0%	85.0%	79.0%	65.0%	63.0%	185.0%	4.0%	46.0%	73.0%	79.0%	64.0%	64.0%	-
1999	78.0%	78.0%	71.0%	64.0%	51.0%	81.0%	77.0%	51.0%	71.0%	77.0%	70.0%	64.0%	73.0%
2000	78%	79.4%	75.3%	67.4%	64.3%	71.5%	67.7%	48.4%	73.2%	67.8%	70%	63%	75.0%
2001	78.1%	67.1%	61.1%	56.8%	78.7%	67.8%	90.6%	41.4%	59.5%	81.6%	75%	57.3%	-
2002	72.60%	73.50%	69.10%	64.80%	-	65.70%	92.60%	40.00%	69.20%	81.60%	70%	68.60%	-

المصدر: حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*البيانات الخاصة بالنقل المنظم والتخزين والبريد والاتصالات خلال الفترة (1994-1999)، والعام 2001 تتعلق بباقي الضفة الغربية وقطاع غزة (أي باستثناء العاصمة القدس).

(-) تعني البيانات غير متوفرة.

جدول 22: إنتاجية الدولار المنفق على العمل للأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995-2001 (بالدولار)

السنة	بيع وصيانة المركبات وبيع الوقود	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	النقل المنظم*	النقل غير المنظم	التخزين*	البريد والاتصالات*	المطاعم والفنادق	الأنشطة العقارية والإيجارية	التعليم	الصحة والعمل الاجتماعي	الخدمة الاجتماعية والشخصية
1994	3.20	3.59	1.05	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1995	2.43	2.90	1.60	-		-	-	1.85	1.91	1.05	1.06	1.54
1996	2.47	2.78	1.18	-	1.91	-	-	1.38	1.85	0.97	0.99	0.92
1997	1.70	2.86	1.06	-	1.74	-	-	1.39	1.63	1.63	1.24	0.92
1998	1.72	3.63	1.34	-	1.87	-	-	1.24	1.50	1.05	1.19	1.03
1999	2.08	3.24	0.95	-	1.72	-	-	1.31	1.44	1.14	1.61	0.91
2000	1.78	2.78	0.96	-	-	-	-	1.4	1.5	2.5	1.2	1.1
2001	1.91	1.89	0.75	1.4	3.3	1.6	5.4	1	0.86	1.2	1.5	.48
2002	2.52	2.24	0.92	1.79	-	1.62	6.05	1.70	1.70	1.11	1.31	1.37

المصدر: حسبت من قبل الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*البيانات الخاصة بالنقل المنظم والتخزين والبريد والاتصالات خلال الفترة (1994-1999)، والعام 2001 تتعلق بباقي الضفة الغربية وقطاع غزة (أي باستثناء العاصمة القدس).

(-) تعني البيانات غير متوفرة.

جدول 23: تقييم مستوى الخدمات التي تقدمها مؤسسات القطاع العام (% من عينة المنشآت)

أنواع الخدمات التي تقدمها مؤسسات القطاع العام	جيد جداً	جيد	وسط	سيئ	لا رأي
1- وزارة الاقتصاد والتجارة					
وضع الإطار القانوني والتنظيمي بما ينسجم مع وضع السوق ومكافحة الاحتكارات	3.6	18.8	31.3	36.5	9.8
تشجيع الصادرات الفلسطينية من خلال الاتفاقيات الدولية	4.6	18.3	35.3	30.0	11.8
الخدمات المتعلقة بإجراءات التصدير والاستيراد	3.2	20.2	35.3	29.1	12.2
تسجيل الشركات ومراقبتها	8.1	30.1	27.3	20.8	13.7
تنظيم عمل الوكلاء التجاريين	5.2	15.3	26.3	35.8	17.4
تنظيم التجارة الداخلية	3.5	12.4	30.7	40.9	12.5
2- وزارة الصناعة					
تنمية القدرات الفنية والإدارية للعاملين في هذا القطاع	2.3	15.5	32.8	44.2	5.2
خلق منافذ تسويقية والترويج للمنتجات الوطنية داخلياً وخارجياً	1.7	20.0	34.7	41.6	1.8
تأهيل ورفع القدرة التنافسية للصناعات الوطنية	2.3	17.3	32.4	46.8	1.2
3- وزارة الزراعة					
الإرشاد ونقل التكنولوجيا	12.4	28.4	30.2	27.8	1.2
شق الطرق واستصلاح الأراضي	11.3	19.6	29.2	38.7	1.2
تحسين مستوى الخدمات التسويقية	5.3	16.0	28.4	47.3	3.0
4- وزارة التموين					
مراقبة المنتجين والتجار حسب القانون	10.3	26.6	25.6	24.7	12.8
مراقبة الأمن الغذائي (دون التدخل كشريك)	10.8	30.1	21.1	17.5	20.5
مراقبة بطاقة البيان، المعادن الثمينة، الأسعار	4.9	27.4	23.7	18.5	25.5
5- وزارة المالية / الضرائب					
الإرجاعات الضريبية (خاصة الضريبة الإضافية)	6.1	24.8	24.1	33.9	11.1
الحصول على فواتير المقاصة	5.6	23.9	33.5	21.2	15.8
الحصول على شهادة خصم المصدر وبراءة الذمة	4.8	22.1	28.3	27.6	17.2
6-المواصفات والمقاييس الفلسطينية (% من عينة المنشآت)					
إصدار المواصفات الفلسطينية ذات العلاقة بمنتجاتكم	4.2	23.1	26.7	22.7	23.3
منح علامات الجودة والإشراف	5.2	21.9	26.0	23.9	23.0

أنواع الخدمات التي تقدمها مؤسسات القطاع العام	جيد جداً	جيد	وسط	سيئ	لا رأي
إجراء الفحوصات التي تطلبونها لمنتجاتكم	5.2	19.4	27.9	23.1	24.4
منح علامات الجودة والإشراف	5.5	26.5	30.7	26.5	10.8
إجراء الفحوصات التي تطلبونها لمنتجاتكم	4.9	23.6	29.7	27.3	14.5
تقييم أداء المجلس التشريعي (% من عينة المنشآت)	جيد جداً	جيد	وسط	سيئ	لا رأي
إقرار التشريعات الداعمة للاقتصاد الفلسطيني	8.8	17.4	20.3	43.2	10.3
مراقبة تطبيق التشريعات الاقتصادية	1.8	10.2	21.3	56.3	10.4
مراقبة أداء مؤسسات السلطة في المجالات الاقتصادية	2.1	11.5	20.7	55.7	10.0

المصدر: مركز تطوير القطاع الخاص، مسح أوضاع القطاع الخاص في فلسطين، سلسلة المسوحات الاقتصادية رقم (1)، تشرين الثاني2001.

جدول 24: تقييم إجمالي لمستوى الخدمات التي تقدمها الوزارات ذات العلاقة (% من العينة)

الوزارة/ المؤسسة	جيد جداً	جيد	وسط	سيئ	لا رأي	المجموع
وزارة الاقتصاد والتجارة	4.7	19.2	31.0	32.2	12.9	100.0
وزارة الصناعة	2.1	17.6	33.3	44.3	2.7	100.0
وزارة الزراعة	9.7	21.3	29.3	37.9	1.8	100.0
وزارة التموين	8.7	28.1	23.4	20.2	19.6	100.0
وزارة الصحة	18.5	24.8	26.0	19.6	11.1	100.0
وزارة المالية/الضرائب	5.5	23.6	28.6	27.6	14.7	100.0
مؤسسة المواصفات والمقاييس	4.9	21.5	26.9	23.2	23.5	100.0
المعدل العام	7.7	22.3	28.4	29.3	12.3	100.0

المصدر: مركز تطوير القطاع الخاص، مسح أوضاع القطاع الخاص في فلسطين، سلسلة المسوحات الاقتصادية رقم (1)، تشرين الثاني 2001.